











بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل علم النحو نورا اهتدى به الى فهم القرآن المبين وميزانا نعرف به بين الغث والسمين
والصلوة على من خصه بظهر تير اسمائه وفضله على رضة سمائه واله مصابيح الظلام ومفاتيح الخيرات
على الانام المبشرين لمن والاهم بتبشير الذين اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا وبعد فيقول
الغريب في البلدان المبعد عن الاهل والاوطان نعمة الله بن عبد الله الحسيني الجزايري اني لما رايت العلم ازهى
من اجل العلوم وصرف النظر فيه من الامر المحتوم صرفت برهة من زماني نحو تحصيل مقدماته وردها جرت اعواما
عن اوطاني في جمع اسبابه وادواته طال ما اسهرت في رد شوارده عيوني وكثيرا ما نفرقت عن عويصه مسامع
الافاضل ولم اقف فيه على ظنوني حتى مددت اليه يد الفكر فاقتطفت منه لب ثماره ووقفت على جرعة فملئت
كفي من نثار بحاره فالفت فيه في صغر السن ما يطفي الغليل ويشفي العليل ثم طلعت فرايت الشرح
المنسوب الى الحبر الجليل والفاضل النبيل عبد الرحمن الجامي قد احتوى من علم النحو على اللباب وانطوى
على ما يدهش العقول والالباب قد صبت الفرسان جيادها عادية عليه قصد المشاة والركبان فوقفوا
لديه يطلبون فارسا حاذقا يدلهم على الطريق ودليلا عربيا قد سلك هذا الفج العميق فانا كنت قد
علقت عليه حال اشتغال عصابة من الاخوان بمدارسته لدي ومذاكرتهم بين يدي ما كشفت به الغطا
عن عويصاته واوضح المقفل من مشكلاته ثم تنادبت على ابداء الاسفار وفرقت اوقاتي في البراري

وانبجار يوما بالبصرة ويوما بالاهواز ويوما باصفهان واخر بتبريز فاعدت النظر في تلك الحواشي
رافعا عنها ما سترها من الغواشي ووشحتها بتحقيقات احلى من ايام الشباب فزينتها بتدقيقات
اشهى من معانقة الاحبا وصيرتها هدية الى الاخوان في الدين وجعلت ثمنه رحم الله مؤلفه وصيره
في زمرة الامنين فمن نظر فيه ولم يقل ما تلوناه عليه فقد غصب الجواهر بلا اثمان واتصف
بما لم يتصف به ذو الايمان جعلنا الله واياكم من احسن من طلع عليه النهار وتعاقب عليه الابكار و
والاسحار قدير بها انه وبالاجابة جدير قال الشارح طهر الله زكى تربته وحشره مع احبته **قوله**

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان الكلام في التسمية يستدعي تحقيق امور الاول في الباء ومتعلقها قيل انها للابتداء مثل
قولهم دخلت عليه بالخير او للاستعانة كقولك كتبت بالقلم والاول ادل على التعظيم للدلالة
الثاني على كون اسمه تعالى الذي يتوصل به الى الغايات وعلى الاول الظرف مستقر وعلى الثاني لغو و
الفرق بينهما ان الاول ما كان متعلقه عاما واجب الحذف للقرينة فانتقل الضمير منه الى
الظرف فاستقر فيه فحذفت صلة المفعول كالتلبس هنا فانه شامل لجميع الخاص واللغو ما
كان عامله خاصا محذوفا كان او مذكورا فظاهر واما اذا كان محذوفا فلانه في حكم المذكور
كالاستعانة وعلى التقديرين فالفعل المقدر هنا ما اخذ من الابتداء او التاليف في قول علماء
البيان يقدر ما جعلت التسمية مبتدا له ان قصدوا او التقدير الافعال المدلول عليها بالبيان
فرحبا بالوفاق وان قصدوا تعلق الظرف بها كما هو الظاهر من كلامهم فمجال المنع واسع فان القائل
ابتدائي بسم الله الرحمن الرحيم يمكن ان يجعل الظرف لغوا ومستقرا على ما مر هذا وقد نقل
الفاضل الطيبي للظرفين معنى اخر فقال الظرف المستقر الذي يفتقر تمام الكلام اليه وذلك
بان يكون خبرا نحو ما كان فيها خير منك وفي اللغو ما كان الكلام تاما بدونه نحو ما كان احد
خيرا منك فيها ويمكن ارجاعه بنوع من الاعتبار الى الاصطلاح السابق الامر الثاني في تحقيق
الجلالة لذا مشتق ام جامد ذهب بعضهم الى الثاني والا لزم التسلسل ح فهو علم للذات

مبالغة

حشره متعلقه

بيان بسم الله و تحقيق متعلق

بيان الجلالة في تحقيق

المقدسة فی اصل الوضع وهو مذهب المحققین ره اشارة الی انه یوصف ولا یوصف به وبانهم
قد عبروا عن کل شیء بتوجه الاذهان الیه باسم کیف هو خالق الاشیاء مبدعها ان قیل کل
واضع شیء لا بد ان یتعقله وذاته تعالی متعقلة لنا قلنا الواضع لهذا اللفظ ما هو سبحانه
وان قلنا بان الواضع غیره وهو مذهب بعض الاصولیین یا نقول تصور الموضوع له بوجه
ما کاف فی صحة الوضع فیکون الواضع له البشر واخرون الی الاول فقیل انه مشتق من اله
ای التحیر لتحیر العقول الکاملة فی کنه حقیقته ثم حکم قول رسول الله صلی الله علیه وآله ما عرفناک
حق معرفتک وطلبه لزیادة المعرفة واما قول امیر المؤمنین ع لو کشف الغطاء لما ازددت یقینا
فهو محمول علی الامور الاخرویة کالجنة والنار والحساب وعموما والمراد الیقین بوجوده تعالی
وما فیه ای ظاهر من لزوم کون معرفة الامام ازید من معرفة الرسول فیندفع اما بحمل طلب
النبی ص لزیادة المعرفة علی اکملیة قبول المادة یعنی لما کان مادة النبی ص اکمل من مادة
الامام فهی قابلة اذن لزیادة المعرفة واما مادة الامام فقد کمل کمالها او یحمل طلب الزیادة
علی ایام الحیوة وقیل استکمال المعرفة التی لا یتصور فوقها بالنسبة الی مراتب البشر لان
درجات معرفته بربه کانت تزید یوما بعد یوم الی ان قبض الیه اکمل المعرفة اللایقة بجنابه وهو
قد دفع تلک العلوم باسرها الی الامام فهو عالم بذلک نعلم الکامل قال هذا القول وهذا و
الاول مسلکی فی حل هذا الخبر وسابقه مسلک العلامة الحلی ولا یخفی ما فیه وقیل من لاه ای احتجب
لاحتجابه عن الحواس وقیل من اله الی فلان ای سکنت الیه [illegible] لان القلوب
تطمئن بذکره والارواح تسکن الی معرفته واما اصله فقیل لاه فالحقت به الالف واللام للتفخیم
لا للتعریف لان اسماءه تعالی معارف وقال سیبویه اصله اله علی وزن فعال حذفت الهمزة وعوض
منها حرف التعریف لذلک قطعت الهمزة فی النداء الامر الثالث فی الرحمن الرحیم وهما مشتقان
من الرحمة والرحمن ابلغ من الرحیم لما تقرر من ان زیادة المبنی تدل علی زیادة المعنی ونقض بحذر
وحاذر واجیب بان المراد اتحادهما فی النوع بان یکونا اسم فاعل او صفة وقال الامام جعفر بن

محمد

محمد ٤ الرحمن اسم خاص بصفة عامة والرحيم بالعكس وبيانه ان لفظ الرحمن لا يطلق على غيره تعالى
واما صفة عمومه فلان رحمته تعالى في هذه النشأة شاملة لكل موجود ومنه يظهر وجه الرحيم الرا...
في دفع التعارض بين الحديثين المرويين في الابتداء بالتسمية والتحميد وهو كل امر ذي بال لم
يبدأ فيه ببسم الله فهو ابتر وفي اخر كل امر لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجذم وهو يحصل من وجوه
احدها ان المراد بالابتداء ابتداء العرفي الممتد وهو ما يكون من حين الشروع الى الاخذ في المقصد
ولا ريب في صدق الابتداء عليهما بهذا المعنى فبهذا يترجح تعلق الجار في اوائل التصانيف بالابتداء لان نيف ٢
فيه امتثالا لظاهر الحديث ومعنا في غيره امتثالا للمعنى خاصة ثم اي الابتدائين الحقيقي تقتضيه تسمية
التقدم والمقارنة وهما حالان في الابتداء به وثانيها ان الباء فيهما للاستعانة والاستعانة بشيء لا ينافي
في الاستعانة باخر وثالثها ان الباء فيهما للملابسة والتبرك بامر ورابعها ان الباء بمعنى التقديم
قال في المغرب بدأ بالشيء اذا قدمه فلا تعارض لتقديمهما معا وخامسها وهو التحقيق عندي ان
المراد بالاسم ذكر ما يدل على الذات وبالحمد ما يدل على صفة الكمال وكلما دل على الذات على دل ٢
اتصافه تعالى بالكمال لا تشبهها الذات به وكلما دل على اتصاف الذات بالكمالات يدل التزاما على
الذات فيكون الابتداء باحدهما مستلزما للابتداء بالاخر لا منافيا له فان قلت الابتداء بالتسمية
ليس ابتداء باسم الله لان الباء ولفظ اسم ليس شيء منهما اسم الله تعالى قلت لفظ اسم المضاف الى الله
تعالى لكن لا بخصوصه بل لفظ دال عليه فالتبرك بجميع اسمائه والباء وسيلة الى ذكره تعالى على وجه يؤدي الى
جعله مبتدأ بالفعل فهو من تتمة ذكره على الوجه المطلوب فقول شيخنا الشهيد اضافة اسم الى الله
تعالى دون باقي اسمائه لانهما معا وصفا غير جيد واعترض بان كلا من التسمية والتحميد مرة وحال فلا بد لهما
بمقتضى الحديثين من بسملة اخرى وحمد اخر والجواب ان المراد كل امر ذي بال لا خط انه كذلك ويقصد
بالابتداء ولا يجعل وسيلة الى ابتداء اخر **قوله** الحمد لوليه تحقيق هذه الفقرة يتم ببيان امرين
الاول منهما في معنى اللام اعلم ان لام التعريف اذا دخلت على كلمة اسمية فاما ان يكون المقصود بها
الاشارة الى نفس مفهوم المسمى من حيث هو هو وذلك لام الجنس وتسمى لام الحقيقة ايضا والاشارة الى

قيل الابتداء بالبسملة للتقدم وقيل بالحمد لان ابتداء الحقيقي

في اقسام الالف واللام



المفهوم من حيث تحققه في ضمن جميع الافراد وذلك لام الاستغراق او بعضا معينا وذلك لام
العهد الخارجي او غير معين وذلك لام العهد الذهني اذا عرفت هذا فاعلم انه قد وقع الخلاف
في اللام الواقعة في الحمد فذهب بعضهم الى انها للجنس محتجا عليه بانها لتعريف ما دخلت عليه
وهو بدلالة الا على الحقيقة وذهب بعض اخر الى انها للاستغراق لانه المتبادر من مثل هذا المقام
واما حمد غيره تعالى فلا اعتداد به او لانه راجع الى حمده تعالى فانه المفيض على الاطلاق وعلى تقدير
حمل اللام على الحقيقة ادعى الخوارزمي استفادة العموم من لام الجار اذ هو للاختصاص لان اختصاص
الحقيقة يستلزم اختصاص جميع الافراد لكن الظ ان مرادهم من الاختصاص مجرد الربط فاذا قالوا
المال لزيد فالمراد الربط بينهما من جهة انه عنده اكثر منه عند غيره لكن التلازم بينهما من جهة
ان قصر الحقيقة على شيء يوجب قصر افرادها لانها لا توجد الا في ضمن افرادها فلو ثبت فرد
منها لغيره لكانت الحقيقة تكون فيه كما تكون في غيره فلم يصح الحكم باثبات الحقيقة وذهب
بعض اخر الى انها لام العهد الخارجي فالمراد الحمد الذي حمد تعالى به نفسه ولا تكتروا وليانه وحمد به
نفسه هذا يحتمل معان احدها وهو المروي انه يخلق صوتا في عالم الملكوت فيحمد به نفسه في كل
يوم ثلث ساعات ثانيها ان المراد حمده الذي القاه على السنة العباد ثالثها وهو التحقيق ان
المراد بالحمد ما دل على اظهار صفات الكمال كما سيأتي وهو يكون بالقول وقد يكون بالفعل وهو
اقوى وهو من هذا القبيل حمده تعالى لنفسه وذلك انه تعالى حين بسط بساط الوجود على ممكنات لا
تحصى ووضع موائد كرمه التي لا يتناهى فقد كشف عن صفات كماله وشمائل جلاله واظهرها بدلائل
قطعية تفصيلية غير متناهية فان كل ذرة من ذرات الوجود تدل على كمال قدرته الفائقة
واستكمال حكمته الباهرة ولا يتصور في العباد مثل هذه الدلالات ومن ثم قال عليه السلام لا احصي ثناء
عليك كما اثنيت على نفسك الثاني في تعريف الحمد المشهور انه في اللغة الثناء باللسان على الجميل
الاختياري نعمة كان او غيرها والحق ان قيد اللسان والاختيار غير داخلين في مفهومه اما الاول فلانه
من ثنائه تعالى على نفسه قوله عز وعلا وان من شيء الا يسبح بحمده لا لسان واما الثاني فلوقوع الحمد

على الكمالات

في تعريف الحمد

في تعريف

على الكمالات النفسانية من العلم والشجاعة ونحوهما مع انها ليست اختيارية وما اجابوا عنه الملكات ٢
تكلف مستغنى عنه بل هو يشعر بتعظيم المنعم فيعم الموارد الثلثة وح فالفارق بين معناه لغة واصطلاحا فعل ٢
قيد الجنبية فانه ماخوذة في المفهوم الاصطلاحي اذا عرفت هذا فاعلم ان الحمد بكلا معنييه مصدر اما
اما بمعنى الفاعل فمعناه ح ان جنس الحامدية او جميع افرادها القائمة بفاعلها متعلق بوليه او
بمعنى المفعول فمعناه ح ان جنس المحمودية او جميع افرادها قائم به والاولى انه مصدر مبني للفاعل و
فاعله هو الله تعالى فمعناه ح الحامدية له تعالى مختصة به تعالى لا تتاتى من غيره فيكون وصفا بالجميل بالتمام
باظهار العجز عن الحمد ماخوذا من قوله ع لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك والولي
هنا بمعنى المتولي والصاحب ولم يصرح بالاسم اما لادعاء الظهور او لانه من قبيل تعليق الحكم على الوصف
المشعر بالعلية **قوله** والصلوة على نبيه الصلوة من الله بمعنى الرحمة ان قيل الصلوة في اللغة
بمعنى الدعاء وفي الاصطلاح بمعنى الاركان فمن اين جاء ان يكون بمعنى الرحمة قلت اطلاق مثل هذه الاسامي
عليه تعالى باعتبار غاياتها فان غاية الدعاء الرحمة وكذا اطلاق الرحمن والرحيم عليه تعالى ولذلك تسمع
اهل العرفان يقولون خذ الغايات واترك المبادي والنبي صلعم فعيل اما بمعنى مبدع من انباء بمعنى
اخبر لانه المخبر عن الله تعالى وانكار صاحب الكشاف مكابرة صريحة لوروده في الكلام الفصيح
وقد اطللنا الكلام معه في تعليقنا على تفسير القاضي واما بمعنى مفعول من النبوة بمعنى الارتفاع
سمي به لرفع الله تعالى له على ساير المخلوقات او قيل ماخوذ من النبي وهو الطريق لانه على الطريق
الحق الذي يفضي سالكه الى المطلوب **قوله** وعلى الراسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف في الفه
امنقلبة عن هاء او واو فقال سيبويه بالاول والثاني الكسائي ويظهر اثر القولين في التصغير ثم
اعلم انه قد اختلف في الال فقال الشافعي هم اقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب وعندنا
لانهم اهله والاقربون اليه وعند الامامية ان الال هم الذين يؤلون اليه صورة ومعنى
اعني ذو الحظ الاوفر وهم اهل العبا وباقي الائمة ووافقنا على هذا الامام الرازي في التفسير
الكبير وقال الفاضل المحشي منع الشيعة ادخال على على الال عند التصلية وانقلبوا في ذلك حديثا على ٢

تحقيق الآل

والتزم اهل السنة ذكرها ردا عليهم فانها موجودة في الاحاديث الصحيحة الخ اما نقلوه
يكون موضوعا انتهى وانا اقول اما الحديث الذي اشار اليه وهو قوله من فصل بيني وبين آلي
بعلي فقد جفاني واما نسبته الى الشيعة فان اراد به الامامية فهو كذب عليهم لعدم وروده في
اخبارهم وورود من ائمتهم ع الفصل بعلي وان اراد غيرهم من الفرق فالحال على ما قال الا انا رويناه
بطريقنا الى شيخنا البهائي قدس سره في كتب الاسماعيلية فائدة تتعلق بهذا البحث لم يشر اليها قدماء
الاصحاب وهي ان الصلوة عليه وعلى آله لا خلاف في انها تعود بالنفع علينا واما عودها بالنفع عليهم
ففيه خلاف فالاكثر على عدمه قالوا ان الله تع تفضل عليهم بما لا مزيد عليه والذي فهم من تتبع الاخبار
واختاره استادنا العلامة عودها بالنفع عليهم لان المادة قابلة والفياض كريم ويؤيده ما ورد في
بعض الاخبار من ان حوادث الايام التي ينزل علمها على امام العصر يعرض علمها اولا على الرسول ص ثم
على باقي الائمة حتى تنتهي الى ذلك الامام وعلل في الخبر بقوله لئلا يكون علم اخرنا ازيد من علم اولنا وح
فهذا كمال مزايد لم يكن حاصلا قبل واما لعن اعدائهم فلا خلاف في عوده بالنفع علينا ووقع الخلاف لكن
في زيادة عذابهم بسببه فالاكثر على عدمه والتقريب ما مر واختار استادنا العلامة زيادة عقابهم بها
وهو الحق الصريح لكن يرد هنا اعتراض قوي وحاصله ان اللعن فعل اللاعن وفعل احد كيف يثبت به
اخر لمنافاته لقواعد العدل ونقرر الجواب عنه من وجوه احدها انه تع لما قرر الاحكام قرر عذابا
بازاء الفعل او تركه واخر بازاء لعن اللاعنين واسمعهم كليهما فمن اجترى على ذلك الفعل فقد عرض
نفسه لعقابين متعمدا فقد ظلم ثانيها ان هذا العقاب من قبيل المقاصة للحقوق فان اعدائهم حيث
منعوهم من مراتبهم واستتروا واخفوا فشي الجهل والاحتياج في الارزاق الحسية والمعنوية فهم قد غصبوا
من كل لاعن حقا فالعذاب بازائه ثالثها ان كل محب لهم اذا سمع ما صنع اعدائهم تالم واحترق قلبه حزنا
فذلك العذاب بازاء ذلك التاثر والالم **قوله** واصحابه جمع صحب بمعنى الصحابي وقيل ان فاعلا لا يجمع
على افعال بل هو اما جمع الصحب بسكون الحاء كنهر وانهار واما جمع صحب بكسر الحاء كنمر وانمار مخفف
صاحب وقد اختلف فيه فالمشهور بين العامة ان الصحابي كل مسلم رأى الرسول ص وقيل من طالت صحبته



وقيل

وقیل وروی عنه وکان اهل الروایة عنده وفاته مائة الف او بعة عشر الفا قوله المتاد بیه

باد ابرای المتخلفین باخلاقة الجارین علی طریقة فخرج من قصد ادخاله لان حدیث متعین

کاننا اشهر من الشمس فی رابعة النهار قوله اما بعد فهذه قال سیبویه اصل اما زید فقائم

مهما یکن من شیء فزید قائم قال ان مراد سیبویه بیان المعنی البحث وتصویر ان اما تفید لزوم ما

بعدها لما قبلها لا انه کان فی الاصل کذلک کما فهمه الاکثر وبعد کلمة تسمی فصل الخطاب لفصلها

بین ما مضی من الکلام وما سیأتی واول من تکلم بها قیل داود ع بحکم بقوله تعم واتیناه الحکم وفصل

الخطاب وقیل علی ع فی بعض رسائله الی معویة وقیل قس بن ساعدة الایادی حکیم العرب لما حذف

المضاف الیه منها هنا لفظا ومعنی بنیت علی الضم جبرا لما فاتها من المضاف الیه والمشار الیه اما المعانی

المدلول علیها بالالفاظ والالفاظ الدالة علیها المرتبین فی الذهن سوا کان وضع الدیباجة

قبل التصنیف او بعده وکانه نزل المعقول منزلة المحسوس فاستعمل فیه ما هو من خواصه قوله

وافیة ای تامة فیها وصفة من حل المشکلات الکافیة التاء اما للتانیث وللنقل من الوصفیة

الی الاسمیة فان المعنی المنقول الیه فرع لمعنی المنقول کما ان المؤنث فرع المذکر فلما اشترکا فی

الفرعیة جعلت علامة المؤنث له قوله للعلامة صفة للکافیة بتقدیر الکائنة او حال منهما علی الکائنة

طریقة قوله تعم فاتبعوا ملة ابرهیم حنیفا والتاء فیها للمبالغة وحقیقتها التانیث لان هذا الوا[illegible]

فی صفة کانه جماعة فلهذا لم یطلق علیه تع هذا اللفظ وان اتصف بالکمله ولا یطلق هذا الاسم حقیقة

الا علی من جمع العلوم العقلیة والنقلیة کالعلامة الحلی والشیرازی وقد قیل ان ابن الحاجب لالم

یجمع الا العلوم النقلیة فوصفه به مبالغة قوله المشتهر بکسر الهاء وقد جوزوا الفتح بناء علی ان

اشتهر جاء متعدیا ولازما قوله فی المشارق والمغارب هما کنایتان عن جمیع الارض وتوجیه

الجمعیة اما باعتبار ان للشمس من اول السرطان الی اول الجدی فی کل یوم مطلع حتی تستکمل مائة

واثنان وثمانون ثم تعود الی مطالعها وکذا الحال فی المغارب اما قوله تعم رب المشرقین ورب

المغربین فباعتبار مشرق الذهاب والعود وکذا الحال فی المغرب اما باعتبار ان المراد منها البلاد



النبي في جانب المشرق والمغرب فكانه يسمى كل بلد في طرف به وهذا هو الانسب بالمقام ويحتمل ان
يكون الجمعية مبنية على كروية الارض فانها في كل عصر تشرق على جماعة وتغرب على اخرى قوله
الشيخ بن الحاجب اسمه عثمان ولقب به لان جده كان حاجبا من حجاب الخليفة والشيخ في
اللغة من فصله حسن او احد وخمسون سنة الى اخر العمر او الى الثمانين وقد نقل انه قتل شابا فالوصف
ح للتعظيم قوله تغمده الله تعالى الخ التغمد الستر يعني ستر الله ما كان منه بغفرانه اللائق بجنانه
قوله بحبوحة جنانه البحبوحة بضم البائين وسط الشيء والجنان بكسر الجيم يعني جعل الله اخيار
الجنان سكنا له لما اشتهر من ان خير الامور اوسطها قوله نضمنها في سلك التقريب وسمط
التحرير النظم الجمع شبه فوائده بالدرر وجمعها بنظمها والسلك الخيط الخالي من اللؤلؤ فالاضافة
هنا مثلها في لجين الماء ومعناه انه جمعنا الفوائد بتقريب كالخيط فكما ان الخيط يحفظ ما فيه من
الضياع كذا التقريب لان معناه جعل كل شيء في مستقره ومكانه والسمط الخيط الذي فيه الجواهر
والتحرير تجريد الكلام من الحشو والزوائد والاضافة هنا مثلها سابقا ولما كان التحرير بعد النظم
في سلك التقريب شبه التحرير بالسمط الذي هو الخيط المشتمل على اللالي قوله للولد العزيز
العزة عند اهل الكمال لكن الظاهر انه قصد المحبة البشرية قوله ضياء الدين يوسف يجوز في ضياء
الدين الاعراب الثلثة والرفع والنصب ابلغ في المدح والجر حال من التقدير والاضافة لامية لانه
نور يهتدى به الى معرفة الدين وهو لقبه يوسف فاسمه مشتق من الاسف وهو الحزن فيوسف اي
الحزين المغموم كما جرى على من يسمى به اولا قوله عن موجبات التلهف والتأسف ذهب كثيرا من اهل
اللغة الى ترادفهما انهما بمعنى الحزن وجمع المترادفات في الخطب بما اورث حسنا وفرق بعضهم
بان التلهف التحزن على ما فات والتأسف مطلق الحزن وقال الجوهري الاسف اشد الحزن و
والتلهف الحزن قوله وسميتها بالفوائد الضيائية من عادتهم اذا نسبوا الى المركب الاضافي
نسبوا الى الجزء المقصود منه فزبيري بالنسبة الى ابن الزبير المقصود منه الجزء الثاني وههنا المقصود
هو الجزء الاول لان المطلوب كونه نورا يستضاء به في معرفة امور الدين قوله كالعلة الغائية

تمثيلا بالكمال



انما اتی بکاف التشبیه لان العلة الغائیة حقیقة ما تقدم فی التصور وتأخر فی الوجود وضیاء الدین
متقدم فی الوجود ولکن لما کان باعثا ومحرکا صار کانه العلة وهی ههنا عبارة عن تعلمه و
تعلم جمیع المحصلین لهذا الکتاب فی نیل الثواب الاخروی **قوله** وما توفیقی الا بالله فاعل التوفیق
هو الله تعالی واستقبح الفصحاء نسبة الفعل الی الفاعل بالباء لانه یشبه النسبة الی الالة فی
قولك ضربت بالعصا ووجه فی الکشاف بتقدیر مضاف فقال ای ما کونی الا موفقا بمعونته وتوفیقه
قوله وهو حسبی ونعم الوکیل هو مصدر بمعنی محسب لیصح الحمل نعم الوکیل جملة تفید انشاء المدح
العام ای الذی لم یکن مقیدا بصفة فان قولك نعم الرجل زید مدح عام کانه استحق المدح
علی جمیع صفاته واما فیما نحن فیه فیمکن القول بانه مدح خاص علق فیه الحکم علی الوصف المشعر
بالعلیة وهی اما معطوفة علی الجملة الخبریة والمخصوص بالمدح محذوف وفائدة لدلالة الضمیر
السابق علیه وعطف الانشاء علی الاخبار معیب عندهم الا ان یؤول الجملة السابقة الخبریة لفظا
انشائیة معنی کانه قال اللهم کن حسبی کافیا او عطف علی خبر السابقة علی تاویله بالجملة الفعلیة
ای یحسبنی لئلا یلزم عطف الجملة علی المفرد وهو غیر مستحسن والمخصوص بالمدح هو الضمیر السابق
ای وهو نعم الوکیل فهی جملة خبریة خبرها جملة انشائیة وهو ایضا معیب عندهم فیقدر المخبر و
هو مقول وجوز بعضهم کون الواو للابتداء وجعل الجملة اعتراضیة بناء علی جواز وقوعها
اخر الکلام اذا عرفت هذا فاعلم ان ما اعابوه من القاعدتین غیر معیب لوروده فی الکلام الفصیح
اما حکایة العطف فورد فی الایات القرانیة والشواهد الشعریة کقوله تعالی وبشر الذین امنوا
فی سورة البقرة وبشر المومنین فی سورة الصف نقله ابن هشام عن ابن عصفور وقال ابو حیان واجاز
سیبویه جائنی زید من عمرو العاقلان علی ان یکون العاقلان خبر المحذوف وقد اوضح عن ذلك
قوله تعالی انا اعطیناك الکوثر فصل لربك وانحر وقوله تعالی وقالوا حسبنا الله وقول الشاعر

وان شفائی عبرة مهراقة   وهل عند رسم دارس من معول   وقوله ونعم الوکیل وقائلة
خولان فانکح فتاتهم ای هذه خولان واما حکایة وقوع الانشاء خبرا فیدل علیه قوله تعالی بل

انهم لا مرحبا بكم وابن زيد ومتى القتال فانى لك هذا وتفصيل القول في جميع ذلك تعسف
وستحقق هذه المسئلة بما لا مزيد عليه انشاء الله تعالى في موضع يناسبه **قوله** اعلم ان الشيخ
الخ اشار بهذا الكلام الى دفع اعتراضين احدهما ان المصنف خالف السلف فان عادتهم
جرت بتصدير التصانيف بالتحميد والتسمية وحاصل دفعه انه هضم نفسه بتخييل ان كتابه من حيث انه
مصنفه لا من حيث انه مشتمل على المسائل ليس ككتب السلف الثاني مخالفة الحديث واشار
الى الجواب بقوله ولا يلزم الخ وحاصله ان امتثال الحديث يحصل اما بكتابة الحمد في الدفاتر
او بتصويره في الخواطر فهو امتثل بالثاني كما في سائر الكتب هذا واعلم ان التلازم بين
الابتداء بالتسمية والتحميد ينفعك في هذا المقام فانه قد اتى بالحمد في ضمن التسمية الا
ان يقال المراد بالاتيان بهما ان يكون مستقلة بنفسها واجاب الفاضل الهندي عن الاعتراض
الثاني بان كتابه ليس ذا بال حتى يكون بتركه اقطع وهو مبني على ان المراد من ذي بال الامر
الذي يهتم بشانه ويعتنى بمكانه فكانه ملك القلب لعظمته وجلاله ويحتمل ان المراد من
هذا الوصف التعميم على ان قوله تعالى يطير بجناحيه المراد من امر ذي بال ان يخطر بالبال جليلا كان
او حقيرا فاذا قام الاحتمال بطل الاستدلال ولو سلم فالمراد انه ذو بال في الواقع ونفس الامر لا في نظر
المؤلف ومن ترك التحميد كترك الصلوة والصوم بتخييل انه ليس في اعداد العقلاء المكلفين **قوله**
وبدء بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما ومتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما
اشارة الى ان موضوع علم النحو هو الكلمة والكلام لانه يبحث عن اثبات الاحوال لهما انفسهما او لا
قسامهما الراجعة اليهما اما اثبات الاحوال لنفس الكلمة فكما يقال الكلمة ما دل على معنى في نفسها واما
اثباتها لاقسامها فكما يقال الاسم معرب واما اثبات احوال الكلام نفسه فكما يقال الكلام اما مركب
من اسمين او فعل واسم وبالجملة فتعريف الموضوع صادق عليهما لان موضوع العلم ما يبحث في ذلك
العلم عن احواله واحوال اقسامه وفي كلامه رد على من قال موضوعه اما الكلمة والبحث عن الكلام
راجع اليها او الكلام والبحث عن الكلمة راجع اليه وذلك لان هذا العلم يبحث عن احوالهما كما

عرفت

عرف و قوله فتى لم يعرف اما ماخوذ من التعريف او المعرفة و يجوز ان يكون الغرض من تعريفهما
تميز هذا العلم عن غيره لان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات هذا و اعلم انه قد جرت
عادة المصنفين ان يذكروا في اوايل كتبهم تعريف علم النحو ليكون الطالب على بصيرة في
طلبه يذكرون الغرض المقصود فيه ليتوفر رغبة الطالب اما تعريفه فهو علم يبحث فيه عن
احوال الكلم التي هي اعراب و بناء واما الغرض منه فصون اللسان عن الخطا في المقال و المصنف
لم يتعرض لهما للاختصار وما اعتذر به الفاضل المحشي بانه كتب هذا الكتاب للصبي الذي لا يكون
تحصيله الا قسرا فلا ينتفع في تحصيله البصيرة ولا ما يوجب الرغبة بل غاية امره ان يقيس
المعلم على حفظ ما في الكتاب فبعيد بل علته منقلبة عليه فان من يوخذ قسرا يحسن له المطالب
و يزين في نظره المبادي و تبين له الغايات ليخرج من حالة القسر الى الرغبة هذا و اعلم ان
تقسيمهما من تتمة تعريفهما فلا يرد ما اورد بانه ما علل الا تعريفهما دون تقسيمهما فتامل

فائدة في بيان معرفة واضع هذا العلم قال ابو القاسم الزجاج في اماليه حدثنا ابو جعفر
محمد بن رستم الطبري قال حدثنا ابو حاتم السجستاني قال حدثنا يعقوب بن اسحق الحضرمي قال حدثنا
سعيد بن مسلم الباهلي قال حدثنا ابي عن جدي عن ابي الاسود الدؤلي قال دخلت على علي بن ابي طالب ع
فرايته مطرقا متفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين قال اني سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت ان اصنع
كتابا في اصول العربية فقلت ان صنعت هذا احييتنا و بقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته
12 بعد ثلث فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم و فعل
وحرف فالاسم ما انبا عن المسمى والفعل ما انبا عن حركة المسمى والحرف ما انبا عن معنى ليس
باسم ولا فعل ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء ثلثة ظاهر ومضمر
وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وانما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو
الاسود فجمعت منه اشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت فيها ان و ان و
ليت ولعل وكان ولم اذكر لكن فقال لم تركتها فقلت لم احسبها فيها فقال ع بل هي منها فزدها

في بيان واضع علم النحو



فيها انتهى كلام الامالي واما انا فقد رايت في كتب الفضلاء وشي باخباره من العالم المحقق
السيد الهاشم الاحسائي ان واضع النحو فيحق لو اليه تتفق العلماء على انه ابو الاسود الدئلي
باذن امير المؤمنين علي كما اتفقوا على ان اول من وضع الصرف معاذ بن مسلم الهراء والسبب
في ذلك الوضع انه لما سمع رجلا يقرء ان الله بريء من المشركين ورسوله بكسر اللام جاء الى علي عليه
السلام فقص ذلك عليه فقال هذا من مخالطة العرب بالعجم ثم قال الفاعل مرفوع وما سواه
ملحق به والمفعول منصوب وما سواه ملحق به والمضاف اليه مجرور وما سواه ملحق به فقال انح الى
هذا فلاجل هذا سمي هذا العلم نحوا تبركا وتيمنا بلفظه انتهى وهذا الاينافي ما نقلنا عن الامالي
بل يؤكده وذكر بعض المتاخرين وجها لجر رسوله على ان يكون الواو للقسم **قوله** وقدم الكلمة
على الكلام لكون افرادها جزءا من افراده ومفهومها جزءا من مفهومه هذان وجهان لتقديم
الكلمة على الكلام اما الاول فلان زيدا جزء من زيد قائم واما الثاني فلان مفهوم الكلمة ما
سيتلى عليك من قوله الكلمة لفظ الخ وتداخل في مفهوم الكلام الذي هو قوله ما تركب من كلمتين
بالاسناد والكلمتان اللتان كل واحدة منهما كلمة المراد بها المفهوم ان قيل المقصود بيان الوجه في تقديم
تعريف الكلمة على تعريف الكلام فينا بان افرادها على تقسيم الى افراده كما ذهب اليه الفضل الخ
وجعل من باب اللف والنشر المشوش مستدلا عليه بان تقديم الافراد لا يستلزم تقديم المفهوم
الا ترى ان افراد المفرد جزء من افراد المركب واهل الميزان قدموا تعريف المركب على المفرد قلت استلزم
تقديم الافراد على الافراد لتقديم المفهوم على المفهوم ظاهر حيث انهما متلازمان فما يدل على تقديم
احدهما يدل على تقديم الاخر واما تقديم مفهوم المركب على مفهوم المفرد فالعارض حيث ان مفهوم
الاول وجودي ومفهوم الثاني عدمي ومعرفة الاعدام موقوفة على معرفة ملكاتها **قوله** الكلمة
قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح الخ الاشتقاق على ثلثة اقسام
صغير وكبير واكبر فالصغير فهو ان يكون بين المشتق والمشتق منه تناسب في الحروف والترتيب
نحو ضرب من الضرب سمي به لانه من نظر الى ضرب يعلم بدون تامل انه مشتق من الضرب والكبير ان يكون

بينهما

٧ اخص من ان مراده ثم لا يخفى عليك بانه بعيد بالنسبة الى هذا المراد

بينهما تناسب فى اللفظ دون الترتيب نحو جبذ من الجذب سمى به لان معرفته كون احدهما مشتقا
والاخر مشتقا منه لا يعرف الا بعد تامل كثير لانعدام المناسبة فى الترتيب و الاكبر ان يكون بينهما
تناسب فى المخرج نحو نعق من النهق سمى به لان معرفة الاشتقاق هنا يحتاج الى مزيد تامل و بعضهم
ادرج الكبير فى الاكبر تبعا للامام الرازى وجعل اقسام الاشتقاق على قسمين اصغر و اكبر و لامشا
فى الاصطلاح هذا واعلم ان المشهور المعروف من الاطلاق بلا قيد و قرينة هو القسم الاول و عرفه
ارباب الصناعة بان يكون بين اللفظين تناسب فى احد المدلولات الثلث مع اتحاد الحروف
الاصلية او وجود اكثرها مع المناسبة فى البواقى و ارادوا بالمدلولات الثلث المعنى المطابقى
والتضمنى والالتزام فالمناسبة الاولى كما بين مصادر المزيد فيه الماخوذة من المصادر المجردة كالاخراج
والخروج والثانية والثالثة كما بين ضرب و مصدره فانه يناسبه فى المدلول التضمنى اعنى الحدث
وفى المدلول الالتزامى اعنى الوجه والمكان و اضرابهما واعلم ايضا ان نسبته الى القليل يشعر بتزييفه
وذلك لان المناسبة بينهما ليس الا باعتبار التاثير المخصوص الذى هو لازم معنى الجرح و هو التاثير الذى
يصحبه الالم و هو ليس مدلولا مطابقيا للمشتق و لا تضمنيا و هو ظاهر و لا التزاميا ايضا حيث لا يفهم
منه عرفا معنى المطلق بل هو حاصل من معنى بعض افرادهما و هذه مناسبة بعيدة والجرح بفتح الجيم
مصدر جرحه يجرحه بفتح العين واما الجرح بالضم فهو اسم بمعنى الجراحة **قوله** وقد عبر بعض
الشعراء المقصود من انشاد الشعر ان العلاقة بين المشتق والمشتق منه معتبرة حتى انهم اطلقوا
الجرح على كلم اللسان فالشاعر الكاذب نسبه قايله امير المومنين على بن ابيطالب ع و لم يبلغ ذلك الشاعر
ولو بلغه لم يرض ان يعبر عنه ببعض الشعراء انتهى و اقول انى تصفحت الديوان المنسوب الى امير المومنين
على بن ابيطالب ع فلم اجده و لكن حقيقته معنا و علو طبقته شاهدان عادلان على صدوره من
ذلك الامام ع اما نظما كما هو اوفق وانطق الشعراء فى كثير من حكمه ولو اعترض عليه بانه لم يتكلم
بالشعر لعلو مرتبته ع ونقص مرتبة الشعر مردود اما اولا فلانه ع تمثل باشعار الغير فى كثير
من خطبه البليغة واما ثانيا فلانه وان كان نقصا بالنسبة الى مقام الشريف لكنه كمال



فی نفسه لو وردت هذا الهذا للزملت ذکثیر من اطواره فی المعاشرات المحاورات التی هی
کمال فی حد نفسها نقص بالنسبة الیه واما ثانیا فقد قال السکاکی الکلام الموزون
المسجع مثل الشعر لا یسمی شعرا حتی یقصد قائله انه شعر ولعل فصاحته وبلاغته اوثلته
مما زاه شعرا وهو غیر مقصود له وقد رایت مثل هذا فی شرح مغنی اللبیب منقولا عن النبی
قوله والکلم بکسر اللام جنس لا جمع کثمر وتمر اعلم ان المذاهب ثلثة احدها انه اسم جنس
والیه ذهب الجمهور وثانیها انه جمع والیه ذهب صاحب الکشاف وصاحب اللباب وثالثها انه اسم
جمع نقله الازهری فی التصریح عن بعضهم وتحقیق الحق یتوقف علی بیان حقیقة الفرق بین
هذه الثلثة فلا باس ان تحققه فنقول الجمع هو ما دل علی الآحاد بالمطابقة فاذا قلت جاء
الزیدون فکانک قلت جاء زید وزید وزید للآحاد بشرط انضمام بعضها الی بعض واسم
الجمع ما دل علی کل واحد من تلک الافراد بالتضمن کقوم ورهط فانه موضوع لمجموع الافراد
فدلالته علی کل واحد منها من قبیل دلالة المرکب علی کل واحد من اجزائه واما اسم الجنس فهو
علی قسمین اسم جنس افرادی واسم جنس جمعی فالاول ما وضع للحقیقة ملغی فیه اعتبار الفردیة و
یصدق علی القلیل والکثیر کالتمر والعسل والثانی ما وضع للحقیقة ولکن باعتبار وجودها
فی اکثر من فردین کالکلم ولا یلزم من انتفائه انتفاء الواحد والاثنین اذا عرفت ما تلونا علیک
ظهر لک ان الحق انه اسم جنس وان ما استدلوا به علی الجمعیة لا ینهض حجة لما عرفت من انه
اسم جنس جمعی هذا وقد اجاب عنه نجم الائمة بطریق آخر حیث قال وقد یکون بعض اسماء
الاجناس مما اشتهر فی معنی الجمع فلا یطلق علی الواحد والاثنین وذلک بحسب الاستعمال
لا بالوضع کلفظة الکلم انتهی والظاهر ان مثل لفظ حمام واضرابها علی القول بانها اسم جنس
من قبیل الثانی ومن هنا استشکل بعض علمائنا فی الحاق قتل الحمامة الواحدة بکفارة
قتل الثلاث فصاعدا حیث ان الوارد لفظ الحمام غیر مشکل قال ان کان الحمام اسم
جنس فحکم الواحد حکم الثلثة وان کان جمعا فلا یلحق الواحدة بالثلثة وقد عرفت الحال

فقد ابوالقاسم

قوله اليه يصعد الكلم الطيب فلو كان جمعاً لوجب تانيث الصفة لان الجمع بمعنى الجماعة
فاذا قالت جائني رجال ثلثة فكانك قلت جائني جماعة ومما ينفي جمعيته ايضا كونه على وزن
لم يبن عليه الجموع وبتصغيره على كليم وهذا الوزن مختص بالمفرد قوله وقيل جمع حيث لا
يقع الا على الثلث لو تم هذا الدليل لدل على ان مثل القوم والرهط واضرابهما يدل على الثلث
نصا عدا جمع ولم يقل به عاقل فضلا عن فاضل قوله والكلم الطيب اول ببعض الكلم اما بان
يقم اطلق الكلم واراد به بعضه ويكون لفظ البعض مقدرا وعليه فيكون الصفة كاشفة ومثلها
في قولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله وهو بعيد من اداب اهل اللغة هذا
وقد قال الفاضل المحشي ويمكن ان يقال ان هذا شاهد الجنس بان يقال قد صرح علماء التفسير والاصول والنحو بان لام
التعريف يبطل معنى الجمعية فلما بطل ههنا معنى الجمعية لم يؤنث نعته وكيف لا يكون معنى الجمعية
هنا منوكة ولو كانت باقية لزم ان لا يصعد الكلم الطيب الواحد ما لم تصر جماعة من الكلم انتهى
كلامه وانا اقول ان الجمع الذي بمعنى الجماعة له جمعيته باعتبار لفظه اي لفظ الجمع وجمعيته باعتبار
معناه اي ان المراد به جماعة واداة الاستغراق لما دخلت عليه بطلت جمعيته معنا فصار الملحوظ جماعة
به كل فرد فرد وبعد ان كان كل جماعة جماعة واما جمعيته لفظه وكونه على اوزان الجمع فهي باقية
لم يغيرها مغير والتوابع كالوصف والبدل واضرابها انما يتبعان له من حيث اللفظ فلو كان لفظ الكلم
جمعا والحال انه لم يغيره مغير لوجب جمع الصفة ولو كان الحال على ما قال لوجب ان يقال جائني الرجال
العالم هذا مع ان كل فرد من الافراد ينضم الى مثليه يكون جمعا فاداة الاستغراق لم تبطلها بهذا الاعتبار
بل باعتبار اخر كما صرح به المحقق التفتازاني والسيد السند واضرابهما من المحققين قوله واللام فيها
للجنس اي الحقيقة لان التعريف انما يكون لبيان الحقايق والمهيات لانها معقولة حال التعريف لعدها
لا للافراد لانها غير معقولة لعدم تناهيها فتامل قوله والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما الوحدة على ثلثة اقسام احدها الوحدة الجنس كوحدة التمر وثانيها وحدة النوع كوحدة الحيوان والانسان وثالثها
وحدة الفرد ويسمى وحدة الشخص كوحدة زيد ووحدة عمرو ولا يتوهم المنافاة بين الجنس والى الوحدة

وجه التامل انه يكفي في مقام التعريف المتصور بوجه ما الافراد للمتصور وان كانت غير متناهية الا انها معلومة بهذا الوجه كما قالوا في الوضع والموضوع له الخاص كما يأتيك تحقيقه منه

لو تنوع كل منهما صفة للاخر كما في الحيوان واحد والواحد حيوان وانما يتوهم بينه وبين ثالث معانيها
وهو مدفوع ايضا بانها وان كانت جزئية فيما صدقت عليه الا انها كلية مفهوما لما عرفت فتؤول
هذه الوحدة الى احد الاولين ويمكن الجواب بالتزام تجرد التاء عن معنى الوحدة لانها ليست نصا فيها
كما توهمه الفاضل الهندي كيف لا ولو لا كانت كذلك لم يصح كلمتان وتمرتان لاقتضاء التثنية التعدد
واقتضاء التاء الوحدة ويؤيده قوله فيما بعد لم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة هذا وظني ان
ما ذكر في هذا الجواب تكلف مستغنى عنه لان المقصود من الكلمة هو الحقيقة وهي واحدة
والتعدد في افرادها كما حقق في الحكمة فتاء الوحدة مطابقة لها قوله ويمكن حملها على العهد
الخارجي لان للكلمة افرادا وحقايقا احدها الكلمة اللغوية وثانيها الكلمة المنطقية وثالثها الكلمة
النحوية الى غير ذلك من الافراد المتكثرة بحسب تكثر الاصطلاحات وارباب كل صنعة انما يعرفون
ما هو متداولهم وتصديره بلفظ يمكن يشير الى ان فيه ضعفا وبينه الفاضل الخ بوجهين احدهما
ان اللام الداخل في المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة التعريف ثانيهما ان لام العهد يكون اشارة
الى قسم من مفهوم مدخولها والكلمة الجارية على السنة النحاة ليست قسما من مفهوم الكلمة بل عين
مفهومها واقول الظاهر انه فهم من قولهم لام الجنس الجنس الذي اصطلح عليه المنطقيون وليس كذلك
وانما المراد هو الحقيقة الاعم من الجنس وغيره الا ترى انهم حيث قالوا الانسان كلي مقول على كثيرين
جعلوا اللام في الانسان للجنس والحقيقة ولا جنس هنا ولما كانت الكلمة مختلفة الحقايق كما سبق
عرف الحقيقة المصطلح عليها في هذه الصناعة فكانه قال تلك الحقيقة المعروفة بين ارباب الصناعة
هي لفظ الخ فلام العهد هنا لا تخرج عن لام الحقيقة لكن باعتبار ان تلك الحقيقة الخاصة فرد من
افراد مطلق الحقيقة نعم لو كان المعهود فردا من حقيقة لا نصح ما قال فهذا جواب دليله الاول
ويفهم منه الجواب عن دليله الثاني فان قوله والكلمة الجارية على السنة النحاة الخ ممنوع لما عرفت
من ان المعهود قسما حقيقة من حقايق مفهوم الكلمة فتامل في هذا التحقيق فانه ربما تراه لك
ظاهرا هنا فاتته لاصطلاح اهل العربية وليس كذلك بل هو حقيقة ما قصده فان قلت فما وجه

وكلامنا من
الخ مبني على
المختار من مفهوم
ان الكلمة معنى جنسي
لا نوعي كما توهمه
منه ع



الضعف

الضعف المشار اليه بالامكان قلت تطويل المسافة وارتكاب ما لا حاجة اليه اذ التعريف
لتلك الحصة من حيث انها حقيقة كلية مع قطع النظر عن كونها حصة من مطلق الكلام فاعتبار
كونه حصة منه وجعل اللام اشارة اليه بهذا الاعتبار وارتكاب ما لا يحتاج اليه بل مقام التعريف
يأباه فلنجعل ابتداء للحقيقة من حيث هي هي واما حمل اللام على العهد الذهني فيوجب جهالة
المحدود الا ان يعتبر التعيين بقرينة المقام **قوله** اللفظ في اللغة الرمي اللفظ في اللغة
يطلق على معان ثلثة احدها الرمي المطلق ثانيها الرمي من الفم ثالثها النطق فقد اطلق المحشون
على ان الش قصد المعنى الاول حيث اطلق الرمي اولا ثم اطلق ثانيا بقوله اي رميتها لئلا يتوهم
ان المراد به الرمي من الفم على ما زعموا واقول وان كان ظاهر الحال كما قالوا الا انه عند
التحقيق قصد المعنى الثاني وانما قلنا ذلك لوجهين احدهما تمثيله بالاكل الذي هو من لوازم
الفم والا فالمناسب لفظت الحجر ونحوه وثانيهما ان ترتب اللفظ على الاكل اعدل شاهد على تقدم
الاكل عليه فالتلفظ لا يتصور الا من الفم فقول المح يقال لفظت النواة اذا رمي النواة لا من الفم
بل اخرجت من التمر قبل ادخالها في الفم غير معقول لان المناسب ح ان يقول لفظت النواة
او يقول هذا ويترتب عليه اكلت التمرة مع ان معنى الثاني انسب بالمعنى الاصطلاحي والمعنى
الثالث وان كان اشد انطباقا الا انه لما كان متعديا بحرف الجر فالمناسب للمعنى الاصطلاحي
اللفظ به ولكونه اخص من المعنى العرفي لان اللفظ الاصطلاحي يتناول الالفاظ الحكمية التي
لم ينطق بها ومن قاعدتهم النقل من الاعم الى الاخص هنا وقد قال نجم الائمة ان اللفظ في الاصل
مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد ههنا كما استعمل القول بمعنى المقول فعلى هذا لا
يكون فيه نقل في عرف النحاة الا ان يق انه في عرف اللغة بمعنى الملفوظ به حقيقة وفي هذا الحكم
يتناوله مع الحكمي **قوله** ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى
المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان فعلى الاول يكون من قبيل تسمية السبب باسم المسبب فان رمي
الحروف من مخارجها بسبب التكلم والتلفظ بها وعلى الثاني من قبيل تسمية الخاص باسم العام فان

قال الفخر الرازي
يعني الصوت لفظا
لكونه يحدث بسبب رمي
الهواء من داخل الرئة الى خارجها
اطلاقا لاسم السبب على
المسبب
منه



بمعنى الرمي مطرحرفا كان او غيرها وهذا انسب بمعنى الاصطلاحي حيث ان كليهما بمعنى المفعول

واورد ولد المحقق الشريف على هذا التعريف وردا بان معرفته بتلفظ الماخوذ في تعريفه

موقوفة على معرفة اللفظ المعرف والجواب ان يتلفظ به بمعنى ينطق به فهو احد المعاني اللغوية

والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي واعلم انه قد اضطرب كلام شارحي هذا الكتاب في الحركات والحروف

الاعرابية بانها ان كانت كلمات يلزم ان يكون زيد من جاء زيد مركبا فلم يكن اسما معربا لانه من

اقسام الكلمة وان لم تكن كلمات لم يكن حد الكلمة مانعا فذهب بعضهم الى انها كلمات فالمركب من

الاسم والحركة لفظ مركب عندهم والمعرب هو الاسم المعروض لتلك الحركة وبعضهم الى انها ليست

بكلمات واخرجها عن التعريف بان المراد من اللفظ ما يتلفظ به اصالة وهذا الجواب مع بعد غير

مخرج لحروف الاعراب بل هو مخرج الضمائر واشباهها والحق انها ليست بكلمات في الاصطلاح

ولكنها خارجة بقيد الوضع فان المراد به ان يكون الكلمة موضوعة براسها لا في ضمن كلمة

اخرى كالالف المفاعلة على المفاعلة قوله مهملا كان او موضوعا قال في الحاشية وانما قال

موضوعا ولم يقل مستعملا كما في عباراتهم المشهورة تنبيها على ان مرادهم بالمستعمل انتهى وقدم

المهمل مع كون الموضوع اشرف منه لان الاصل في كل كلمة الاهمال والوضع طار عليها قوله

كزيد ضرب ولم يمثل للحرف اكتفاء عنه بالكاف والواو قوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا

وهذا كبرى لصغرى مطوية من الشكل الثاني ترتيبه ان كل لفظ حقيقي فهو من مقولة الحرف والصوت

ولا شيء من المنوي بمقولة الحرف والصوت فلا شيء من اللفظ الحقيقي بمنوي وينعكس الى لا شيء من المنوي

بلفظ حقيقي وهو المطلوب قال المحشي ولا ادري انه من اي مقولة ولم يعلم انه من مقولة وان كان راجعا

الى الصوت فهو من مقولته ففي المثال المذكور فهو من مقولة الجوهر لرجوعه الى زيد فتعميم انه ليس من

مقولة الحرف والصوت ليس على ما ينبغي ولم يوضع له لفظ بل لما كان عمدة في الكلام اكتفى عن فهمه

من غير لفظ عن اعتبار اللفظ وما قيل من ان الضمير اذا كان راجعا الى زيد يكون الفاعل المعقول

هو زيد فلا يخفى ما فيه قوله وانما عبر واعنه باستعارة لفظ المنفصل دفع لما يتوهم من انه لما

هو الموضوع والا يلزم الواسطة بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع لمعنى قبل ان يستعمل انتهى

من

الراجع الى زيد فان كان راجعا الى الواجب فهو واجب وان كان راجعا الى الجسم فهو من مقولته



عبر

عبّر عنه بالضمير كانت موضوعة له فتبيّن انّ التعبير على طريق الاستعارة قوله واجروا
عليه احكام اللفظ اى الحقيقى لكونه محكوما عليه كضرب ومؤكّدا كقوله تعم اسكن انت وزوجك
الجنة ومعطوفا عليه الى غير ذلك من الاحكام فلمّا اجريت احكام اللفظ الحقيقى عليه سمّى لفظا
حكميا قوله والمحذوف لفظ حقيقة امّا ان يكون هذا الكلام منه فى مقام التحقيق وبيان
ان المحذوف من اى القسمين واما ان يكون اشارة الى ردّ ما ذهب اليه المط فى الايضاح من انّ
المستتر هو المحذوف ولكن عبّر عن المحذوف الذى هو الفاعل بالمستتر صونا للسان عن حذف
الفاعل وبيان الردّ انّ المستتر لفظ حكمى فلو كان محذوفا لكان لفظا حقيقة فلا يكون
اللفظ الحكمى مثاله قوله لانه قد يتلفّظ به الانسان فى بعض الاحيان فهنا للتحقيق لا
للتقليل لظهوره بعض الاحيان لانّ الحذف ان كان جايزا فالتلفظ به ظاهر وان كان
واجبا فالمحذوف يمكن التلفّظ به وان كان غير محتاج اليه وانّه يتلفّظ به حال اختلال
احد شرايط الوجوب كان لا يقوم مقامه غيره او ان تنتفى القرينة الدالّة عليه وفى هذا الكلام
ردّ على الفاضل الهندى حيث قال فى المحذوف لفظ حقيقة لصدق مهية اللفظ عليه لانه من مقولة
ما يتلفّظ به الانسان وصدق المهية لا يستدعى الوجود والمحذوف لا ينافيه فهو قد حمل اللفظ على من
شانه ان يتلفّظ به الانسان وظنّى انّه تعليل مستحسن لاغبار عليه قوله وكلمات الله تع داخلة
فيه اه لمّا اعتبر الانسان فى تعريف اللفظ ورد عليه كلمات الله والجنّ والملائكة فانّ المتلفظ بها كلّ
واحد منهم وحاصل الجواب انّ الانسان يتلفّظ بها واما المحل فليس له مدخل فى هذه الصناعة وبق
انها من جنس ما يتلفظ به بل دخول كلمات الله تع فيه انما هو باعتبار صدورها من الانسان فلهذا
يقال الكلمات الله ولا يق الفاظ الله قوله الدوال الاربعة وهى الخطوط والعقود والنصب
والاشارة غير داخلة فى اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها الدوال مبتدأ او غيره والظ خبره وهى جمع
دال والخطوط جمع خط وهى الرسوم الحسية والعقد جمع عقدة وهى عقد الاصابع لان كل عقدة موضوع
لعدد خاص فى الاصطلاح ارباب الحساب والتجارة والنصب جمع نصبة وهى ما وضع لمعرفة الطريق وهذا

لترجيح اللفظ على
اللفظ وجه اخر وهو انه
رافع لاحتمال الذى فى اللفظ
فهو لخصوصيات اريد بها غيره فالوحدة
المستفاد من التا اما ان يكون
باعتبار اقل ما يصدق عليه فهو حرف
واحد وهو فاسد وان اريد باعتبار
اخر من الاوزان التى توجد فيها وحدة
ماعتبار انا ثلاثى او غيره ففيها احتمال
فاللفظ اولى
منه

لترجيح ان الاحتمال ... مما اللفظ



الكلام كما قال بعض المحشين تعريضا بنجم الائمة حيث قال احترز بقوله لفظ نحو الخط والعقد
والنصب والاشارة فانها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس
ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذلك لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد
لا يكون انتهى ووجه الورود ان الاحتراز عن الشيء فرع دخوله في التعريف فظني ان الشارح ان قصد هذا
فكلامه في غاية السخافة لان مراد نجم الائمة الاحتراز عن دخوله لا اخراجه بعد الدخول والاصوب ان يقال
انه قصد ما قصده ذلك الفاضل فهو دفع لاعتراض من يقول ان الدوال الاربع داخلة تحت جميع الفصول
الاحترازية فلا بد لاخراجها من قيد فاجاب بانها خارجة بقيد اللفظ وان كان جنسا لما عرفت فلا
حاجة الى ان يزاد في الفصول قيد لاخراجها وهذا منطبق على عبارته غاية الانطباق **قوله** وانما
قال لفظ ولم يقل لفظة اه اعلم ان صاحب المفصل عرف الكلمة بانها اللفظة اه والحامل امران احدهما
ان الكلمة لا تكون كلمة حتى تكون لفظة واحدة عرفا وثانيهما المطابقة بين المبتدا والخبر فكان سائلا
يقول لم يجر المص على حذوه لامرين المذكورين فاجاب الشارح مبينا فساد الامرين اما الاول فلان المص
لم يقصد من اللفظ الواحد التي قصدها العلامة لخروج بعض الكلمات النحوية عن التعريف كعبد الله
علما واضرابه لانه لفظتان عرفا واما الثاني فبان وجوب المطابقة مشروط بان يكون الخبر صفة مشتقة
نحو هند حسنة او في حكمها كالمنسوب نحو زيد بصري فبصري مؤول بالصفة اي منسوب الى البصرة واما في
الجوامد فلا يلزم المطابقة نحو هذه الدار مكان طيب واللفظ وان كان بمعنى الملفوظ الا انه في الاصل
جامد لانه مصدر ويعتبر في مثله الاصل نحو امراة صبور ولوجوب المطابقة شرطان اخران احدهما ان لا
يكون مما يتحد فيه المذكر والمؤنث كفعيل بمعنى المفعول يقول زيد جريح وهند جريح وثانيهما ان لا
يكون رافعا لضمير المبتدا فلا يؤنث في هند حسن وجهها بخلاف هند حسنة الوجه ولم يتعرض لهما
لان مقصوده حاصل بما ذكره وليس المقام مقام بيان وتفصيل **قوله** مع كون اللفظ اخصر لان فيه
حذف تائين **قوله** وضع الوضع في اللغة جعل الشيء في حيز المكان ولما كان الواضع بسبب
تعيين اللفظ بازاء المعنى كانه يجعل المعنى ظرفا للفظ ومكانا له سمي به **قوله** تخصيص شيء بشيء ولم

[illegible]



يقل

يقل تخصيص اللفظ بالمعنى ليدخل فيه الدوال الاربع كما سيأتي فان قيل المراد اما قصر الثاني على
الاول او الاول على الثاني وايا ما كان يلزم منه خروج او المرادف قلنا ليس المراد بالتخصيص للشرائط
هنا القصر كما هو مصطلح ارباب المعاني بل المراد به الدلالة فكانه قال الوضع دلالة اللفظ
على المعنى بتعيين الواضع ولهذا عبر بعضهم بقصد المتكلم افادة السامع سلمنا لكن عدم
التخصيص فيهما نوع فان الوضع لما كان متعددا فيهما بتعدد الازمان فكان الواضع في كل
وضع وقع في زمان خصص فيه احدهما بالاخر فتامل قوله متى اطلق كما في لفظ زيد فانه اذا اطلق فهم
منه الشيء الثاني وهو الهيكل المحسوس قوله او احس اى شوهد بالعين كما في الدوال الاربع فانها
عند مشاهدتنا النصب نفهم الشيء الثاني وهو نصف الفرسخ او ربعه مثلا قوله فهم منه الشيء
الثاني اى بعد الحكم بالوضع والمراد بالفهم هنا التفات الذهن اليه فلا يرد انه يلزم تحصيل الحاصل
على تقدير الفهم سابقا قيل القائل الفاضل الهندي قوله يخرج عنه وضع الحرف كذا وضع
الفعل على القول بانه موضوع للحدث وللنسبة الى فاعل معين كما ذهب اليه اكثر المحققين و
الحق انه موضوع للنسبة الى فاعل ما فلا يخرج حاصل الاعتراض ان تعريف الوضع غير جامع قوله
واجيب حاصل الجواب انه لا يطلق اطلاقا صحيحا الا مع ضميمة يفهم معنا بسببها وهي سرت و
البصرة مثلا في قولك سرت من البصرة ويمكن الجواب بان الضميمة مما يحتاج اليها للدلالة على المعنى بل
لتعيينه قوله يتعداه حاصل الجواب ان المراد بالاطلاق الاطلاق المتعارف بين ارباب
الفن المعبر عنهم باهل اللسان تسمية للسبب باسم المسبب واذا اطلقوا الحرف لا يكون الا مع
ضميمة فلا يحتاج الى قيد زايد هو قيد صحيحا كما احتيج اليه على التقدير الاول قوله المعنى
ما يقصد بشيء هذا مفهومه اصطلاحا ولم يقل ما يقصد باللفظ لانه قد يقصد باللفظ و
قد يقصد بغيره كما في معنى الدوال الاربع قوله فهو اما مفعل اسم مكان الفا فصيحة اى اذا
عرفت مفهومه اصطلاحا فهو في اللغة اما مفعل اسم مكان اى مكان القصد سواء قصد بشيء ام لا
نقل من المكانية الى المفعولية لعلاقة المناسبة لانه اما مكان القاصدية او المقصودية قوله



او مصدر ميمي بمعنى المفعول بمعنى بمعنى عناية وعناية بمعنى اي مقصود نقل الى المقصود بشئ سعفوی

فهو من قبيل نقل العام الى الخاص **قوله** او مخفف معنى اه فاصله معنوي كمرمي اجتمع الواو

والياء في كلمة واحدة وسبقت احدهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء وكسر ما قبل الياء

وادغمت فصار معني كمرمي ثم خفف بحذف اليائين وقلبت الاخرى الفا بعد فتح ما قبلها وهذا الاحتمال اعدی

وان كان ابعد من جهة اللفظ لعدم وجود نظير له فلذا اخره الا انه اقرب من جهة المعنى وانسب بمعناه

الاصطلاحي لاشتراكهما في المفعولية وان فرقا بالعموم والخصوص **قوله** ولما كان المعنى اه جواب سؤال

وهو ان المعنى ماخوذ في تعريف الوضع لانه المعتبر عنه بالشئ في قوله تخصيص شئ بشئ والمقام مقام

الاختصار فلا يناسب ذكره ثانيا وحاصل الجواب ان ذكره بعد مبني على عدم دخوله فيه فهو من فكانه

عرف الوضع بانه تخصيص شئ بشئ ولم يعتبر الشئ الثاني والحامل له على هذا اما صحة توصيفه بمفرد وهذا

من مؤيدات كونه صفة له لا للفظ كما سيأتي او اخراج حروف الهجا بقيد صريح والذي يختلج في بالي

عدم الاحتياج الى ما ذكره الشارح بل الجواب في الجواب ان الشئ الماخوذ في تعريف الوضع وان كان المراد به المعنى

بحسب نفس الامر الا انه فهو عام بينا وله وغيره فبينه بقوله المعنى **قوله** فيخرج به اي بقيد الوضع

وانما لم يخرج به عند ذكره لان الاحتراز به على هذا التوجيه مبني على تجريده عن المعنى فقبل ذكر المعنى لا

معنى له **قوله** المهملات الالفاظ الدالة بالطبع اي الدالة على معانيها بتوسط الطبع كدلالة

اح اح على وجع الصدر فطبيعته يقتضي التلفظ به فان ملاحظة اللفظ وتحقيق حاله لا يقتضي هذه الدلالة

بل بملاحظة ان من كان به وجع الصدر فطبيعته يقتضي التلفظ بهذا اللفظ وكما تخرج هذه الالفاظ

تخرج الالفاظ الدالة بالعقل كدلالة لفظ دين المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ ولم يذكرها

لانها داخلة تحت الالفاظ المهملة اذ المراد بالمهمل ما ليس بموضوع ح فذكر الالفاظ الدالة بالطبع بعد

من قبيل رب المذكر وجبرئيل كذا قال الناظرون في هذا الكتاب وفي ظني ان الحال ليس على ما قالوا

بل الفرق واضح فان المهملات هي الالفاظ التي لم تدل على معنى اصلا والدالة بالطبع على معنى كوجع

الصدر لكن بتوسط الطبع كما عرفت اما الالفاظ الدالة بالعقل فقد تكون مهملة وقد تكون موضوعة



ولكن

ولكن لا للمهملى الذى دلت بتوسط العقل كزيد فانه موضوع للذات المعلوم الا ان دلالته على وجود اللافظ بتوسط اوح فاعراضه عن الالفاظ الدالة بالعقل مقام اختصار اولانه معلوم من الظهور قوله اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اهل اللغة الضمير راجع الى كل واحد عطف التخصيص على الوضع من قبيل ذكر العام بعد الخاص قوله وبقيت حروف الهجاء تقطيع اللفظ بجروفها نحو حروف الهجاء حروف يقطع اللفظ بها اى حروف يركب منها اللفظ قوله الموضوع لغرض التركيب لا يقال انها لما كانت موضوعة لهذا الغرض كان هذا الغرض معناها فلا وجه للاحتراز عنها بهذا القيد لانا نقول انا لا نفرض الشئ من الشئ لا تكون معنى لذلك الشئ اذ المعنى ما يعنى من اللفظ اى يقصد منه لا لاجله اللفظ والا لكانت حروف الهجاء كلها مترادفات فاللام فى قوله لغرض ليست صلة للوضع حتى يكون من قبيل قولهم وضع اللفظ للدلالة على المعنى وظنى ان الصفة مخصصة لا كاشفة لان حروف الهجاء الموضوعة لمعنى كلمات كاللام الجارة وواو العطف وهمزة الاستفهام وان شئت اخراج مثل هذه فاخرجها اما بقيد الحيثية فانها من حيث انها من حروف الهجاء ليست موضوعة لمعنى او بما حققناه لك سابقا قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر كلفظ الاسم والفعل والحرف هذا الاعتراض بعدما فسر المعنى بما تقدم ليس فى محله لكنه مبنى على تخيل ان المعنى لا يكون لفظا لكثرة استعمال اللفظ فى مقابلة المعنى قوله وان قلت قد وضع لما كان هذا الاعتراض متفرعا على الجواب عن الاعتراض الاول لانه لما اجاب بتعميم المعنى ورد هذا اورده فى ذيله وان كان المناسب ذكره بعد شرح قوله مفرد قوله كلفظ الجملة والخبر المراد بالخبر ما ليس بانشاء لا الخبر المصطلح وهو موضوع لزيد قائم وقام زيد وضرب واخواتها والجملة ما ليس بمفرد فهى اعم من الخبر فذكره بعدها من قبيل عطف الخاص على العام وهذه العبارة اوفق من عبارة المتوسط حيث قدم فيها الخبر على الجملة فان عطف العام على الخاص نادر قوله قلنا هذه الالفاظ اى الالفاظ المذكورة فى قوله بازاء الالفاظ المركبة التى هى معانى الالفاظ المفردة وان كانت مركبة بالقياس الى معانيها لدلالة جزء لفظها على جزء معناها الا انها مفردة بالقياس الى الالفاظ التى

فقول الفاضل المحشى الدلالة بالعقل ليس للمهملات محل تامل عفى عنه


الالفاظ

الالفاظ معان لها فان المعنى المفرد كما سياتى ما لا يدل جزء لفظه على جزئه ولا ريب ان جزء لفظ الجملة
اعنى الجيم مثلا لا يدل على جزء معنا كزيد من زيد قائم بل مجموع هذه الحروف يدل على مجموع ذلك
المعنى فدلالته عليه كدلالة لفظ زيد على معنا قوله وقد اجيب المجيب السيد ركن الدين في شرحه
الموسوم بالمتوسط قوله انه ليس ههنا اى فى مقام النقض على تعريف الكلمة لفظ وضع قوله
مفرد اكان او مركبا لا خط بقوله مفردا الاعتراض الاول وبقوله او مركبا الاعتراض الثانى قوله
بل بازاء مفهوم كلى فالاسم مثلا موضوع لمفهوم وهو قولنا كلمة دلت على معنى اه واعترض بان
هذا ايضا مفهوم مركب فاجيب بما سبق بانه وان كان مركبا بالنظر الى معنا الا انه مفرد بالقياس الى
اللفظ الموضوع بازائه وفيه انه يرجع الى ما سبق فلا حاجة الى اعادته والاصوب فى الجواب انه موضوع
لمفهوم اجمالى مفرد عبر بهذه الكلمات وجعلت آلة لملاحظته فهو فى حد ذاته مفرد قوله افراده عنه
الالفاظ كلفظ الاسم والفعل اه لهذه العبارة محلان احدهما ان يكون قوله كلفظ الاسم بيانا
للالفاظ الجملة وعلى هذا يكون البيان مخصوصا بمفهوم الاسم فكانه قال للاسم مفهوم كلى ولذلك المفهوم
افراد وهى الفاظ مثل لفظ اسم وفعل وحرف وزيد ونحوها فان لفظ الفعل والحرف والخبر والجملة
اسماء ولذا يخبر عنها كقولك ضرب فعل ماض وفى حرف جر والجملة اسم فذكر مفهوم الاسم واحال عليه بخبرها
مفهوم الخبر والجملة وغيرهما ومفهوم الخبر كلام يحتمل الصدق والكذب وافراده الفاظ كزيد قائم وقام
زيد وثانيهما ان يكون قوله كلفظ الاسماء متعلق ومتمم للفظ السابق والتقدير ليس هنا لفظ كلفظ
الاسم والفعل والحرف ونحوها وضع بازاء لفظ اخر بل بازاء مفهوم كلى افراده الالفاظ وهذا الذى
اعتمد عليه فى هذه العبارة وان كان الاول اقرب لفظا فتامل فى هذا المقام فانه من مزال الاقدام مزالق
قوله ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضماير اه اى الحكم بانه ليس فى مقام كون الكلمة
موضوعة لمعنى لفظ وضع بازاء لفظ منقوض بالضماير وامثالها مثل الموصول ونحوها الراجعة
الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة فليس هناك مفهوم كلى يكون اللفظ موضوعا له كما اذا قلت
زيد فقيل لك الذى قلته اسم مفرد وقلت زيد قائم فقيل لك الذى قلته مركب خبرى قوله فان

بيان اقسام الوضع والموضوع له



الّا الوضع فيها اى فى كل واحد من الضماير واشالها والجعبة باعتبار تعدد الامثال ان الموضوع
له خاص لان الموضوع له خاص لان الموضوع له الافراد بملاحظة ذلك المفهوم قوله فليس هناك
هو اى فى مقام وضع الضماير واشالها للالفاظ المخصوصة او فى مقام رجوع الضمير اليها قوله
الموضوع له فى الحقيقة وانما اتى بهذا القيد لان هناك مفهوم كلى يسمى الموضوع له مجازا كما
يق ضمير الغائب موضوع لما تقدم ذكره فيجعل هذا المفهوم موضوعا له مجازا والمراد انه موضوع
لجزئيات هذا المفهوم والذى موضوع له حقيقة مبهمة والمراد افرادها وان اردت تحقيق معنى
الوضع العام فاستمع لما يتلى عليك فنقول لابد للواضع فى الوضع عن تصور المعنى فان تصور
معنى جزئيا وعين بازائه لفظا مخصوصا كان الوضع خاصا لخصوص التصور المعتبر فيه اعنى تصور
المعنى والموضوع له ايض خاص كزيد ان تصور معنى عاما يندرج تحته جزئيات فله ان يعين
لفظا بازاء ذلك المعنى العام فيكون الوضع عاما والموضوع له عاما كالانسان الموضوع
للحيوان الناطق وله ان يعين اللفظ بازاء خصوصيات الجزئيات المندرجة تحته لانها معلومة
اجمالا اذا توجه العقل بذلك المفهوم العام نحوها وهذا العلم الاجمالى كاف فى الوضع فيكون
الوضع عاما لعموم التصور المعتبر فيه والموضوع له خاص واما عكس هذا اعنى ان يكون الوضع
خاصا لخصوص التصور المعتبر فيه والموضوع له عاما فغير ممكن لان الجزئى ليس وجها من وجوه الكلى
ليتوجه العقل بها اليه فتصور اجمالا انما الامر بالعكس اذا انتقش هذا على صحيفة بالك فاعلم ان
لفظ انا مثلا لا يستعمل الا فى اشخاص معينة اذ لا يصح ان يق انا ويراد به متكلم لا بعينه و
ليست موضوعة لواحد منها والا لكانت فى غيره مجازا ولا لكل واحد منهما والا لكانت مشتركة
موضوعة اوضاعا بعدد افراد المتكلم فوجب ان يكون موضوعة لمفهوم كلى شامل لتلك
الافراد ويكون الغرض من وضعها له استعمالها فى افراده المعينة كذا قال جماعة من الافاضل
والحق ما افاد العضد واستحسنه الشريف واشار اليه فاضل الشارح وهو انها موضوعة
منها وضوعة لكل معين منها وضعا واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازا فى شىء ولا الاشتراك
وتعينه



وتعدد الاوضاع ولو صح ما ذهبوا اليه لكان انا وانت وهذا ونحوها مجازات لا حقايق
لما انها لم تستعمل فيما وضعت هي لها من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا وهو
بعيد في النظر كيف لا ولو كانت كذلك لما اختلفت ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز للحقيقة
احتاج من نفي الاستلزام الى ان يتمسك في اثباته بامثلة نادرة كالرحمن وقامت الحرب على
ساق وشابت لمة الليل قوله على جزئه وانما لم يقل جزء معناه لانه بصدد تعريف المعنى
المفرد فلو عبر بما ذكرت لزم ان يكون للمعنى معنى قوله وفيه انه يوهم اه اى في جعل
المفرد صفة للمعنى توهم ان اللفظ موضوع لمعنى كان متصفا بالافراد قبل الوضع وذلك
لان الوضع تعلق بالمعنى المقيد بقيد الافراد والفعل شبهة انه اذا تعلق بشيء مقيد بصفة يشتهر
منه في عرف اللغة ان تقيد هذا الشيء بصفة مقدم على تعلق الفعل به لانه يجب ان يكون
المعنى سابقا على وضع اللفظ له لامتناع وضع شيء لامر معدوم واذا كان المعنى المقدم
بصفة يجب ان يكون تلك الصفة متقدمة وانما عبر عن هذا الامر المحقق بالتوهم لظهور
المراد في هذا المقام فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما يكون بعد وضع اللفظ بل بعد استعماله
فيه لان المعنى المفرد على ما عرفته ما لا يدل جزء لفظه على جزئه والمركب بالعكس والدلالة بعد
فرعها والاحتمال المذكور مؤيد لما نقله نجم الائمة الاسترابادي من ان الافراد صفة اللفظ عند
النحاة وانما هو صفة للمعنى عند المنطقيين هذا واعلم ان ذكر التركيب طرد للباب قوله فينبغي
ان يترك فيه تجوزا اى في كون المعنى متصفا بالافراد قبل الوضع تجوز وانه لما كان المآل المعنى
الاتصاف به بعد الوضع سماه قبل الوضع تسمية للشيء على ما يؤل اليه كما قال صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا
فله سلبه من قتل شخصا حيا من اهل الحرب فله سلب احد ثوبه فسمى شخص الحي قتيلا لانه يؤل الى
القتل ثانيا قوله ما يدل جزؤه وانما لم يقل هنا جزء لفظه لئلا يلزم ان يكون للفظ لفظ
اخر على ما لا يخفى قوله ولا بد لمن اراد بيان نكتة الخ اى حين جعل المفرد صفة للفظ صار
للفظ صفتان احدهما جملة فعلية اعني الوضع والاخرى مفردا اعني لفظ مفرد والاحسن في الوصفين

منها ومن جملة الاعتراضات
على كون المفرد صفة
للمعنى خروج جميع
الافعال لان معانيها
متعددة اعني الاحداث
والزمان والفاعل والرابط والجواب
انا ان دلالة الفعل على هذه
الثلاثة بطريق العطف بل لا
على حدث منسوب الى فاعل
ما واقع في زمان
فهو معنى مفرد
ذي قيود
فتامل
عنه

على

التشابه ليكون الكلام نسق واحد كان يمكنه ان يطابق بينهما بان يعبر عنهما بالفعل او
بالاسم فتخالفهما الاحسن لابد لها من نكتة وهي بيان تقدم الوضع على الافراد بحسب المرتبة لان
تقدم الزماني غير معقول هنا لمقارنتهما فيه فاستعير ما يدل على التقدم الزماني اعني صيغة
الماضي للدلالة على التقدم الرتبي واتى بحرف التشبيه اشارة الى انه يمكن ان تكون النكتة غير ما
ذكر وهو ان الصفة الاولى لما كان لها معمول اعني الجار والمجرور والفعل اصل في العمل
عبر عنها به قوله وان لم يساعده رسم الخط لان من قواعدهم ان يكتب الكلمة على صورة الوقف
بها واذا وقف على المنون تقلب تنوينه الفا نحو رايت زيدا فلو كان المفرد منصوبا لكتب
بالالف قوله فانه مفعول بواسطة اللام الغرض من هذا دفع اعتراضين احدهما ان
الحال لما بين هيئة الفاعل او المفعول وثانيهما انه لابد من اتحاد العامل في الحال وصاحبها
وهو هنا مختلف لان العامل في الحال وضع وفي معنى حرف الجر ووجه الدفع ظاهر ولم يقدم
الحال على صاحبه مع انه نكرة لانه ظرف ولا يجوز تقديمه عليه على ما سيتلى عليك قوله
ووجه صحة وقوع المفرد حالا سواء كان من الضمير او من المعنى والغرض دفع ما يتوجه من — اي وجه صحة
انه يجب ان يكون الحال وعامله مقترنان والوضع هنا مقدم على الافراد على ما عرفت و
حاصل الجواب ان الوضع وان كان مقدما على الافراد ذاتا ورتبة الا انهما مقترنان بالزمان
فان اتصاف المعنى بالافراد حالة الوضع هذا القدر من الاقتران كاف في صحة الحالية قوله
وقيد الافراد لاخراج المركبات على ما قيل من انها خارجة بقيد الوضع لان الوضع للمفردات
لا لغيرها ورد بما اخترناه في غير هذا الكتاب من انها موضوعة وتحقيقه بوجهين احدهما
ان المراد بالوضع اما وضع عين اللفظ لعين المعنى كما في المفردات او وضع اجزائه لاجزائه
كما في المركبات وثانيهما انهما موضوعة بالوضع النوعي ومعناه ان الواضع وضع قانونا كليا
يعرف به الالفاظ كما بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك
من كيفية تركيب اجزاء الكلام التي يحتاج في معرفتها الى علم النحو قوله كلامية او غير كلامية

اليا



اليا للنسبة اى مركبات منسوبة الى الكلام بان يق لها كلام عند ارباب هذا الفن وهى
المركبات التامة كزيد قائم وغير الكلامية سواء عداهما كان مركبا اضافيا او عدديا او ما عداهما
مزجيا او نحوها قوله فيخرج به الخ وكذا يخرج عنه جل بالتنوين فان التنوين يشابه اللام
فى كونهما من حروف المعانى قوله مثل عبد الله علما اى كل مركب اضافى صار مفردا لان المقصود لسبب
منه الشخص المسمى بهذا الاسم لا العبودية والذات المستحقة لجميع الكمالات بسبب العلمية وانما العلمية وانما
صار مفردا قوله مع انه معرب باعرابين احدهما على المضاف والاخر على المضاف اليه وانما اعرب صار مفردا
باعرابين مع كونه مفردا لانه منقول عن مركب اضافى وعلم بالاستقراء ان كل لفظ منقول فاعرابه
باعتبار المنقول عنه ومعناه باعتبار المنقول اليه صح قوله بالغرض من علم النحو لان الغرض منه
معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابه فالمناسب له ان كلما اعرب باعراب واحد يكون كلمة وكلما
اعرب باعرابين يكون كلمتين رعاية اللفظ والميل على جانب المعنى يناسب اصطلاح اهل الميزان مما
قوله وما اورده صاحب المفصل لما ذكر ان تعريف المص مختل من وجهين احدهما خروج
قائمة والاخر دخول مثل عبد الله علما اراد ان يذكر ان تعريف المفصل مختل من وجه واحد
قوله فانه لا يق له لفظة واحدة الظ ان المراد الوحدة العرفية عند ارباب اللسان ولم يصدق
مثل هذه الوحدة على عبد الله وقال الفاضل الخ المراد باللفظة الواحدة ما يتلفظ به مرة
اى دفعة بحيث لا يصح ان يتلفظ به مرتين باعتبار ما فخرج عبد الله لانه يتلفظ بكل واحد من
جزئيه باعتبار وضعه الاضافى وهو بعيد قوله فمثل عبد الله خرج اعلم ان صاحب المفصل جزئيه
بعد ان عرف الكلمة بما ذكره الشارح جعل عبد الله من اقسام الاسم المركب فالظاهر ان كلام الشارح علم
على سبيل الاعتراض فنسبة الفاضل المحشى كلام الشارح الى الافتراء افتراء ولا يحتاج الى الجواب بان
المراد باللفظة فى تعريف المفصل اللفظ وزيادة التاء للمطابقة لانه بعيد غاية البعد قوله
اعلم ان الوضع اه المقصود هذا من الكلام دفع ما يق لم ترك المص فى التعريف قيد الدلالة لم
لم يات به كما فعله صاحب المفصل محصل الجواب ان المص قدم قيد الوضع وكان مستلزما



للفظ

الدلالة اكتفى بعضها وصاحب المفصل لما قدم الدلالة وكانت اعم من الوضع لانها ان كان
بحسب جعل الجاعل فوضعية وان كان بحسب كون الشيء الاول مقتضى للطبع عند عروض
المعنى فطبعية وان كان بغير ذلك فعقلية احتاج الى قيد الوضع قوله دير المسموع
من وراء الجدار قيد لتمحض الدلالة العقلية لانه ذكر دير يوهم الدلالة الوضعية والا
فلا فرق في هذه الدلالة بين المحلات الموضوعات وقيد بقوله من وراء الجدار لانه لو سمع
منه هذا اللفظ حال المشاهدة يعلم من جهتها قوله اى منقسمة اعلم ان هذا التقدير
لفوائد احدها انه اشارة الى ان هذا الخبر يقصد به تكميل تعريف الكلمة بتصورها
ثانيا بضم قيود اليها تحصل بملاحظة تفصيل الاقسام ثانيها كونه اشارة الى تصحيح الحمل
فانه على الظاهر ان كل واحد من الاقسام الثلثة خبرها وهو لا يصح لانها اعم من كل واحد منها
ومن شان الخبر ان يكون اعم من المبتدا او مساويا له فيجعل الخبر مقدرا ليوجد صحة الحمل
ثالثها ان الضمير اذا كان مرجعه مذكرا وخبره مؤنثا او على العكس كان رعاية الخبر احسن
واولى وهيهنا مذكرها لا نسب ان يعبر بضمير المذكر فاجاب بان الخبر محذوف رابعها وهو
الظاهر ان ضمير هي راجع الى مفهوم الكلمة لا الى لفظها والمفهوم لا يكون اسما وفعلا وحرفا
المفهوم من واو الجمعية فاجاب بان المقصود ان هذا المفهوم منقسم اليها ومعنى انقسامه
اليها انه ينضم اليه قيد الدلالة على معنى في نفسها مع الاقتران ويكون مفهوم الفعل وقس
عليه حال اخويه واليه اشار نجم الائمة حيث قال فان قيل يجب ان يكون الكلمة هذه الثلثة
معا لان الواو للجمع اجاب بان هذا يلزم لو كانت هذه القسمة من قبيل قسمة الشيء الى
اجزائه وليس كذلك وانما هي من قبيل قسمة الشيء الى جزئياته ويكون ما اشار اليه الشارح جوابا
اخر وهو ان المقصود بقوله وهي اسم اى منقسمة الى الاسم الخ قوله لانها اى الكلمة
اه غرضه من هذا ان من قوله في اثناء التقسيم لا يدل يصدق على امرين احدهما ما لا
يدل اصلا والثاني ما يدل على معنى ولكن لا على معنى في نفسها والقسم الاول ليس

تقسيم الكلمة



بحرفه فلا يصح جعل الثاني الحرف فنبّه على انّ المراد بالدلالة هي التي استلزمها الوضع
فهي لا يكون الا للمعنى قوله امّا من ضمنها انّما قدّره في نظم الكلام لتصحيح الحمل لانّ
قوله ان تدلّ في تأويل المصدر ولا يصح ان يقع الكلمة امّا دلالة او دلالة لكن يصح ان يقع
صفتها امّا دالة او دالة قال سيّد المحققين لا حاجة الى تقدير شيء في هذا المقام فانه
فرق بين المصدر الصريح والفعل المضارع المصدر بان او ان فانه في تأويل المصدر باعـ
باعتبار الاحكام اللفظية من صحة دخول حرف الجرّ عليه والاضافة او نحوهما ولا شك
ان معنى الفعل مربوط بلا تقدير انتهى وهو مخدوش وقال بعضهم انّما اتى من انّ المقصود
بتنوعها للتنبيه على كثرة اوصاف الكلمة وفيه نظر لانّ معنى حصر التقسيم لانه ليس المقسم خارجا
عمّا ذكر في التقسيم انه ليس له امر آخر غيره الا ترى انّ معنى قول الانسان امّا عالم او ليس بعالم ليس
الا انّ الانسان لا يخرج عنهما الا انه لا يكون غيرهما فنقول من تزيين اللفظ وتحسينه قوله
كائن في نفسها اشارة الى انّ الظرف مستقر قوله اعني الابتداء والانتهاء اراد الابتداء و
الانتهاء الخاصّين لانه معناهما والا فالابتداء والانتهاء العامّين معنيان مستقلان يخبر عنهما
من غير توقّف على ذكر متعلّق كقولك الابتداء آخر من الانتهاء وسيرد عليك تحقيقه ان شاء الله فانتظر
اذا عرفت هذا فحاصل قولهم الحرف ما دلّ على معنى في غيره ما ذكره الشارح انّ المعنى الذي دلّ عليه
الحرف له متعلّق لا بدّ من ذكره فكان معناه حاصلا في غيره لانه اذا انتقل لفظه الى ذهن السامع
لم ينتقل معه المعنى فكان قالب الحرف كظرف خال فلا يوجد معنا فيه بل في غيره بخلاف قسيميه
فانه اذا انتقل لفظهما الى ذهن السامع مع انتقل معه المعنى فكان قالب كلمتها ظرف اذا
انتقل ما فيه فلذا قيل انّ المعنى في نفس الكلمة اذا عرفت هذا المعنى الصواب فاعلم انّه لا تفسيرا
اخرى في كلام الافاضل احدها قولهم معنى دلالة الحرف على معنى في غيره ان تصوّر معناه متوقّف
على خارج عنه الا ترى انك اذا قلت ما معنى من فقيل في الجواب انّه للتبعيض وجدت تصوّره متوقّفا
على الغير لا يمكن تصوّر التبعيض الا بعد تصوّر الجزء والكلّ وهذا معنى باطل لانّ سائر الامور

تحقيق معنى الحرف

النسبة

النسبية كالقرب والبعد ونحوهما كذا فيلزم ان يكون حروفا ولا قائل به ثانيهما قول آخر
المراد من دلالته على معنى في غيره انك اذا قلت من مثلا لم يدر هي مبعضة ام مبينة ام غيرهما فان
ذكرت بجز بعدها يتبين معناه وهو في الضعف كسابقه لانه يدل على انها مشتركة والاشتراك
لا يقتضي كون معنى الكلمة في غيرها والا لكانت الاسماء المشتركة حروفا ويزيد عليه بانه لا يتم في
الحروف الغير المشتركة ثالثها ما ذكره نجم الائمة الاسترابادي حيث قال الحرف كلمة دلت على معنى
ثابت في لفظ غيرها فغير صفة اللفظ والمبنى في تفصيل هذا المعنى بالامثلة التي من جملتها
قوله فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد
في لفظ ٢ يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد وفيه بحث لانه ان اراد ثبوت معنى الحرف في غيره
ان معناه قائم بلفظ الغير فهو ظاهر البطلان لان الاستفهام قائم بالمتكلم حقيقة متعلق بمعنى الجملة فان
ارا[د] قيامه بمعنى غيره قياما حقيقيا فظاهر ايضا الفساد ولانه يلزم ان يكون الاعراض مثل البياض
ونحوه حروفا لدلالتها على معان قائمة بمعاني الالفاظ غيرها وان اريد به تعلقه بمعنى غيرها لزم ان يكون
لفظ الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على معان متعلقة بمعاني غيرها حروفا وهذا كله
فاسد قوله كالبصرة والكوفة اكتفى بذكر بعض الضميمة عن تمامها لان ضميمة معنى من لفظ
سرت والبصرة ومعنى الى لفظ انتهيت والكوفة ويمكن جعل قوله كالبصرة اشارة الى ذلك قوله
ان يقترن ذلك المعنى ارجع الضمير اليه لانه المقترن حقيقة باحد الازمنة الثلثة ووصف الكلمة به
من قبيل وصف الشيء بحال متعلقه من قبيل يد حسن الكلام قوله في الفهم الظرف متعلق بقوله يقترن ذلك المعنى حال فهمه
اللفظ قوله اي حين يفهم او بيان لما سبق خرج به ما يقترن باحد الازمنة بحسب التحقق كالفرس
فانه لا يتحقق خارجا بلا زمان لكن الزمان لا يفهم من لفظه ومما يدل على الزمان بقرينة لفظية كضارب
امس مما يكون مقارنا للفهم لكن يكون فهمه من قرينة حالية كما اذا اطلق ضارب في فهم الزمان قوله
ماخوذ من السمو هذا ما اختاره البصريون وما بعده مختار الكوفيين ولكل واحد من الفريقين
دلائل اضربنا عن ذكرها مخافة التطويل قوله لتضمنه الفعل اللغوي هو المصدر قال الفاضل

والذي يدل على ما ذهب اليه البصريون جميع علماء الاوسنا واشتقاق الفعل منه بابه من باب انقلاب
لا وسم وما الجابوابه بخلاف الفعل منه عند



الخ فيكون من باب تسمية الدال باسم المدلول والانسب من باب تسمية الكل باسم الجزء
لان من عادتهم ان يسمون الدال باسم المدلول اذا كان مدلولا مطابقيا اذا عرفت هذا
كله فاعلم ان حصر الكلمة فى اقسامها حصر عقلى مردد بين النفى والاثبات لا استقرائى وان ذهب
اليه بعضهم قال الشيخ جمال الدين ابن هشام فى شرح اللمحة اجمعوا الا من لا يعتد بخلافه على انحصار
اقسام الكلمة فى ثلثة الاسم والفعل والحرف وقال ابو حيان زاد ابو جعفر بن صابر قسما رابعا
سماه الخالفة وهو اسم الفعل انتهى ووجه التسمية انه خلف الفعل وقام مقامه وهو مردود
بانه اسم لصدق التعريف عليه فان قولك صه مثلا اسم لقولك اسكت اى اللفظ على الاصح فهو
بمنزلة ضرب فعل ماض فانه فى هذا التركيب اسم مسما قولك ضرب من نحو ضرب زيد فمعناه الفعل فالاخبار
عنه باعتبار معناه واما اللفظ فاسم والا لزم التناقض فى حال الاخبار **قوله** وقد علم بذلك الواو
اما عاطفة على محذوف اى قد تبين وقد علم او اعتراضية لمدح الدليل المذكور ترغيبا للطالب
او لرد من ظن ان هذا حصر بدون تعريف الاقسام او تنبيه من لا يكتفى بالاشارة كذا قال الشارح الهندى
اقول ويجوز ان يكون ابتدائية وقد اما للتقريب او للتحقيق والباء للسببية **قوله** والفعل
كلمة تدل على معنى الخ اعلم ان المتاخرين قد اطبقوا على ان الفعل يدل على الحدث والزمان و
نسبة الحدث الى فاعل وهو معنى حرفى يحتاج الى طرفين فاستقلال معناه باعتبار معناه التضمنى
اعنى الحدث حتى انهم شنعوا على من اطلق ان معنى الفعل مستقل ولم يقيده بالمعنى التضمنى
وظنى انه غير موافق للتحقيق لان النسبة وان احتاجت الى طرفين الا انهما جزآن للفعل فهى لم يحتج
الى امر خارج عن مفهوم الفعل كافتقار معنى الحرف اليه الا ترى ان معانى الاضافات كالمقاربة
والمباعدة والمجاورة واشباهها معان اسمية مع احتياجها الى الطرفين الا ان ذينك الطرفين مفهوما
من اللفظ على قياس ما عرفت فى كلام المتقدمين فى عد الزمان من اجزاء معنى الفعل مضطرب فمنهم
من وافق المتاخرين ومنهم من ذهب الى ان دلالته عليه بطريق الالتزام ولهم دلائل قد حررناها
فى كتابنا الموسوم بمفتاح اللبيب ونذكر هنا بعضها اولها ان الزمان ظرف لتعلق الفعل بالفاعل

معلوم

في تعريف الفعل

وهذا مبنى على التحقيق الى ان الزمان من دخول الفاعل فى مفهوم الفعل منه

تحقيق

ومعلوم ان الظرف لا يكون جزءا من المظروف ثانيها انهم متفقون على ان اقتران مثل اسم الفاعل
والمفعول بالزمان كاقتران الفعل به غير ان زمان الفعل معين ويقولون الزمان ليس جزء
لمعنى اسم الفاعل فكذلك في الفعل ثالثها انه لو كان الزمان جزء للفعل لم يكن تحقق الفعل بدونه
وقد تحقق في جميع الانشاءات رابعها لو كان الزمان الماضي جزء للماضي وكذا في المستقبل لما
امكن اختلافه بعارض وقد يختلف كما في قولك ان قمت لم تضرب فلا يكون جزءا الا ان ما بالذات قمت
لا يختلف بالعارض ونحن حيث اخترنا مذهب المتأخرين لا بد لنا من الجواب عن هذه الدلائل فالجواب
عن الاول انه مغالطة من باب اشتباه الفعل اللغوي بالفعل الاصطلاحي فان الزمان ظرف لتعلق
الفعل اللغوي اعني الحدث بالفاعل وهو ليس بجزء له ليلزم المحذور بل جزء الفعل الاصطلاحي و
عن الثاني بالفرق بين الاقترانين فان اقتران الفعل به باعتبار انه جزء معناه واقتران اسم الفاعل
به باعتبار تحققه لان كل فعل من ضرب وغيره فلا بد له من زمان ولم يفهم من لفظ ضارب الا ذات
متصفة بالضرب من غير اعتبار زمان مطلق او مقيد ولذا عرفوا اسم الفاعل بما اشتق من فعل لمن
قام به بمعنى الحدوث ومن غير زمان مطلق وعن الثالث بعد تسليم عدم دلالتها على زمان الحال يجوز زيادة
ان يجرد الشيء عن جزئه فيصير مدلوله الجزء الآخر كما جرد والوضع عن المعنى وعن الرابع ان الزمان
الماضي مثلا جزء للفعل الماضي صورة ومعنى وقمت في المثال وان كان ماضيا صورة الا انه مستقبل
حقيقة لمكان الشرطية وعليه فقس المضارع ومثل هذه للتحقيقات وان كان المحل اللائق بها مباحث الفعل ان
الا انا ذكرناها ههنا خوفا من مضي الزمان قوله وليس المراد بالحد الخ الغرض من هذا الكلام دفع
اعتراض الامام الرازي حيث قال ان مثل هذه التعريفات لا يكون حدودا لان الحد هو المركب من جنس
وفصل وجوديين وفصل الحرف المخرج لا نحو به عدمي وكذا فصل الاسم الذي به يمتاز عن الفعل
وحاصل الجواب بما ذكرت من الشرط قد اعتبره اهل صناعة الميزان واما الادباء فليس المراد بالحد
عندهم الا المعرف الجامع المانع واذا كان فصله عدميا فهو حد عندهم رسم عند اهل الميزان
قوله ولله در المضر الدر في اللغة ما يدر من الزرع كاللبن وفيه خير كثير عند العرب يراد به



الخبر مجازا فيق دردره اى كثر خيره ويستعمل فى مقام المدح والتعجب كما هنا فاما ان يكون
الدر كناية عن فعل الممدوح الصادر منه وينسب الى الله تعالى مع انه فعل الغرابة وهو تعالى منشأ
العجائب فكان هذا الفعل لله تعالى لا له واما ان يكون الدر باقيا على حقيقته والمراد به لبن امه
التى غذته منه حتى صار به مجربا كاملا والمعنى ان ذلك اللبن كانه لم يصدر من امه بل كان الناشى فى
هو الله تعالى قوله الكلام فى اللغة اه الالف واللام فى الكلام مثله فى الكلمة قال بعض المحققين
ومن المعانى اللغوية للكلام ما يكون مكتفيا به فى اداء المرام على ما فى القاموس لا يخفى انه اشد مناسبة — تعريف الكلام
لما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل النقل عنه اليه انتهى وهو كلام اشار اليه الشهيد الثانى فى شرح
اللمعة قوله اى لفظ فسر ما العامة باللفظ لان الكلام المبحوث عنه هو اللفظ وقيل ليخرج عن
التعريف زيد قائم اذا ضم معه لفظ مهمل لانه متضمن كلمتين بالاسناد لكنه ليس بلفظ لان
المركب من اللفظ وغيره ليس بلفظ قال الشريف فى حاشية المطالع من الامور المعلومة بالضرورة
ان الاشيا المعدودة لا تصير امرا واحدا لم يعتبر معها هيئة وحدانية هى جزء صورى للمركب فعلى هذا
لا بد لتحقيق الكلام من جزء صورى هو الهيئة وهى ليست بلفظ فالمجموع ليس لفظا لما عرفت ففسر
الشارح يخرج افراد الكلام الا ان يق تسميته لفظا باعتبار اغلب اجزائه وح فيجرى فى ما قيل قوله — جميع
حقيقة او حكما اما قيد للتضمن فالتضمن الحقيقى ما كان لجزئين حقيقتين بمعنى حقيقة كضرب
زيد والتضمن الحكمى ما كان احد كلمتيه وكليهما حكميا كالضماير واما ان يكون حقيقة بمعنى
حقيقية وحكما بمعنى حكمية فيما تركب من كلمتين حكميتين مثل قولك غلام زيد ابوه قائم فان
كل واحد من الجزئين وان كان مركبا الا انه فى حكم كلمة واحدة اعنى هذا ذاك وهذا هو الظ
من تحقيقه اللائق بعيد هذا قوله فالمتضمن اسم الفاعل اه جواب اعتراض يرد على المص واول
من تصدى لدفعه الشريف الهندى وتقريره انه يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن لان الكلمتين ايضا
كلام وحاصل الجواب ان المتضمن هو المجموع دون كل واحد الذى هو المتضمن فلا اتحاد
ح وقال بعض الافاضل لو جعل باء قوله بالاسناد للاستعانة لم يحتج الى الجواب لان المتضمن

بالكسر



بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد ولو جعلت بمعنى مع احتيج اليه ظنّي انه لو عكس لكان انسب
مع ما تقرر ان الاسناد ليس لفظا والشارح قد اخذ اللفظ في التعريف والمراد من تضمن الكلمتين
فهمهما منه او شموله لهما شمول الافراد قوله اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد جوّز الشارح المسند
مع هذا ان يكون الباء اما للاستعانة او للالصاق او للمصاحبة وقوله اي تضمنا بيان لكون
الظرف صفة مصدر محذوف وجوّز الفاضل المسند تعلقه بتضمن وكونه صفة كلمتين
اي كلمتين متلبستين بالاسناد قوله حقيقة او حكما اي سواء كان احد الكلمتين حقيقة
او حكما والكلمة الحكمية على ما عرفت ما صح وقوع المفرد موقعها قوله وحيث كانت
الكلمتان اه ان الغرض من هذا دفع اعتراض نجم الائمة الاسترابادي على المصنف حيث قال كان على
المصنف ان يقول كلمتين واكثر ليعم زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه قوله بحيث يفيد المخاطب
المراد من شانه افادة المخاطب ليصدق الاسناد على الاسناد الواقع في الجمل الخبرية والوصفية لعلم
المخاطب بمضمونها وتحمل الافادة على الصفات الذي من كما سبق تحقيقه قوله او قائم ابوه
اي زيد قائم ابوه قال الفاضل المحقق في كون الخبر في زيد قائم ابوه مركبا نظر لان الخبر عندهم قائم
وفاعله خارج عن الخبر اقول ما ذكره يمشي على مذهب صاحب الكشاف من ان الخبر ما يتم به الفائدة
مع متعلقه واما على ما هو المشهور من ان الخبر هو الجزء المتم الفائدة فكلام الشارح موجه قوله
اعني قائم الاب ليس المراد بان الخبر هو المجموع للزوم المحذور بل المضاف والمضاف اليه خارج عنه
قوله في حكم هذا اللفظ فيكون قائمة معا لفظ جس قوله اعلم انه كلام المصنف ظ لانه قال ما
تضمن كلمتين بان يكون الكلمتين في ضمنه فهو اذن اكثر عنهما والحق ما ذهب اليه صاحب
المفصل لوجهين احدهما ان توقف المسند على المسند اليه توقف ذاتي وعلى غيره توقف عارضي
ثانيهما ان الاسناد نسبة لا تقوم الا بشيئين مسند ومسند اليه لا باكثر وهما كلمتان او في حكمها
في قبول الاسناد اليه انما قال ظاهر لانه يمكن ان يقال اراد تضمن كلمتين فقط واراد
بالتركيب التضمن قوله ثم اعلم ان صاحب المفصل اه اعلم ان صاحب المفصل واللباب بعد



صاحب ان عرف الكلام ومثله بضرب زيد وانطلق بكر ونحوهما قال المفصل ويسمى الجملة وقال
صاحب اللباب ويسمى كلاما وجملة وظ الحال كما فهم الش لكن قال ولد المحقق الشريف
واعلم انه قد وقع فى عبارات المتقدمين ان الكلام يسمى الجملة فتوهم بذلك بعضهم
انهما مترادفان والحق ان الجملة اعم وهذه العبارة نظير ان يق يسمى زيد انسانا انتهى وكانه
اراد تطبيق كلاميهما على مذهب الجمهور وان كان محوجا الى التاويل وكلام الش كما ذكرنا
ناظر الى ظ عبارتيهما فلكل وجه قوله فح تصدق الجملة الخبرية اه انما قيد بالخبرية لان الجملة
الانشائية عنده لا تقع اخبارا ولا اوصافا الا على تاويل والحق الجواز والوقوع وقد
سبق مجملا وسيأتى انش تع مفصلا فالجملة الخبرية مثل يضرب فى قولك زيد يضرب والواقعة
وصفا نحو يضرب ابوه فى قولك جاء رجل يضرب ابوه فان اسناد يضرب الى ضمير المبتدأ ليس
مقصودا بالذات والاصل بل المقصود اسناده الى المبتداء ولما كان الضمير محصلا محسنا
للربط بين الفعل ومبتدأ اسند اليه كذا فى الثانى فتامل قوله وفى بعض الحواشى اى
الحواشى المنسوبة الى المص فان المص كتب حواشيا على هامش الكتاب حال المذاكرة او الحواشى
التى كتبها التلامذة باملائه وهى المسماة بالامالى غير الايضاح شرح الكتاب لكنه قال فى بحث
حروف الاستفهام ان لها صدر الكلام وهو يدل على كون قائم ابوه فى قولنا زيد ابوه قائم
كلاما عنده والا لم يقع حروف الاستفهام فى صدر الكلام مع ان الكلام فيه ليس مقصودا
لذاته قوله الا فى ضمن اسمين او فى ضمن اسم وفعل انما احتيج على تقدير هذا اللفظ لدفع
الاعتراض الذى اورده الفاضل الهندى واجاب عنه حيث قال لا يحصل ذلك اى الكلام
او ما تضمن كلمتين او التضمن المذكور او الاسناد المقصود لذاته وعلى الاولين تشكل
الظرفية فيجاب بان الكلام كلى يصح مظروفا للجزئى انتهى وحاصل حال الاعتراض ان كون
الكلمتين ظرفا للكلام يستلزم كون الشئ ظرفا لنفسه لان الكلمتين هما الكلام وحاصل
الجواب ان الكلام العام لا يحصل الا فى ضمن الكلام الخاص واجاب عنه الفاضل جوابا



اخر

اخر وهو يجعل في بمعنى من **قوله** فان التركيب الثنائي اه هذا انما يفيد انحصار الكلام في الثاني
والمدعى اعم من ذلك فانه على مذهب المص يكون ثنائيا وفوق الثنائي **قوله** وفي بعض النسخ او في فعل
واسم وجهه ان المركب من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه في الذكر **قوله** ونحو يا زيد جواب
عما يقال ان يا زيد مركب من حرف واسم وهي كلام مفيد فاجاب بان طرفي الكلام فيه مقدر وان المبرد
ذهب الى ان احد جزئي الكلام مذكور وهو حرف النداء القائم مقام الفعل والجزء الاخر مقدر وهو
الفاعل فيكون على مذهبه من تركيب الاسم والحرف الا ان يقال الفعل اعم من الفعل الحقيقي ومما يقوم
مقامه فيؤل الى ما ذكره الشارح **قوله** الاسم ما دل اي كلمة دلت لا لف في اللام للعهد الخارجي والمراد
الاسم الذي سيذكره صريحا ونحوي وانما جعل ما موصوفة بمعنى الكلمة لئلا يرد عليه وال الاربعة
وبعض المركبات **قوله** على معنى كائن في نفسه جعل الظرف مستقرا صفة معنى وهو مبني على ان
كلمة في بمعنى الباء اي ما دل بنفسه على معنى وفي جعل في بمعنى الباء محل نظر اذ حروف الجارة انما
قام بعضها مقام بعض عند بعض الكوفيين والبصريون لا يجوزونه على الاطلاق **قوله** وتذكيره الضمير اي
مطلق الضمير فيشمل الضمير في نفسه ودل وما باعتبار اللفظ مذكر مفرد وباعتبار المعنى مفرد مونث و
لذلك اجيز في الضمير الراجع اليها اعتبار اللفظ واعتبار المعنى **قوله** قال المص اي في شرح عبارة المفصل
وحاصله جواز كون الضمير المجرور في نفسه راجعا الى المعنى والمعنى ان ذلك المعنى معتبر في حد ذاته اي لا يحتاج
فهمه من اللفظ الى ضم ضميمة كما تقول الدار في نفسها حكمها كذا اي حكمها اي قيمتها الف درهم مع قطع
النظر عن كونها قرينة المسجد الجامع او الحمام او نحوهما مما يزيد في قيمتها والظرفية على هذا مجازية
قوله اي باعتبار متعلقه تذكر متعلق الحرف انما يجب ليحصل معناه في الذهن اذ لا يمكن ادراكه
الا بادراك متعلقه اذ هو آلة بالملاحظة فعدم الاستقلال الحرف بالمفهومية انما هو لقصور
ونقصان في معناه **قوله** ومحصوله اي محصول ما ذكره المص في ذلك الشرح والمحصول بمعنى المضمون **قوله**
بعض المحققين وهو المحقق الشريف في تعليقاته على شرح الرضي وعبر الشارح تارة بالمحصول واخرى
بالحاصل تبعا لصاحب التحقيق **قوله** قائما بذاته كالجسم **قوله** قائما بغيره كالبياض والسواد

الفاعلية



القائمين بالجسم لو قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود في ذاته وموجودا
قائما بغيره هو موجود في غيره لكان عبارة ايضا معنى الحروف مما يقابله قوله كذلك في الذهن
ان لا انه ما في الخارج القائم بذاته لا يصير قائما بغيره وكذا العكس بخلاف المعقول الذهني فانه قد يجري
الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس كما سيتلى عليك قوله معقول اراد بالمعقول
هنا المعلوم قوله هو مدرك قصدا اي توجه المدرك الى ادراكه قصدا قوله ملحوظا في حد
ذاته بيان لقوله قصدا وهو كالابتداء الملحوظ اولا وبالذات قوله تبعا فان الالة كالعلم ليست
مقصودة الا بتبعية الكتابة المقصودة بالذات فهذا كالابتداء الخاص الواقع بين السير والبصرة فانه
الة لمعرفة حالهما وهذا كله مجمل يوضحه قوله فالابتداء اه قوله فالابتداء مثلا وانما قال مثلا لجريان
ما ذكر في الانتهاء والظرفية ونحوهما والمراد بالابتداء هنا معناه لا لفظه قوله قصدا منصوب
على المصدرية اي ملاحظة قصدية وعلى الحال اي حال كونه مقصودا قوله ملحوظا في ذاته تفسير لقوله
مستقلا بالمفهومية قوله ولزمه ان لزم مفهوم الابتداء المطلق تعقل متعلقه اجمالا وتبعا لم
الا انه يتوقف فهم هذا المعنى من اللفظ عليه وهذا اذا ذكر له متعلق كما تقول ابتداء السير خير من
انتهائه وان لم يذكر له متعلق كقولك الابتداء حسن ويراد بالمتعلق المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور الا
بدونه وهو شيء مفهوم من لفظ الابتداء ولما كان غير مقصود بالذات كفت فيه هذه الدلالة وقوله
تبعا مفصل لقوله اجمالا قوله من غير حاجة الى ذكره اي لا يحتاج اليه في فهم ذلك المعنى من اللفظ و
ان كان قد يحتاج اليه للايضاح والبيان او لا يحتاج الى ذكره مطلقا فتامل قوله وهو بهذا الاعتبار اي مفهوم
الابتداء باعتبار كونه ملحوظا قصدا وبالذات مستقلا بالمفهومية قوله فقط اي لا يكون مفهوما من
لفظ من فالحصر اضافي والمراد انه لا يحتاج الى امر اخر في كونه دالا عليه وقوله لا حاجة في الدلالة بيان له قوله
ليدل على متعلقه اي ليدل ذلك اللفظ المضموم الى لفظ الابتداء على متعلق معنى الابتداء لان ذلك المتعلق
اذا لم يحتج اليه فكيف يحتاج الى لفظ يدل عليه قوله وهذا اي ما ذكره بعض المحققين من ان المعنى اذا
لوحظ قصدا يكون معنى مستقلا بالمفهومية هو مراد النحاة بقولهم ان الاسم والفعل معنى كائنا في نفس

الكلمة

این حقیر نیز
فقط السید محمد مزار
محمد عبد الاصدق دفتر تمام مقابله
کرده ام این نسخه صحیحه از ابتدا
با حضرات بیان مرحله
محمد ابو دی
قرینجی محمد الموسوی
الفقان



الكلمة الدالة على معنى الكلمة فنفسها دالة على ذلك المعنى غير محتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة لانه لذلك
علم مفهوم وليس مما وهم يكون بعينه في نفس الكلمة اي يكون مدلولها حتى يخلو الكلام عن الجدوى وقد يدخل
في الحرف قوله واذا لاحظ العقل اي اذا لاحظ العقل مفهوم الابتداء من حيث هو حالة اي نسبة بين الشيء
والبصرة وربط احدهما بالآخر كما ان نسبة القيام الى زيد في قام مما احتيج اليها لربط الخبر بالمبتدا فهي في نفسها
لا يكون مقصودا بل كان معنى غير مستقل بالمفهومية لانه موقوف على تصور طرفيه ولا نظن ان مفهوم الابتداء بهذا الاعتبار
مدلول لفظ من حتى يكون معنى لفظ الابتداء او من متحدين بل كما فانه لما سيأتي من ان لفظة من موضوعة
لكل واحد من جزئياته المخصوصة بل المقصود تصوير ان هذا المفهوم يجري فيه اعتباران وان اردت ان
تفهم كيف يتصور اعتباران في معقول واحد تارة يكون مقصودا بالذات واخرى بالعرض فلنوضح لك بمثال
من المحسوس فنقول انك اذا نظرت في المرآة وشاهدت صورة فيها فلك هنا حالتان احدهما ان تكون متوجها
الى تلك الصورة مشاهدا اياها قصدا جاعلا المرآة آلة في مشاهدتها ولا شك ان المرآة مبصرة في هذه الحالة
لكنها ليست بحيث تقدر بابصارها على هذا الوجه ان تحكم عليها وتلتفت الى احوالها والثانية ان تتوجه الى تلتفت
المرآة نفسها وتلاحظها قصدا فتكون صالحة لان يحكم عليها كقولك المرآة صيقلية وتكون الصورة
مشاهدة تبعا واستوضح ذلك في المعقول ايضا فقولك قام زيد فقولك نسبة القيام الى زيد اذ لا شك انك
تدرك فيهما نسبة القيام الى زيد الا انها في الاول مدركة من حيث انها حالة بين زيد والقيام لتعرف
احوالهما فكانها مرآة تشاهدهما بها مرتبطا احدهما بالآخر ولذلك لا يمكنك ان تحكم عليها او بها ما
دامت مدركة على هذا الوجه وفي الثاني مدركة بالقصد ملحوظة في ذاتها بحيث يمكنك ان تحكم عليها او
بها فهي على الوجه الاول معنى غير مستقل بالمفهومية وعلى الثاني مستقل بها وكما يحتاج الى التعبير من معنى
المعاني الملحوظة بالذات المستقلة بالمفهومية بلفظ كذلك يحتاج الى التعبير عن المعاني الملحوظة بالذات
المستقلة بالمفهومية بلفظ كذلك تحتاج الى التعبير عن المعاني الملحوظة بالغير التي لا تستقل بالمفهومية
وقوله لتعرف حالهما اي لمعرفة حال السير والبصرة وهو كون السير مبتدأ والبصرة منتهى قوله
ولا يمكن ان يتعقل اي لا يمكن معرفة ذلك الابتداء الماخوذ على وجه الالية الا بذكر متعلقه المخصوص كقو

ما في العقل فقط
واما في الخارج فلان
مدلول الحرف فرد من
النوع ولا ريب انه متحقق هذا النوع
في الخارج بتوقفه على ذكر المتعلق
منه
عفي عنه



ابتدا سیر البصرة حسن **قوله** ولا ان یدلّ علیه ای لا یمکن ان یدلّ لفظ الابتدا علی معنا الابتدا بلفظ دال
علی متعلقه کلفظ السیر و البصرة الدالّین علی معینیهما الذی هو المتعلق **قوله** والحاصل ای الذی
حصل من ذلک المحصول هو الفرق بین الاسم و الحرف **قوله** لکلّ واحد من جزئیاته ای لفظ موضوعة معنی
لجزئیات ذلک الابتدا العام کالابتدا من البصرة او من البغداد او من الکوفة و نحوهما هذا معنی
ما قیل ان الحرف وضع باعتبار معنی عام وهو نوع من النسبة مثلا کالابتدا معین بخصوصه و النسبة کالابتداء
لا یتعین الا بالمنسوب الیه فما لم یذکر متعلق الحرف لا یحصل فرد من ذلک النوع الذی هو مدلول الحرف الحرفی
لا فی العقل و لا فی الخارج و انما یحصل بمتعلقه فیتعقل بتعقله **قوله** من حیث انّها ای من حیث ان تلک
الجزئیات حالات و نسبة لمتعلقاتها کما عرفت **قوله** یصلح ان یکون محکوما علیه ای ذلک المفهوم الکلی وبه
الذی لوحظ قصدا و بالذات و صار مستقلا بالمفهومیة یصلح ان یکون محکوما علیه کقولک الابتدا
خیر من الانتهاء او محکوما به کقولک الذی ابدأ تلبیس الابتدا **قوله** فی کل منهما ای لابد فی کل المحکوم علیه
و المحکوم به ان یکون ملاحظا بالذات مستقلا بالمفهومیة یمکن ان یعتبر النسبة الحکمیة بینه و بین
غیره ای بین المحکوم علیه او بین المحکوم به و بین غیره کالمحکوم به و بین غیره کالمحکوم علیه و تلک الجزئیات
هی نسبة بین المحکوم علیه و به و النسبة لا تکون مستقلة فلا یصح لان یقع محکوما علیها او بها **قوله**
لملاحظة احوالها ای احوال تلک المتعلقات کما سبق **قوله** و هذا هو المراد بقولهم یعنی کون تلک الجزئیات
التی هی معنی الحرف بحیث لا یتعقل الا بذکر متعلقاتها هو المراد بقولهم ان الحرف تدل علی معنی فی غیرها فانه
بغیرها متعلقاتها و یکون معنی الحرف فیها ان یکون متعقلا باعتبارها و بملاحظتها و انما المبسوط
الکلام فی هذا المقام لانه من مشکلات هذا الکتاب **قوله** و اذا عرفت هذا ای ان بعض المفهوم ما
یکون ملحوظا فی ذاته یکون ملحوظا بغیره **قوله** بکینونة المعنی فی نفسه ای علی تقدیر ان یکون مرجع و
الضمیر هو المعنی **قوله** استقلاله بالمفهومیة ای کون ذلک مستقلا فی مفهومیته من اللفظ
قوله فرجع کینونة المعنی ای حاصله ان ارجاع الضمیر الی المعنی و الی اللفظ متحد المال الا ان المستقل
بالمفهومیة هو المعنی علی تقدیر و اللفظ علی اخر **قوله** من کینونة المعنی نفس الکلمة فی قوله فی وجه الحصر



لانها اما ان تدل على معنى في نفسها او لا **قوله** في المعنى الاخير هو ارجاع الضمير الى المعنى **قوله**
وارجاع الضمير اليه لم يصرف عن لفظه بارجاع الضمير الى ما كما في هذا الكتاب وحاصل الجواب ان في عبارة المفصل
في هذا المعنى لم يكن مسبوقا بوجه حصر يرجع الضمير فيه الى الكلمة حتى يرجع هنا اليها ليتوافق المقامان
وارجاع الضمير في عبارته الى المعنى لقربه **قوله** وما سبق من التحقيق وهو ان معاني الاسماء مفهومات كلية لكنها
تعقل متعلقاتها لفهم خصوصياتها التي جرت العادة باستعمالها في المفهومات منضمة الى تلك الخصوصيات
بخلاف الحروف فانها موضوعة لتلك الخصوصيات الغير المستقلة لان معانيها مفهومات كلية فان معنى ذو
الصاحب مطلقا غير ماخوذ معه خصوصية من الخصوصيات وكذا نظايره **قوله** لكن لما جرت العادة يعني ان العادة
جرت باستعمال تلك الاسماء في مفهوماتها الكلية واستفادة الخصوصيات عن الاضافة فيها بخلاف الحرف فان معانيها
على ما عرفت هي الخصوصيات ولا يصلح استعمالها في المعنى المطلق **قوله** ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه
اه توضيح هذا المقام ان الافعال التامة كضرب مثلا يدل على معنى مستقل بالمفهومية وهو الحدث وعلى
معنى غير مستقل وهو النسبة الحكمية الملحوظة من حيث انها حالة بين طرفيها اعني الحدث والفاعل المعين
ولما كانت هذه النسبة التي هي جزء مدلول الفعل لا يتحصل الا بالفاعل وجب ذكره كما وجب ذكر متعلق
الحرف فكما ان لفظة من موضوعة وضعا عاما لكل ابتداء معين بخصوصه كذلك لفظة ضرب موضوعة وضعا عاما
للحدث الذي دل عليه الحرف فاعلها بخصوصها لكن الفرق بينهما ان الحرف لا يدل الا على معنى غير مستقل بالمفهومية
فلذا لم يقع محكوما عليه ولا به اذ لا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظا بالذات ليتمكن من اعتبار النسبة
بينه وبين غيره والفعل لما اعتبر فيه الحدث وضم اليه غيره اعني النسبة الى الفاعل وجب ذكر الفاعل ووجب ان
يكون مسندا باعتبار الحدث ولا يمكن جعل ذلك الحدث مسندا اليه لانه على خلاف وضعه ولما مجموع معناه
المركب من الحدث والنسبة المخصوصة فهو غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح لان يكون محكوما عليه ولا محكوما
به ولما كان المعنى ماخوذا من هذا الحد شاملا للمعنى المطابقي والتضمني لم يخرج به الفعل فاخرجه بقوله غير
مقترن اه هذا تطبيق الكلام على ما ذهبوا اليه من ان الفعل موضوع للنسبة الى الفاعل المعين واما
على ما اختاره وهو مذهب بعض المحققين من انه موضوع للنسبة الى فاعل ما فمعناه المطابقي ايضا مستقل



من حيث ان هذا الفاعل مفهوم من الفعل فالنسبة موقوفة على جزء الفعل فالمراد بالمعنى المأخوذ في التعريف هو المطابقي لانه الشايع المتبادر والالفاظ المذكورة في الحدود انما تحمل على ما يتبادر منها كيف لا ولو صح ما ذكروا للزم عليهم خلاف ما اجمعوا من عدم وجود دلالة التضمني بدون المطابقي لانها تابعة لها وبيان لزوم ما ذكرنا ان من سمع لفظ ضرب فهم الحدث والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابقي لان من جملته النسبة الى فاعل معين واما توجيه الفاضل الخ بان العالم بوضع ضرب على الوجه العام اذا سمع هذا اللفظ تذكر وضعه بهذا الوجه وحضر عنده مفهوم الحدث والزمان في ضمن تذكر الوضع وليس هذا من دلالة اللفظ ولا ينتقل من لفظ ضرب الى معنى من حيث هو مراد ما لم يعلم خصوص المعنى الموضوع له بالقرينة فاذا حضر عنده بالقرينة النسبة ليس من اللفظ من حيث انه مراد فمشاهدة الحدث والزمان في ضمن هذا الالتفات هو الدلالة التضمنية ولا شك انه لم يتحقق من سماع ضرب بدون فهم معنا المطابقي وافتخر به قدوة من الاعلام والظاهر انه من الاوهام فان السامع للفظ ضرب انما يفهم الحدث والزمان من تذكر الوضع بواسطة ان هذا المعنى جزء مدلول اللفظ دل عليه بتوسط الوضع وليت شعري ما الذي حداهم على ان يفرقوا بين ذو وبحثه فوق مما يتشابهان بينهما وبين مدلول الفعل فانهم قالوا انهما موضوعة لمفهومات كلية لكن لفهم الخصوصيات وزيادة الفائدة ذكرت معها فكذا نقول في الفعل انه موضوع للحدث والنسبة الى فاعل ما الا انها استعملت مع الفواعل المعينة لفهم تلك الخصوصيات سلمنا انه موضوع للنسبة الى فاعل معين لكن عند المتكلم كان تعينه من ذكر الفاعل لتعينه عند المخاطب او السامع هذا وقد اعترفوا بان صيغة المتكلم والمخاطب موضوعة للحدث والنسبة الى فاعل معين يدل عليه اللفظ وليس الفرق الا بتعين عند السامع وعدمه فتامل واما عد نوع محكوما عليه فلان المحكوم عليه لا يكون الا ذاتا مقررة يحكم عليها بالاحكام المختلفة مع بقائها ولما كان احد اجزاء الفعل الزمان وهو متجدد وغير مستقر على حاله منع من ان يكون محكوما عليه فتامل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام وما حققنا لك سابقا مبني على هذا التحقيق قوله اعني الحدث انما قيد المعنى التضمني بالحدث لان له معنى تضمنيا اخر وهو الزمان ولكنه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لانه نفس الزمان والشيء لا يقارن نفسه



قوله مع احد الازمنة اه اشار به الى ان الباء اذا وقعت صلة الاقتران يكون بمعنى مع ودل
ان الاقتران المنفي في حد الاسم والمثبت في حد الفعل هو الاقتران عند فهم ذلك المعنى عن لفظه فرفعلى
هذا لا يخرج عن حد الاسم مثل الغمار في قولك زيد ضارب امس قوله فهو صفة في بعض النسخ بالو
وهو الظ وعلى نسخة الفاء فهي فصيحة جواب شرط محذوف اي اذا عرفت ما تلوناه عليك فقوله غير مقترن
صفة للمعنى ونحو الهندي نصبه بان يكون حالا من المعنى ورفعه بان يكون خبر مبتدأ محذوف انما اختاره الشارح
الوصفية لان النصب يحتاج الى جعله قيدا للعامل والمعنى عليه غير مناسب والرفع يحوج الى تقدير وهو خلاف يحوج
الاصل قوله سواء كان النقل فيهما صريحا نحو رويد فرويد في الاصل مصدر مصغر ارواد مصدر ارود
اي رفق بعد تخفيفه بحذف الهمزة والالف يجوز ان يكون تصغير رود بمعنى الرفق ومعنى كون النقل
فيه صريحا ان مصدريته في الاصل محققة ثم نقل منها وجعل اسما للفعل الذي هو امهل قوله انه قد
يستعمل مصدرا ايضا اي كما يستعمل اسم الفاعل نحو قوله تعالى امهلهم رويدا اي امهالا وهذا يدل على انه
في الاصل مصدر فنقل الى غيره لكنه لم يهجر ذلك المعنى المنقول عنه قوله او غير صريح نحو هيهات اه ومعنى
كونه غير صريح انه لم يثبت استعماله مصدرا الا انه يشبه المصدر بان يكون على وزنه نحو قيقاة فانه وان
لم يستعمل في الاصل مصدرا حتى يكون منقولا منه الا انه على وزن قوقاة فكانه كان في الاصل مصدرا ثم نقل
وجعل اسما للفعل الذي هو بعد قوله مصدر قوقا كتب على الحاشية الدجاجة تقول قوقا اي تصيح قوقاة
وقيقاة على وزن فعللة وفعلال قوله نحو صه ومه فانهما في الاصل اسم صوت نقلا منه وجعلا مصدرين
بمعنى السكوت والكف ثم نقل من هذا المعنى المصدري الى معنى الفعل الذي هو اسكت واكفف قوله او
عن المصادر اي من المعاني المصادر التي كانت اي تلك المعاني اصواتا في الاصل والمصادر التي هي هذه الاسماء المنقو
عن معانيها هي نفس هذه الاسماء لان اللفظ انما ينقل عن بعض معانيها الى معنى اخر وكذا قوله او عن الظرف
اي منقولة عن معنى الظرف نحو امامك فانه في الاصل ظرف بمعنى قدام نقل من ذلك المعنى وجعل اسما للفعل
الذي هو تقدم فاذا قيل امامك زيدا فمعناه تقدم واسبقه وكذا الجار والمجرور مثل عليك فانه في الاصل زيدا
جار ومجرور ثم نقل الى معنى الفعل الذي هو الزم فاذا قيل عليك زيدا فمعناه الزم زيدا فليس شيء من هذه



لاسماء مقترنا باحد الازمنة بحسب الوضع المصدري واما بحسب الوضع الصوتي فليست لها انفصال عن كونها

مقترنة بزمان او غير مقترنة وهذه الاقتران انما عرض لها بحسب الوضع الثاني وهذا شرح المقام موافقا

لكلام القيم وظني انه خال من التحقيق كيف لا ولو كان كذلك للزم ان تكون اسمية هذه الاسما معتبرة حال

منها الافعال وعدم اقترانه باحد الازمنة التي هو مشيت للاسمية بحسب الوضع الاسمي وهذا بعيد

عن النظر اذ اللايق ان مدار الاسمية على وضع واحد لا يكون وضعا لغوا ومعتبرا لا عتبار وضع اخر

فاللايق بكلامهم ان تكون اسما بالنظر الى الوضع الاول وافعالا جامدة بالنظر الى الوضع الثاني

ولذا قال بعضهم الحامل لهم على كونها اسما قبولها لما لا يقبله الافعال كالتنوين ولام التعريف ونحوهما

وان اردت التحقيق فاستمع لما يتلى عليك فنقول ان مقصودهم من ارتكاب هذه التكلفات اخراج

هذه الاسماء عن تعريف الفعل وادخالها في تعريف الاسم ونحن نوضحه من غير احتياج اليها فنقول معنى

قولهم الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة على ما ذكروا انه دال على حدث وذلك الحدث مقترن

مع احد الازمنة اي ذلك الحدث مع ذلك الزمان مدلول الفعل واذا قيل صه مثلا فمعناها الفعل اي

لفظ الذي هو اسكت ولا ريب ان هذا اللفظ غير مقارن لاحد الازمنة بل المعنى هذا اللفظ التضمني

اي السكوت مقارن لاحد الازمنة وهذا اللفظ بالنسبة اليه فعل فتسميتها باسماء الافعال باعتبار

انها موضوعة لالفاظ الافعال لا لمعانيها فقول نجم الائمة الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم

للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول

صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا غير موافق للتحقيق فان الكلام في الاسماء والافعال

الاصطلاحي لا اللغوية والا فضرب مثلا في اللغة اسم لانه علم على سمتنا وكذا الحروف قوله نحو عسى

وكاد فان معنى عسى انشاء الترجي فاذا قلت عسى زيد ان يقوم فمعناه انشاء ترجي قيام زيد غير مقيد بزمان

من الازمنة ومعنى كاد انشاء المقاربة فاذا قيل كاد زيد يقوم فمعناه انشاء قرب قيام زيد غير

مقيد ايضا بزمان لكنهما في الاصل مقترنة بزمان فان كاد مثلا كان معناها القرب الواقع في الزمان الماضي

وعسى الترجي الواقع فيه فاذا قلت عسى ادمنا زيد في ذلك الزمان قوله دخرج عنه المضارع



اختلف

اختلف النحاة في مدلول المضارع من الزمان فقيل هو الحال واستعماله في الاستقبال مجاز
وقيل بالعكس وهو الاصوب وقيل بالاشتراك فعلى التقديرين الاولين لا اشتراك على احد الازمنة ظاهر
وعلى الثالث كذلك ايضا لانه اذا دل على اثنين دل على واحد في ضمنهما **قوله** اذ لا يقدح في الدلالة لمراد
اي لا يمنع دلالته على الزمانين المعينين دلالته على احدهما اي الحال او الاستقبال نعم يمنع ارادة
المعين كالزمانين اذا اريد من لفظ المضارع على تقدير الاشتراك ارادة ما سواه وهو احدهما فان ارادة
الاثنين معا تنافي ارادة الواحد وحده وهو ظاهر وهذا موافق للمشهور من ان اللفظ المشترك يدل
على جميع معانيه عند التجرد عن القرينة لكن لا يراد شيء منها الا معها ولا على ما ذهب اليه ابن سينا من ان
الارادة شرط الدلالة فالامر واضح حيث انه لا يدل الا مع القرينة ومعها لا يدل الا على زمان واحد فقط
زيادة معرفة اي ليفيد ذكر بعض الخواص والمقصود بسبب ذكرها زيادة معرفة فان اصل المعرفة حصلت
من تعريفه لكن لما كان في التعريف نوع خفاء بما عرفت وضحه بزيادة ايضاح بذكر بعض خواصه **قوله** منها
اي من اول الامر ولذا قدم الخبر والا فتقديمه ليس للحصر **قوله** بصيغة جمع الكثرة وهي على الاصح
هي حقيقة فيما زاد على العشرة اذ نقل ان الدليل على كونها تبعيضية دخولها على الجمع فلو دخلت على
مفرد لكانت ابتدائية توضيحه قولك هذا من الناس او من الانسان **قوله** ولا توجد في غيره الظاهر انه
بيان وايضاح لسابقه والمراد بالخاصة عند ارباب العربية ما ذكره الشارح محمولا كان ام لا واما عند
اهل الميزان فالخاصة هي الكلي المحمول على ما له الخاصة كقولك زيد ضاحك **قوله** وهي اما شاملة
او الخاصة الشاملة في هذا المقام هي الاشياء اليه بخلاف غيرها كاللام مثلا فانها لا تدخل الاسماء
المعرفة بغيرها مثل الضمائر واشباهها **قوله** دخول اللام اي اللام باعتبار دخولها **قوله** اي لام
التعريف اما ان يكون اشارة الى ان اللام في اللام لعهد الخارجي بارادة اللام الشايعة فيما بينهم
وهي لام التعريف اما وان اللام عوض عن المضاف اليه لكنه لا يلايم بما بعدها من الجر والتنوين وغيرها
فان اللام فيها ليست عوضا عن المضاف اليه قد عرفنا اقسام التعريف سابقا فلا نعيدها وانما احتاج
الى القيد لانها قد يكون لغير التعريف كلام الامر والابتداء والجحود والتعليل والتمليك والتخصيص والقسم

ليفيد

صاحب
اللباب قريبا
من ثلاثين خاصة
قوله من التبعيضية



والموطية لرب وجواب لو ولولا ولام التعجب ولام كي ولام الاستغاثة **قوله** ليس من امبر امصيام
في امسفر هذا كلامه في جواب رجل من حمير التي هي قبيلة من طي حين سأل امن امبر امصيام في امسفر و
المعنى من جملة الاحسان وفعل الخير الصيام في وقت السفر فاجابه عم موافقا للغته ليس من امبر
امصيام في امسفر اي ليس من البر وفعل الخير الصوم في السفر وهذا الحديث صريح في نفي ما جوزه العامة من
الصوم في السفر فان البر يشمل فعل الواجب والمستحب فاذا خرج عنهما كان مكروها او حراما لانه لا بقي كونه
يتصور الاباحة في مثل هذه العبادات وينضم دلائل اخرى من الطرفين يحصل الحرمة صريحا **قوله**
لعدم شهرته اي لعدم شهرة كون الميم حرف تعريف لاختصاصه ببعض اللغات ولجواز ان يقال ان الميم
بدل من لام التعريف ولانه يفوت الاشارة الى ان النحاة عنده ما ذهب اليه سيبويه **قوله** في اختياره
اللام اي اختيار المص اللام على الالف واللام او على حرف التعريف **قوله** هي اللام وحدها وهو
الذي ذهب اليه والدليل عليه ان التعريف نقيض التنكير وقد جعل علامته حرفا واحدا و
هو التنوين فكذا علامة نقيضه لانه قد يحمل النقيض على النقيض وبان الالف تسقط في الدرج و
لو كان منها اصلا لمنعت من السقوط سلمنا جواز سقوطها لما ذكرتم من ان الاسم الكثير الاستعمال
يناسبه التخفيف بحذف احد حروفه لكن يجب ان يفوت تعريف مدخولها عند حذفها لان المركب ينتفي حذ
بانتفاء احد اجزائه ولا يمكنك ان تقيسها على حروف الجر لظهور عملها حسا فيعرف به ان هذا العمل
لذلك المقدر واما ثبوتها في الله وقل الذكرين حرم ام الانثيين واضرابهما فمعارض بحذفها في
اكثر منه مع ان ثبوتها في هذه المواضع لعلة كالعلة التي اوجبت ايرادها اما في يا الله فللمحافظة
على التفخيم واما الاية ونحوها فللالتباس الاستفهام بالخبر **قوله** لتعذر الابتداء بالساكن لان
اللام زيدت كنية ساما بالغة في الخفة ولان علامة نقيضه اعني التنكير ساكنة كما مر ولما تركب الاسم منها
ومن غيرها تعذر تحريكها لانها ان تحركت بالفتح التبست بلام الابتداء وان تحركت بالكسر التبست
باللام الجارة وان تحركت بالضم حصل الثقل في الامر الكثير المحتاج اليه في الاستعمال واختار واللهمزة
لانها التي تزاد عند الحاجة الى زيادة حرف وفتحت مع ان همزة الوصل مكسورة في اكثر المواضع مبالغة



في التخفيف

في التخفيف قوله أي كهل أي على وزن هل واحتج عليه بأنّ حروف المعاني لم يوضع منها حرف
واحد ساكن وبأنّ الهمزة مفتوحة وقد عرفت الجواب قوله والمبرّد إلى أنّها الهمزة اه وهو ضعيف
لحذف الهمزة مع بقاء التّعريف بحاله وأضعف منه قول الفاضل الخ في جاحذفهما مع كونهما علا
لأنّ اللام الأزمة لها تذكرها قوله لأنّها موضوع لتعيين اه هذا التّعليل للفاضل الرضي و
نقض عليه بأنّه قد يكون لتعيين المعنى التّضمني كاللّام في الشمس فإنها لتعيين الذّات المعتبرة في
مفهوم الحسن ولا نصيب للصّفة والنّسبة المعتبرتين في مفهوم اللّفظ من تعريف اللّام والجواب أنّ
أنّها في هذه الأمثلة ونحوها لتعريف الذّات الموصوفة بالحسن والصّفة خارجة عن الموصوف قوله
والفعل يدلّ عليه تضمّنا لأنّ معنى المستقل هو الحدث ودلالة الفعل عليه بالتّضمن وقد مرّ
الكلام قوله حرف التّعريف أي اللّام بقرينة المقام فلا يرد أنّ من حروف التّعريف حرف النّداء مع أنّه فانّ
يدخل عليها أو يكون مبنيا على مذهب من قال أن تعريف المنادى يتوجّه الخطاب إليه وباللّام المقدّر
كما سيأتي الشّرح وأنّ الخلاف إنّما هو في المنادى المنكرة نحو يا رجل وأمّا المعرّف قبله كالضّمائر فحرف النّداء
لا يفيدها تعريفا وهو المفهوم من كلام بعض المحقّقين قوله كالموصولات وقول بعض المحقّقين
أنّ الّذي يزيد عليه ذات التّعريف بعيد قوله وكذا سائر الخواص يعني مثل اللّام في أنّها غير شاملة
لأنّها لا يتحقّق في الضّماير وأمثالها قد عرفت سابقا أنّ الإسناد إليه شامل لجميع أفراد الاسم قوله
ودخول الجرّ إشارة إلى العطف على المضاف إليه قوله كما في الإضافة المعنوية أي هي الإضافة إلى غير المعنوية
المعمول المفيدة تعريفا أو تخصيصا كغلام زيد في العامل في المضاف إليه في هذه الإضافة خلاف فمنهم
من قال أنّه الحرف المقدّر واختاره الشّارح نظرا إلى أنّ معنى الأصل هو الموقع للإضافة بين الفعل و
المضاف إليه إذ أحصل غلام زيد حصل لزيد يعني الإضافة قائم بالمضاف إليه لأصل الحرف ولا ينكر عمل
حرف الجرّ مقدّرا وإن ضعف في غير هذا الموضع ذلك لقوة الدّال عليه المضاف الّذي هو مختصّ
بالمضاف إليه ومنهم من قال أنّ عامل الجرّ هو المضاف واختاره نجم الأئمّة الرضي قال لأنّ حرف الجرّ
شريعة منسوخة والمضاف مفيد معنا ولو كان مقدّرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فعني

كون الثاني مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه ومنهم من ذهب الى ان العامل
معنى الاضافة وخيرة الامور اوسطها اما الاول فبعيد من جهة ان الحرف في ان كان موقع الاضافة
في الاصل الا ان المواقع لها بالفعل انما الاسم هو المضاف فكل يعمل في وقته واما الثالث فلان صاحبه
ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضى والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى وان اراد
بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة
التي بينهما وبين الفعل كما قال خلف ان العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل وهذا القول لم
يقل به قوله لا فضا معنى الفعل اليه اي لان حرف الجر وضع لان يوصل معنى الافعال الى يونعها
على الاسما اما اذا كان ظاهرا فظ فانك اذا اردت ان توقع مرورك على زيد لا يتهيأ لك الا بعد
تعديته اليه بالباء لان لازم واما اذا كان مقدرا كغلام زيد وقد عرفت ان اصله غلام حصل لزيد
فالذي اوقع الحصول على زيد هو الحرف لمثل ما قلنا قوله واما الاضافة اللفظية اه جواب عن سؤال
مقدر تقديره ان يقال ان مدعاكم اثبات ان مطلق الجر من خواص الاسم وما ذكرتم من الدليل انما
يثبت اختصاص الجر الذي هو اثر الحرف بالاسم فيبقى جر المضاف اليه في الاضافة اللفظية فان العامل
في جره اما المضاف او الاضافة لا حرف الجر وحاصل الجواب ان الاضافة اللفظية فرع الاضافة المعنوية
لانها يلاحظ فيها معنى حرف الجر كالاضافة المعنوية فانك اذا قلت عمرو ضارب زيد كنت ملاحظا لمعنى
الحرف وان لم تقدره فكانك قلت عمرو ضارب لزيد والمعنوية يلاحظ فيها لفظه ومعنا وكانت اصلا
وهي فرع لها او لانها ذات فائدتين وهي ذات واحدة فما قل فائدة كان فرعا لكثيرها او لان الفائدة
المعنوية اقوى من الفائدة اللفظية لان الالفاظ تابعة للمعاني هذا واعلم ان ما هنا ينافي ما سيأتي
من تعريف المضاف اليه بما نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر ثم تقسيم هذا المعرف الى المضاف اليه بالاضافة
المعنوية واللفظية قوله بان يختص اه هذا بيان كون المخالفة يتصور على وجهين احدهما ان تختص لكون
الاضافة اللفظية بما يخالف ما يختص باصلها وهو الاسم وما يخالف الفرع وهو الفعل والحرف لكن
فسر بالفعل لانه هو ان الحرف لعدم استقلال معناه لا يصلح لذلك وثانيهما بان تزيد الاصلها بان

تشمل

تشمل الاسم والفعل قوله الا تنوين الترنم وعرفوه بانه اللاحق للقوافي التي في اخرها حرف الاطلاق وهي الواو والالف والياء الحاصلة من اطلاق الضمة والفتحة والكسرة كقوله اقلي اللوم عاذل والعتابن وقوله ان اصبت لقد اصابن واختلف في وجه التسمية فذهب نجم الائمة وسيبويه وجمع من المحققين انما هو تنوين لترك الترنم وهو التغني انما يحصل بحرف الاطلاق لقبولها المد الصوت بها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون في مكانها في لغة تميم اكثرهم وجميعهم وكثير من قيس واما الحجازيون فلا لانهم يدعون القوافي على حالها في الترنم والذي عنده واذهب اليه في التسمية بان المحصل للترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن والى هذا ذهب ابن يعيش وابن هشام في احد قوليه هو مختار صاحب اللباب قال انما جي به لوجود الترنم وذلك لان حرف العلة مدة في الحلق فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم لان الترنم غنة في الخيشوم وهذه الاقسام الخمسة المشار اليها هي المشهورة وقد نقلنا في كتاب مفتاح اللبيب قسمين اخرين منها التنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة اي الساكنة نحو شعر وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن سمي به لانه الغلو اي التعدي والتجاوز عن الحد من غلا في التجاوز اي فرط وتجاوز الحد والحد هنا هو الحرف الساكن وقد تعدا وزاد عليه ومنها تنوين الزيادة نحو قول الشاعر شعر سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وعده في المغني من قبيل تنوين الضرورة ومنها تنوين الحكاية كتنوين زيد قائم علما زاده ابن الخباز والحق انه تنوين الصرف لانه هو الذي كان قبل التسمية ومنها تنوين الضرورة نحو قول الشاعر شعر ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة وقال في المغني هو تنوين التمكن لان الضرورة اباحت الصرف والذي ذهب اليه نجم الائمة وكثير انه تنوين الضرورة وهذه الاقسام كلها مشتركة بين الثلثة الا اربعة تنوين التمكن والتنكير والعوض والمقابلة

قوله عطفا على الدخول اه نصب عطفا على المصدر اي بعطف عطفا والمراد بالدخول لفظ في قوله دخول اللام قوله ومدخول الدخول اي الذي دخل عليه لفظ الدخول وهي اللام المجرورة بالاضافة ولو كان معطوفا على اللام لكان التقدير ومنها دخول الاسناد اليه لان عامل المعطوف عليه مقدر في المعطوف وهو فاسد لان المتبادر من قولهم خلت هذه الخاصة الاسم اما دخولها وذكرها في اوله كالالف

واللام ولحوقها في آخره كالتنوين والاسناد لا يتصف بشيء منهما لانه نسبة بين المسند والمسند
اليه فخاصة الاسم ح هو نفس الاسناد اليه لا دخوله قوله وكذا في الاضافة اي مثل انتفاء كليهما
في الاسناد اليه انتفاؤهما في الاضافة لانها نسبة بين المضاف والمضاف اليه وهي ايضا بالرفع عطف
على الدخول لا على مدخوله قوله والمراد بكون الشيء مسندا اليه لما كان ظ العبارة يوهم
معنى فاسدا حيث ان الضمير المجرور يرجع الى الاسم ظاهرا فيكون معناه ان الاسناد الى الاسم
من خواص الاسم وهذا الحكم لغو وخال عن الفائدة اوله بما ترى فجعل الضمير راجعا الى الشيء
باعتبار ادعاء ان الشيء لكمال ظهوره كالمذكور وحاصل المعنى ان كون الشيء مسندا اليه من خواص
الاسم والشارح الهندي ارجع الضمير الى الاسم لكنه اجاب بما لا يخ من دقة حيث قال اليه اي الى الاسم والحكم
عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الشخصية المستفاد من اليه المخصص به عقلا
فيفيد الحصر فاعرفه انتهى وطبق المحشي مراد الشارح عليه حاصل المراد ح ان الضمير وان كان راجعا الى
الاسم لكن الحكم عليه باعتبار نوعه فكانه قال والاسناد الى نوع الاسم مطلقا من خواص افراد نوع
الشارح والمراد به كون الشيء اه ليس ان الضمير راجع الى الشيء المعلوم كما عرفت بل الى الاسم باعتبار
انه شيء فكانه قال ومن خواص الاسناد الى الشيء وذلك الشيء هو الاسم وظني ان هذا كله تكلف بل المقصود
المص ان الاسناد اليه الذي اه في الاسم من خواصه لا يوجد في قسيمه لا ان مراده ان الاسناد اليه المنحصر في
الاسم هو من خواص الاسم حتى يخ الحكم عن الفائدة وفائدة التعبير بمثلها التنبيه على المحل وهذا
كما يق من خواص علي ع شجاعة اي الشجاعة التي شوهدت منه لا توجد من غيره لا ان الشجاعة
المختصة به من خواصه قوله لان الفعل وضع اه يعني ان العرب لما خطر معنى الفعل ووضعوا منه ما
الى امرهم مرتبطا به وهذا هو المعنى المسند اصطلاحا اذ العرب لا تعرف المسند والمسند اليه لانه اصطلاح
جديد قوله لوازمها اه لوازم الاضافة المعنوية التعريف والتخصيص كغلام زيد غلام رجل وهما من خواص
الاسم كما عرفت في لام التعريف من لوازم اللفظية التخفيف وهو اما بحذف التنوين كضارب زيد
او ما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع كضاربا زيد وضاربوا زيد والتنوين لا يدخل الفعل كما عرفته



ولا

ولا يثنى ولا يجمع حتى يحذف نونه واما نحو يضربان ويضربون فهو تثنية وجمع للضمير لا للفعل والتخفيف
في نحو حسن الوجه محمول عليه طردا للباب قوله وانما فسرناه اه فان ملاحظة النظم يقتضي التفسير
بامر عام شامل للمضاف والمضاف اليه وملاحظة ما سيأتي من قول المصنف والجر علم الاضافة يقتضي تفسيرها
بالثاني للموافقة فالعدل عنهما للفائدة المذكورة قوله الفعل او الجملة اه اشارة الى الخلاف
الواقع فيه فذهب المصنف وجماعة الى ان المضاف اليه هو الفعل وذهب اخرون الى انه هو الجملة واختار
نجم الائمة جعل المضاف اليه في هذا الباب كما على المضاف اليه في قولك اتيتك زمن الحجاج امير فانه الجملة الاسمية
بالاتفاق قوله اي يوم نفع فالمضاف اليه في الحقيقة هو المصدر المدلول عليه بالفعل والدليل
عليه تعريف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار او البارد فان الحار
صفة اليوم وهو نكرة ظاهرا فاتاه التعريف من قبل المصدر المعرف باضافته الى العلم هذا واعلم ان نجم
الائمة قد جمع بين القولين حيث قال والظاهر ان المضاف اليه لفظا في يوم قدم زيد الجملة الفعلية كما ان
الاسمية في قولك اتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه لانما
في الجملتين قوله مطلقا يعني سواء اريد منه المضاف والمضاف اليه او النسبة التي بينهما ومعنى اختصاصهما
بالاسم ان يكون طرفاها اسما قوله فان مرت مضافا اي الفعل والجملة لان الكلام ليس فيهما اي الاسم قسمان قد
نبهنا لك في تقدير منقسم وفي قول المصنف وهي اسم وفعل وحرف ما يوضح لك تقدير اللفظ قسمان ههنا فلا
نعيده قوله معرب ومبني المعرب ماخوذ من الاعراب بمعنى الاظهار وازالة الفساد فالمعرب من الاسم
الذي صار مظهرا لمعناه ومميزا برفع التباسه فسادا بالاعراب والمبني ماخوذ من البناء وهو القرار وعدم التغير
تشبيها بالبناء المحكم الذي لا يغيره الرياح قوله فالمعرب الفا للتفسير واللام للعهد الخارجي قوله والذي
هو قسم من الاسم لانه في صنف الاسماء فلا يذكر الا اقسامها كذا جميع الحدود التي يذكرها في تعريف الاسم
قوله اي الاسم الذي ركب مع غيره اه الغرض من هذا الكلام رفع اعتراض الشارح الرضي ومحصلهما ان
المركب يطلق على احد الجزئين بالنسبة الى الاخر وعلى مجموعهما كاطلاق الزوج على احد الخفين وعلى
مجموعهما ومراد المصنف المعنى الاول مع ان استعماله في الثاني اشهر والالفاظ المشتركة لا تقع في الحدود

فص



فضلا عن ان يكون المقصود منها معنى غير مشهور ولو سلمنا هذا لكن لا نسلم ان كل مركب مع غير
معرب بل اذا كان مركبا مع عامله وحاصل الجواب ان الاستعمال الالفاظ المشتركة في الحدود معيب
بلا قرينة وهي هنا موجودة لان المصنف بصدد تعريف المعرب الذي هو قسم من اقسام الاسم والاسم لا
يكون مركبا بالمعنى الثاني فاندفع اعتراض الاول والمراد من المركب المركب مع عامله لانه الشايع فيما بين
اهل هذا الفن فاندفع اعتراض الثاني وهذا التقدير كما يدفع الاعتراضين يدفع اعتراض صاحب
المتوسط حيث قال وللقائل ان يقول عليه النقض بنفس مبني الاصل لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه
مبني الاصل لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه بمعنى الاصل
لامتناع مشابهة الشيء لنفسه وحاصل الدفع ان المركب صفة الاسم ومبني الاصل ليس باسم فيندفع
ايضا بقوله تركيبا يتحقق معه عامله اذ لا عامل للمبني الاصل فذكر الاسح للتحقيق وتحقق العامل اعم
من ان يكون موجودا في اللفظ او محذوفا لفظيا او معنويا قوله عند المصنف وان كان عند صاحب
الكشاف معرب كما سيجيء قوله ان لم يناسبه الغرض من هذا الكلام دفع الاعتراض الوارد على
ظاهر عبارة المصنف بانه يخرج منه غير المنصرف لمشابهته لمبني الاصل اعني الفعل بالفرعيتين كما سيأتي
واسم الفاعل فانه مشابه للفعل الماضي بوقوعه موقعه وحاصل الجواب ان المشابهة وان اطلقت في
التعريف الا ان المتبادر منها هو المشابهة التامة المؤثرة في منع الاعراب وقد ضبطها الشيخ ابن مالك
بوجوه اربعة اولها المشابهة الوضعية كما في الضماير ثانيها كون الاسم متضمنا لمعنى من معاني الحروف
كمتى ومتى وثالثها كونه نائبا عن الفعل كهيهات ورويد نحوهما رابعها افتقار الاسم الى متعلق كالحرف
وذلك كالاسماء الموصولات قوله اي المبني الذي هو الاصل الخ المقصود هذا من التحقيق دفع ايراد
الفاضل
الاستراباذي وتقريره ان المتبادر من قوله مبني الاصل مبني في الاصل اي الاصل فيه البناء فالاضافة مثلها
في ضرب اليوم فيدخل فيه جميع الافعال المضارع اذ الاصل في جميع الافعال البناء فينبغي ان يبنى ما
شابه المضارع من الاسماء وحاصل الجواب ان الاضافة بيانية اي مبني هو اصل المبنيات فالالف واللام
عوض عن المضاف اليه فيخرج المضارع لانه ليس بمبني ولا هو اصل المبنيات قوله وهو الماضي الخ قال سيد

المدقق



المدققين جعل بعضهم الجملة قسما رابعا قوله في بابه من ان بناء اسماء الاشارة لاحتياجها الى القرينة
الرافعة لابهامها وهي اما الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الحرف الى غيره وذهب الاكثرون الى
ان علة بنائها تضمنها معنى الحرف وهي الاشارة لانه كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف يدل
عليها لا يخرجها عن معنى الحرفية والاولى ان وضعها سيأتي في محله ان شاء الله تعالى قوله الاسماء المعدودة مثل زيد
وعمرو وبكر قوله المعرب اللغوي المعرب في اللغة الاسم الذي اجرى عليه الاعراب بالفعل كقولك
جاء زيد والنزاع ليس فيه لانه يرجع الى اهل اللغة وقد سمع منهم انه كما وضعنا فلا مجال للنزاع قوله
فاعتبر العلامة اي صاحب الكشاف فانه حاصل المذهبين ان العلامة اكتفى في تحقق المعرب بكونه قابلا
لوجود اسباب الاعراب فيه سواء وجدت كزيد من قائم زيدا ولا كزيد والمصنف لم يكتف به بل زاد مع القابلية
وجود الاسباب التي بها يستحق الاسم ان يعطى الاعراب وهي التركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة
قوله في كون الاسم معربا حتى يكون كالمعرب اللغوي قوله فلم يعتبره احد لان العلامة اعتبر الاعراب بالقوة حتى
البعيدة والمصنف اعتبرها بالقوة القريبة من الفعل قوله ولذلك اه اي ولاجل ان جريان الاعراب بالفعل
ليس شرطا في المعرب اصطلاحا يسمون زيد من قولك جاء زيد ورايت زيدا محذوف الاعراب
معربا ويقولون تارة لم تعرب الكلمة وتارة اخرى هي معربة فتجري عليها اسماء الاعراب نفيا واثباتا
ويعترض السامع لهذا الكلام على قائله بانك لم تركت اعراب هذه الكلمة مع انها معربة وليس هنا
علة باعثة على الحذف واضرابها انا عرفت هذا فاعلم ان الصواب ما ذهب اليه صاحب الكشاف والدليل عليه
ان المعرب والمبني متقابلان وقد اجمعت النحاة على ان المبني ما شابه مبني الاصل ولم يذكروا فيه قيد
عدم التركيب الا ترى قول الشيخ ابن مالك والاسم منه معرب ومبني لشبه من الحروف مدني فالمعرب
على هذا هو الذي انتفى فيه تلك المشابهة سواء ركب مع عامل اولا والمصنف نفسه لما عد المبنيات لم يدخل ولد افاده
في جملتها الاسماء المفردة مع ان مذهبه مخالف للاصل في الاسم الذي هو الاعراب هذا وقد جعل بعضهم
الاسماء المفردة قسما ثالثا سماها بالموقوفة ومشى على هذا القاضي البيضاوي قوله لان الغرض
اي الغرض الاهم من جميع المسائل النحوية ان يعرف احوال اواخر الكلم من كونها معربة ومبنية واقساما



كل من المعرب والمبني ومن لم يعرف هذه الاحوال بالتمام من العرب لان من سمع منهم ان زيدا
مثلا في جاءني زيد مرفوع وكان من اهل اللسان فهو لا يتكلم به الا موافقا لما سمع منهم مع
معرفته علم النحو لا تفيده الا معرفة اصطلاحات النحاة بان هذا الاسم يسمى فاعلا وذاك
مفعولا ونحوهما وهذه فائدة غير معتد بها وانما قلنا اي الغرض الاهم لان من جملة الاغراض
معرفة الهيئة التركيبية من تقديم ما حقه التاخير وبالعكس كوجوب تقديم المتضمن لمعنى
الاستفهام ووجوب تاخير الفاعل عن المفعول في بعض الاحوال قوله فالمقصود من معرفة
المعرب مثلا الفاء فصيحة اي اذا عرفت الغرض من علم النحو ومن جملة مسائله المعرب فاعلم ان
المقصود منه اه وقوله مثلا يحتمل ان يتعلق بالمعرب اي ذكر المعرب على سبيل التمثيل لان
المقصود من معرفة المبني ان يعرف انه مما لا يختلف اخره الى غير ذلك من مسائل النحو ويحتمل
ان يكون متعلقا بما بعده يعني ان يكون المعرب مما يختلف اخره مذكور على سبيل التمثيل
ومثله ساير احكامه المشار اليها فيما بعد وحاصل الكلام ان المقصود من البحث والتفتيش
عن احوال المعرب معرفة انه من اسما المختلفة الاواخر في كلام العرب ليجعل اخره في كلام
غيرهم مختلفا ليتطابق الكلامان وح فمعرفة الاسم المعرب متقدمة على معرفة الاختلاف
لان معرفة الاختلاف انما تحصل بعد البحث والفحص عن احواله ولا يمكن البحث عن احوال
شي واحكامه الا بعد معرفة ذلك الشي فلو كانت هذه المعرفة المتقدمة للمعرب حاصلة
بمعرفة الاختلاف في تعريفه للمعرب وجب ان يعرف المعرب اولا قبل البحث عن احكامه بانه مما
يختلف اخره كما فعل الجمهور ويكون المقصود من هذا التعريف معرفة انه مما يختلف اخره
لما عرفت من ان المقصود من البحث عن احوال المعرب فمعرفة المعرب ح موقوفة على معرفة
اختلاف المذكور لانها صفات معرفة له ومعرفتها موقوفة على معرفته لان المقصود من البحث
عن احواله معرفتها ولا يمكن البحث عن احوال شي الا بعد معرفته فيلزم الدور صريحا فاذا
اريد دفعه فينبغي ان يعرف المعرب بغير الاختلاف ويجعل الاختلاف من جملة احكامه فيكون



معرفة ما

معرفتها موقوفة عليه ومعرفته ايضا موقوفة عليها كما فعله المص هنا تحقيق الكلام موافقا
لظاهر كلام الشارح وكلام المص في الشرح واما المح فقد شرحه على الايناسب ان اختلج في قلبك شرح
شك فارجع اليه قوله فيطابق كلامهم الغاء فصيحة اي اذا جعل اخره مختلفا طابق كلامهم
قوله فمعرفة الفاء هنا ايضا فصيحة اي اذا عرفت ان المقصود من معرفة المعرب الاختلاف فمعرفته
متقدمة على معرفة الاختلاف قوله وجب ان يعرف على صيغة المجهول من باب التفعيل قوله
ليعرف على صيغة المجهول ايضا الا انه من المجرد وهو علة لقوله يعرف ان يعرف بذلك التعريف
لتحصل هذه المعرفة قوله فيلزم تقدم الشيء على نفسه هذه هي النتيجة الفاسدة اي اذا
عرفت تينك المقدمتين فالحاصل منهما تقدم الشيء على نفسه اي تقدم معرفة الاختلاف
على معرفة الاختلاف وتقدم ~~معرفة الاختلاف~~ وتقدم معرفة المعرب على معرفة المعرب
وهذا هو الدور الصريح قوله فينبغي اي اذا عرفت فساد تعريفهم فينبغي العدول عنه والذي
حمل الجمهور على ذلك التعريف وجود الاعراب في افراده فتوهموا ان حقيقته العربية ذلك ولم يعرفوا
انه من عوارضه المفارقة كما عرفت والشارح المدني دفع الاعتراض عن تعريف الجمهور بامكان
معرفة الاختلاف بالاستعمال كزيد او بالاستدلال بالواحد كحجر او بالجمع كحجلي ولا يخفى ما فيه
قوله اي من جملة احكامه تمهيد لما سيذكر من ان تركيب المعرب مع عامله ابتداء وحدوث الاعراب
في اخره من جملة احكام المعرب قوله من حيث هو معرب وانما قيد بهذه الحيثية لاخراج المبني
فانه ايضا ما يختلف اخره تقديرا لكن لا من حيث انه معرب اجاب الائمة عن هذا الاعتراض بان المعرب
يختلف اخره تقديرا اي تقدير الاعراب على حرفه الاخير ولا يظهر اما للتعذر كما في المقصور او الاستثقال
كما هو في المنقوص بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير اذ المانع من الاعراب في جملته
وهو مناسبته للمبني لا في اخره نحو هؤلاء وامس وقد يكون المانع ايضا في اخره كما يكون في جملته نحو
هذا فلهذا يقول في نحو هؤلاء انه في محل الرفع اي في موقع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في جانب
الفتى فانه يقول ان الرفع مقدر في اخره قوله حقيقة او حكما والمراد بالتبدل الحقيقي تبدل



ذات الدال مثل جائني بولس ورايت باكز ومررت باسيلت بالتبدل الحكمي بدلالته
المقصودة من كونه علامة نصب في على المخرج مع بقاء الذات فان هذا التبدل في حكم تبدل
الذات كما سيأتي في قولك رايت مسلمين ومررت بمسلمين قوله او صفة المراب بصفة الصفر
اللغوية اعني الحالة وتغيرها في قولك جاز يد ورايت زيدا فان ذات الحرف لم يتغير بل
المتغير وصفها وهو كونها مرفوعا ومنصوبا قوله اي بسبب وهذا اظهر من جعلها للوقت
او للعلة كما فعله الفاضل الهندي قوله لئلا ينتقض اه فان زيدا لم يختلف مع اختلاف
العوامل عليه فهو معرب لكن اخره لم يختلف فهو من قبيل ما سيأتي قوله اي يختلف لفظ اخره
فالتنوين عوض عن المضاف اليه المفرد وان كان هذا خلاف المشهور وحاصله ان المعرب يختلف
من جهة لفظ اخره اي صوت اخره فهذا التميز يرفع الابهام الواقع في النسبة الواقعة في جملة يختلف
قوله اختلاف لفظا اي منسوبا الى اللفظ فحذف المضاف واجري اعرابه على المضاف اليه اتمام يقل
اختلافا ملفوظا كما قال الشيخ الهندي لان وصف الاختلاف بكونه ملفوظا مجاز قوله فان قلت
حاصل الاعتراض ان المفهوم من قوله وحكمه ان يختلف اه ان هذا الحكم ثابت لجميع المعربات ليس
كذلك فان في بعض المعربات لم يتحقق اختلاف الاخر ولا اختلاف العوامل وهي الاسماء التي وقعت
معربة اولا فان فيها حدث الاعراب بدخول العامل لا اختلاف الاخر باختلاف العوامل قوله هذا
حكم اخره اي حدث الاعراب بدخول العامل قوله فليكن هذا الحكم اي اختلاف المذكور قوله
الاعراب اه الالف واللام للعهد الخارجي وهو اشارة الى الاعراب المذكور في ضمن المعرب قوله
حركة او حرف لما اشتهر كون الاعراب بهما استعمل لفظة ما المشتركة بين المعاني في التعريف
واراد هما ولفظه او ليست للترديد فان الاعراب حركة وحرف بل ذكرها للاشارة الى انهما لا
يجتمعان في مورد الاستعمال بل يتحقق احدهما في بعض المعربات والاخرى في بعض اخر قوله اي اخر
المعرب واما النون في الزيدان والزيدون فهي بمنزلة التنوين ولذا تسقط للاضافة فاخر الاسم الالف
والواو قوله ذاتا او صفة تميزان عن النسبة في اختلف اخره اي ما اختلف ذات الاخر كما اذا



كان

كان اعرابه بالحروف وصفة كما اذا كان في الحركات قوله العامل والمقتضي فان العامل مثل
جاء ورايت والمقتضي للاعراب كالفاعلية والمفعولية والاضافة وان كانا سببين للاختلاف
الا انهما ليسا حركة ولا حرفا قال في الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء
الجارة فالاولى ان يسند اخراجهما الى التسمية القريبة المفهومة من باء الجارة وابقاء ما الموصولة
على عمومها انتهى اقول المتبادر من الحرف الواقع في تفسير الاعراب ان يكون محله اخر الاسم المعرب
فيخرج الباء الجارة قوله على عمومها بان يكون نكرة موصوفة بمعنى شيء قوله من الامثلة
البعيدة فانك اذا قلت جاء زيد مثلا فجاء سبب لفاعلية زيد وهي الرفع الذي في زيد والرفع
سبب لاختلاف الذي في اخر زيد فالاعراب سبب للاختلاف بلا واسطة والعامل والمقتضي
وان كانا سببين للاختلاف الا ان سببيتهما بواسطة قال نجم الائمة ويمكن الاعتذار للمصنف
بناء على ظاهر اصطلاحهم اعني ان العامل كالعلة الموجدة بان يقال باء الاستعانة دخولها في
الالة اكثر منهم في الموجدة انتهى وهو دفع للاعتراض بوجه اخر قوله بقيد الحيثية اي الحيثية المذكورة
سابقا قوله على اختيار المصنف متعلق بمعرب واشار الى ما ذهب اليه بعض النحاة من انه مبني م ل
لاضافته الى المبني فيخرج بالضمير الراجع الى المعرب قال بعضهم ويحتمل ان يتعلق بخرج اي اخراج حينئذ ٢
حركة نحو غلامي مطلقا على اختيار المصنف لانه عند البعض اعراب في حالة الجر وهو احتمال بعيد قوله م ل
اختلاف هذه الحركة كما تقول جاء غلامي ورايت غلامي ومررت بغلامي انه يختلف حكما وهو غلام ٢
الاظهر ليوافق ما سبق قوله ما قبل ياء المتكلم ولهذا كانت موجودة قبل دخول العامل
قوله ثم حد الاعراب لما ذهب اليه الشارح المتكلف في احد قوليه من ان قول المصنف ليدل اه
من تتمة الحد وقد تخرج بها حركة يا غلامي لانها لا تدل على معنى من المعاني المعتورة والشارح اخرج هذه
الحركة بقيد الحيثية كما عرفت وجعل العلة خارجة عن الحد قوله اختلاف ليمتنع الاعراب م ل
وليتنبه على عدم جريان الاعراب في الافعال والحروف فان المعاني التي فيها لم تعتور على كلمة واحدة دليلت ٢
بل كل معنى من معانيها له صيغة ولفظ بانفراده كمعنى المفرد فان صيغته ضرب والمثنى ضربا وقس



عليهما وكذا الحروف فان الابتدائية من الظرفية لما في والحاصل ان المميز لتلك المعاني بعضها
من بعض هو اختلاف صيغها بخلاف الاسماء فانه قد يوجد في اسم واحد معان مختلفة لا يميزها الا
الاعراب نحو ما احسن زيدا وما احسن زيد وما احسن زيد فان معنى الاول شيء احسن زيدا ومعنى
الثاني ما احسن زيد اي ما احسن ومعنى الثالث اي عضو من اعضاء زيد واي خلق من اخلاق زيد
احسن قوله هذا المعنى اي ان قوله ليدل اه تنبيه على فائدة اختلاف وضع الاعراب قوله حيث قال
في شرحه على الكتاب قوله لا انه خارج اي لم يرد بقوله ليس هذا من تمام الحد انه خارج عن
الحد واللام فيه متعلقة بامر خارج عن الحد وهو الفعل المفهوم من فحوى الكلام وهو وضع
المجهول فهو علة لذلك الفعل المقدر كما توهم بعض الشراح بل اراد به ان الحد قد تم قبله لكنه
علة للاختلاف المذكور في الحد وقوله واللام بالنصب معطوف على اسم ان فهو داخل في حيز النفي
وقوله المفهوم اه صفة الفعل اعني وضع قوله فانه بعيد لعدم مفهوميته من فحوى مثل هذه العبارة
وان فهم فلا يفهمه الا الخواص وهذه الرسالة انما وضعت لتعليم الصبيان وبين الح بعده بقوله اي لا
نظر الى وضعه لا قصدا لا تبعا وهو حسن قوله فاللام فيه اي اذا عرفت تمام ذكره بعضهم بعيد
فاعلم ان اللام فيه قوله ليدل الاختلاف اه ان قيل لم اسند الدلالة الى الاختلاف مع ان الاعراب
الدال على المعاني عند المص انما هو ما به الاختلاف اعني الحركة او الحرف لا الاختلاف كما ذهب اليه الجمهور
ولان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته في الاخر حتى يسمى اعرابا قلت لما كانت الدلالة على المعاني مستندة الى
الاعراب من حيث الاختلاف فكانه الاختلاف ايضا دال على المعاني بسبب الاشارة الى هذه الاحتمال ايضا قوله
الفاعلية فيه رد على الش الرضي حيث فسر المعاني بكون الاسم عمدة او فضلة بلا واسطة حرف الجر او بواسطته
قوله والمعتورة على صيغة اسم الفاعل الاعتوار بالفارسية دست بدست كردن چيزي را وفيه رد
على الش الهندي حيث ذهب الى ان المعتورة على صيغة اسم المفعول اي ان الاسماء تتعاور المعاني بان يجيء
اسم فياخذ الفاعلية ويجيء غيره وياخذها وهكذا ووجه الرد ان هذه المعاني انما اقتضت الاعراب
باعتبار كونها طارية على الاسم فاحتيج الى التمييز كل من هذه العوارض عن الاخر لا بسبب كونها

معوضة

عضو بل

الخ



معروفة للاشيا هذا مع ان المروى عن المص كسر الواو قوله على التضمين ا‍ه التضمين ان تشرب

كلمة معنى كلمة اخرى والاعليه بذكر شئ من لوازم الكلمة الثانية ههنا قد اشرب الاعواد على

معنى الاستيلاء والاعليه بذكر البا المتعدية ولولا ذلك فالاعواد من الافعال المتعدية بنفسها لتضا

اى لتضا تلك المعانى فان الفاعلية معنى العمدة والمفعولية معنى الفضلة فاختلافهما اصل سبب الاختلاف

الاعراب قوله بسببها اى بسبب العلامات قوله فوضع اصل الاعراب ا‍ه هذا دفع اعتراض نشا من

الكلام السابق تقريره انه قد ظهر من قولك فاذا اتداولت المعانى الى اخر الكلام ان وضع الاعراب

لاختلاف المعانى مع ان ظاهر عبارة المص ان وضع الاعراب الدلالة على نفس المعانى لا على اختلافها

حاصل الجواب ان وضع اصل الاعراب غير ما خوذ مع حيثية الاختلاف للدلالة على تلك المعانى وانما

وضعه مختلفا فعلة اختلاف تلك المعانى وكلا المعنيين مفهومان من عبارة المص فانه قال الاعراب

حركة او حرف اختلف اخره به ليدل على المعانى فان جعلت الدال هو الحركة والحرف مجردين

عن قيد الاختلاف فهذا هو الشق الاول وان اخذته مقيدا بالقيد فهو الشق الثانى وكانه قيد

قال الحركة والحرف المقيدان بالاختلاف يدلان على المعانى المختلفة قوله جعل الاعراب اى مطلق

الاعراب سواء كان بالحركات او الحروف اما تاخر الاول فظ واما الثانى فلان الحرف الذى هو علامة

الاعراب لما كان اخر الحروف فكان الاخر ظرفا له مجازا او لانه لما وقع بعد اكثر الحروف فكانه

وقع بعد الكل لان الاكثر يحكم الكل قوله على صفته اى صفة المسمى غير الفاعلية والمفعولية والاضافة

وذهب بعض الائمة ان هذه صفات الالفاظ وعلل تاخير الاعراب بان الدال على الوصف بعد الموصوف الى

قوله من عربت ا‍ه وقيل اذا كان فى الاخر الاسم هذا التغير كان كلامك محبوبا عند المخاطب

فيسمى اعرابا ما خوذ من قولهم امراة عروبة اى محبوبة قوله اعراب الاسم لا مطلق الاعراب

فانه اربعة لدخول الجزم والدليل على القيد انه فى بحث الاسم قوله ثلثة اشار به الى ان

المجموع قوله رفع ونصب وجر خبر واحد فصح حمله على المبتدا الا ان الرفع وحده مثلا ليس انواعا

فيكون العطف متقدما على الحمل كما فى قولك البيت سقف وجدار ان على طريقة الجمهور وجدار هذا



واما على طريقة الزمخشري وهي التي اختارها من ان الخبر هو الذي يتم به الفائدة مع متعلقه
ان كان فلا حاجة الى مثل هذا التقدير وقد سبق الكلام في مثله فارجع اليه قوله رفع
ونصب وجر يسمى الرفع رفعا لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ او لرفعة مرتبته بين بها
النحوية وسمي النصب نصبا لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به او لانه ينتصب الفضلة
في الكلام من غير ان يحتاج اليها الكلام وسمي الجر جرا لان عامله يجر الفعل الى الاسم او لان الشفة
السفلى تنجر الى اسفل عند التلفظ به قوله الاعرابية هذا على مذهب البصريين والخلاف على
مذهب الكوفيين والرابع الجزم قوله في الحركات البنائية واما بالحركة الرابعة فهي السكون
على قلة بالقرينة كقول المضم بالضمة رفعا قوله فالرفع الفاء للتفسير قوله اي علامة كون قوله
الشيء فاعلا فالياء في الفاعلية للمصدرية ومعنى الياء المصدرية انها التي اذا دخلت على كلمة اولتها
بالمصدر وانما احتيج اليه في هذا المقام لتصحيح الكلام فان الرفع ليس علامة الفاعل اعني الذات المتصفة
بالفاعلية بل علامة وصفه اعني كونه فاعلا والا فالذات لا تحتاج في معلوميتها الى الاعراب فتدبر وصفه
قوله كالمبتدا والخبر فانهما وان لم يكونا فاعلين اصطلاحا لكنهما في حكم الفاعل من جهة ان الفعل
مسند فيهما وكون المبتدا مسندا اليه كون الخبر جزءا ثانيا من الجملة وذهب الشيخ المحقق الى ان جعل الياء
للنسبة هو عند التحقيق يرجع الى ما ذكره الشارح مع ان مختاره اقرب الى الفهم مما اختاره الفاضل
المحقق وانما اختص الرفع هذا الاختصاص الاضافي بالنسبة الى المفاعيل والمضاف اليه انما قلنا
ذلك لوجود الرفع في غير الفاعل كالملحقات وبين الاختصاص في الفاعل لكونه اصلا في الاعراب منها
ما جرى عليه المحشون والاظهر انه قصد الحصر الحقيقي لان ما ذكروا من الملحقات داخلة في الفاعل
على ما عرفت من قوله حقيقة او حكما فهو شيء واحد له فردان بخلاف المفاعيل فان كل منها نوع
من انواع المنصوبات وبيان ثقل الرفع وخفة النصب يظهر مما سبق في وجه التسمية قوله فاعطي
اقول ضمن الاعطاء معنى الجعل فعداه الى المفعول الثاني باللام قوله ولما لم يبق له ونقول الكسرة
لما لم تبلغ مرتبة الضمة في الثقل ولا مرتبة الفتحة في الخفة والمضاف اليه لا يبلغ ايضا مرتبة الفاعل



في الثقل

في الفعل ولا مرتبة المفعول في الكثرة فناسب ما عطيناه. قوله العامل الالف واللام لعهد الخارجي
وهو اشارة الى العامل المذكور سابقا ضمنا في تعريف المعرب قوله او معنويا كعامل الابتداء
قوله اي يحصل انما فسره به لان المتبادر من التقوم هو القيام مثل قيام البياض بالجسم والمعنى
قائم بالاسم لا العامل بل العامل فيه موجود قوله اي معنى ما اشارة الى ان اللام في المعنى للعهد
الخارجي اي المعنى المذكور سابقا في ضمن المعنى للعهد الذهني حتى لا يتوهم ان المراد معنى معينا او ٢
ليفهم من التعريف قوله واما حامل علم انه قد وقع الاختلاف في عامل الفضلات فقال كما ٢
الفراء هو الفعل مع الفاعل اذ بانضمام احدهما الى الاخر صار فضلة فما ما سبب كونه فضلة فيكون
ايضا سبب علامة الفضلة وقال هشام بن معوية هو الفاعل واستقربه الرضي محتجا عليه بان
للفاعل جعل الفعل الذي هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الاسماء فضلة
وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضي للفضلات وهذا هو الذي اعتمدت عليه
في مفتاح اللبيب فان الفعل عامل في الفاعل الذي هو اقرب من المفعول بالاتفاق ويمكن تطبيق
كلام الشارح عليه ان كان مراده الاول قوله معنى الاسما وهو كونه مضافا اليه قوله فالمفرد الفا
فصيحة اي اذا عرفت ذلك فنقول المفرد. قوله اي الذي لم يكن مثنى قد يطلق المفرد على ما
يقابل المركب وقد يطلق على ما يقابل الجملة وقد يطلق على ما يقابل المضاف وقد يطلق على ما يقابل المثنى و
والمجموع ولما كان ارادة كل واحد من الثلثة السابقة فاسدا فسره بالمعنى الرابعة والقرينة
جعله مقابلا قوله اي الذي لم يكن الخ هذا تعريف لجمع المكسر وحاصله انه ما تغيرت عن بنية
مفرده وذلك التغيير اما ان يكون محققا او مقدرا والاول اما ان يكون بتغيير الشكل دون الحرف
نحو أُسُد وأَسَد او بتغيير الشكل وزيادة في الجمع نحو رجل ورجال او بتغيير الشكل ونقصان في الجمع نحو
رسول ورسل او بالزيادة والنقصان معا نحو غلام وغلمان والثاني نحو فلك تقدر الضمة
في المفرد كضمة القفل وفي الجمع كضمة أُسُد قوله ان يكون بالحركة وانما كان هو الاصل لوجوه
اولها انا لما افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات اولى لانها اقل واخف واوصل



الى الغرض فلم يكن بنا حاجة الى تكلف لا تغفل وثانيهما انا لما افتقرنا الى علامات تدل على المعنى ونفرق بينها وكانت الكلم مركبة من الحروف وجب ان تكون العلامات غير الحروف لان العلامة غير المعلم وثالثها ان الانسب ان يكون الدال على صفة الشئ كالصفة الدالة عليه قوله والفتحة نصبا كتب قدس سره في الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور فمثله جائز وان لم يجوزه الجمهور انتهى وبيانه ان الفتحة معطوف على الضمة والعامل فيه الباء وقوله نصبا معطوف على رفعا وهو منصوب على الظرفية والعامل فيه الفعل المقدر اعني يعرب قوله على الحالية او المصدرية كتب في الحاشية على معنى انه اعرب هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعرابا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا انتهى اقول التقدير الاول اشارة الى النصب على الحالية وبيّن فيه ان المصدر بمعنى اسم المفعول لتصح الحالية وان صاحب الحال وعامله محذوفان مدلول عليهما بالمقام لكونه فعلا خاصا فالظرف لغو فقول المحقق الشريف ان العامل فيه الظرف القائم متعلقه فاسد والثاني اشارة الى النصب على المصدرية مشتملا على بيان الفعل المقدر على بيان المصدر الحقيقي محذوفا اعني لفظ اعراب لكن لما حذف اجرى اعرابه على المضاف اليه وسمي باسمه ولو قدره برفع رفعا وينصب نصبا لسلم من هذه التكلفات قوله وهو ما يكون بالالف هذا مفهومه اصطلاحا وهو شامل لما كان مفرده مؤنثا كسلمات او مذكرا نحو حسامات ودريهمات ومعلومات في اشهر معلومات وبسلامة النظم كما ذكرناه او بغيرها كتمرات وغرفات وكسرات بكسر الكاف وفتح الشين جمع كسرة وتسميته جمع المؤنث السالم باعتبار الغالب قوله لان اللام تعليل لكسر الكاف قوله منقوصات واوية لان الواو تنقص منها حال افرادها وحال اضافتها الى ياء المتكلم قوله اصله فوه والدليل عليه جمعه على افواه حذفت الهاء لخفائها لان الاعتماد في المخرج عليها ضعيف فاذا وقعت طرفا حذفت لاستثقال الحركة عليها فاضيف الى الكاف فضمة الفاء لمناسبة الواو فصار فوك قوله اصله ذوو نقلت ضمة الواو الى الواو وحذفت تخفيفا وضمة الدال للاتباع والنحاة اطبقوا

ودرهيمات
او حال



على ان اصلها ذوو وهو القنوا القولهم ذويان قوله فاعراب هذه اشارة الى متعلق الجار
والمجرور اعنى قوله بالواو وقوله بالامثلة فان اخوك وباقى الامثلة بكسرة موحدة قوله
كسائر الاسماء من انها معربة بالحركات التقديرية وهو الاصح او مبنية كما ذهب اليه بعضهم نقول
الثم للمذهبين قوله بكونها الى الكاف مع انها اذا اضيفت الى غير الكاف كانت مثلا اعربت
بالحروف ايضا واعلم ان في اعراب هذه الاسماء مذاهب احدها ما ذهب اليه المص وهو المشهور
ثانيها انها معربة بالحركات اللفظية الواقعة قبل الحروف ثالثها وهو مذهب سيبويه انها معربة
بالحركات مقدرة وكان اصل ابوك ابوك استثقلت الضمة على الواو وسكنت ونقل ما قبلها
للاتباع وقلبت الضمة على الواو رابعها وهو مذهب الفراء انها معربة بالحركات اللفظية و
الحروف ايضا خامسها انها معربة بالحركات اللفظية كحالة الافراد وعليه نقد قوله من تعزا
بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا تعزى اى تنسب هو الذى يقول يا لفلان ليخرج
الناس معه الى القتال في الباطل قوله فاعضوه بالضاد المشددة اى قولوا اعضض على هن ابيك
اى على ذكر ابيك الذى تدعى قولوا له استهزاء به ولا تجيبوا الى القتال الذى ادعاه اى تمسك بذكر
ابيك الذى انتسبت اليه عسى ان ينفعك فانا نخون في تجهيلك ولا تكنوا اى لا تذكروا كناية الذكر و
هو الهن بل اذكروا الذكر بالصريح اسم الذكر هو الاير ولا تكنوا بفتح تاء وسكون الكاف بعدها نون
سلمهاكونها مقصورة لعصا عليه نقد قوله مكره اخاك لا بطل واول من قاله عمرو بن العاص لما
عزم عليه معوية ليخرجن الى مبارزة امير المؤمنين على صلوات الله فلما التقيا وكان امير تلك
بطل الصولة الحميدة المشتملة على هزيمة الرجال وقتلهم امات الابطال قال مكره اخاك لا بطل
لا تقتلنى لظننك انى شجاع اقدر على حمايته او على نفسه بل انا اخوك يا امير المؤمنين جيء
على ملا فانك معاوية اللعين وقيل اول من قاله ابو حنش حين قال له خالد وقد بلغه
فاثلون ان ناسا من اشجع في غار يشربون وهم فاثلون اخوته هل لك في غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها و
لبطل انطلق به حتى اقام على فم الغار ثم دفعه في الغار فقال لعمرو ابا حنش فرق بعضهم ان ابا حنش



لمعطل فقال له ابا الاخفش مكره اخاك لا بطل في كلا سيما وقال لا هذا القول وانما الخلاف في
الاولين ونحن قد ذكرنا دلائل المذاهب وما اخترناه والدليل عليه والجواب من ادلة الخصم
في كتابنا الموسوم بالفوائد النحوية تركناها هنا للاختصار قوله تامة اما الوحشية بينهما
وبين المفردات بالحركات في اعرابهما بالحروف فخصصنا الوحشة والمناسبة بينهما وبين
المفردات مرغوب اليها لانها اصل المثنى والجمع فاعرب بعض المفردات اعرابهما جابا لتلك
المناسبة قوله كل اعراب سيما لان هذا الاعراب للتناسب بينهما فالرعاية من كل وجه
مطلوبة قوله منبئة عن تعدد لانك اذا قلت اخوك او ابوك مثلا فيفهم منه اثنان انت
والاخ او الاب والمراد بالتعدد التعدد المستفاد من تعدد الالفاظ بان يفهم كل معنى من لفظ
كالمثال المذكور فان الاخ مستفاد من لفظ المضاف والمخاطب من المضاف اليه فقول الفاضل
المحشي واعلم ان الظاهر انه جعل كل من الانباء عن التعدد ووجود حرف يجانسه دعها يجعل الاعراب
في هذه الاسماء الستة دون غيرها بالحروف لا يستقيم لان الابن والولد والوالد والام و
القريب وغير ذلك منبئة عن التعدد فالاولى وجود بدون عادة الكلام غلط صريح ووهم قبيح
تواتر ولو وجود حرف يجانسه فاستخرجوا من جلب حروف اجنبية قوله سيما غاية برفع الابهام عن
نسبة الوجود الى الحرف اي ابا قد سمع وجود ذلك الحرف عند الاضافة الى غير الياء وقت ارادة الاعراب
وان حذفت حالة الافراد وحالة الاضافة الى الياء بخلاف المحذوفة الاواخر كيد ودم فان اصلهما الاسماء
يدي ودمو فانه لم يسمع رد ذلك المحذوف مطلقا وقت الاضافة ولا غيره قوله يلحق به في الاعراب
قوله وهو كلا وانما لم يجعلوه مثنى مع انه لا يطلق الا على الاثنين لانه لم يسمع مفرده كل ولجواز
ارجاع الضمير المفرد اليه قال الله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها هذا ما ذهب اليه البصريون وعند الكوفيين
الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونهما للزوم الاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد
للاحاطة فخفف بحذف احد اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في
المثنى لا في الجمع قد عرف فيها قوله كلتا وتاؤها لا يجوز ان تكون زائدة لان فعيل لم يوجد

ومن حيث المعنى وهو ظاهر ومن حيث الاعراب فان اعراب المفردات بالحركات ~~واعرابهما بالحروف في~~ ~~الوحشة~~


في الكلام

في الكلام ولا يجوز ان يكون للتانيث لانها لا تكون الا بعد ثلثة وهذه في وسط الكلمة
قوله عوض من الواو والالف بعدها للتانيث وقلبها ياء مع ان الالف للتانيث لا تقلب
ليكون فرقا بين الوقف والوصل قوله فرع كل لان المؤنث طار على المذكر لانك تقول ضارب
ثم تقول ضاربة قوله واثنان وليس بمثنى اذ لا مفرد له من لفظه والالف والنون
ليسا زائدتين بل هما من جوهر الكلمة قوله ما سمي به اصطلاحا فيه رد على الش الهندي
حيث قال اي جمع المذكر السالم وما على صيغته فيكون من باب حذف المعطوف والمراد
صيغة جمع المذكر فلا يرد نحو سنين وثبين وقلين من جموع المؤنثات ولو قال الجمع بالواو
والنون لكان احسن انتهى وبيان الرد انه حمل جمع المذكر على مفهومه اللغوي وهو كون
مفرده مذكرا فعلى هذا يخرج مثل سنون وارضون وليس كذلك بل المراد به الجمع في اصطلاح
النحاة وهو ما جمع بواو ونون قوله او الواو الو لم يوجد في كلام العرب كلمة اخرها واو
او بعد ضمة والو كذلك واجاب بعضهم بان الواو في معرض التغير فلم يعتد به واخرون بان الواو
لما قام مقام الضمة صارت كانها ضمة قوله لا من لفظه فلا يكون جمعا سالما لوجوب ان يكون
مفرده من لفظه وهذا من هنا فان ذو بمعنى صاحب والو بمعنى اصحاب قوله واخواتها قول
وقد حمل ايضا على جمع المذكر في الاعراب جموع تكسير مثل بنون جمع ابن واحرون بكسر الهمزة و
حكى يونس فتحها بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء جمع حرة بفتح الحاء ارض ذات حجارة سود
كما في نسخ شرح الالفية من حرة وحرين تصحيف من النساخ قوله لانه اي لان ثلثين ثلث عشرات
فلو كان عشرون جمع عشرة لصح اطلاق عشرون على ثلثين كما صح اطلاق زيدون على زيد
وزيد وزيد قوله ولا تعيين له اي لا يدل الجموع اذا اطلقت على عدد معين الا بقرينة
بخلاف هذه الاعداد فان التعيين معلوم منها عند الاطلاق قوله وكثرة التثنية بالنسبة
الى الجمع وذلك لان الجمع يتوقف على افراد ثلاثة وهو كونه علما للمذكر عاقل بخلاف التثنية
فانها تتحقق بفردين بلا هذا الشرط وما كان اقل شرطا كان اكثر افرادا قوله لوقوع كل منهما



اه فانك اذا قلت جاء غلام زيد ترى ان الكلام مستقل مفيد بدون ذكر زيد الا ان
ذكره لرفع الاشتباه قوله الذى اشير فى تقسيمه اليهما حكم المعرب حيث قال لفظا او تقديرا
وانما قال ذلك ليتضح تفسير قوله التقديرى واللفظى المعرف باللام العهد بما اراده
قوله ولما كان التقديرى اه والا كان المناسب تاخره عن اللفظى لانه اصل لان الاصل
فى العلامات ان يكون ظاهرة قوله تقديرا اعرابا والالف واللام قائمة مقام المضاف اليه اى
قوله اى فى الاسم فما موصوفة لا مصدرية كما قال الفاضل الهندى لفوات الملائمة لما سبق
من بيان محال الاعراب لانها اسما كما عرفت قوله ومحذوف اه فان المحذوف لعلة فى حكم
الثابت فلذا لم يجر الاعراب على الصاد قوله قبل دخول العامل متعلق باشتغل قوله
غير مرضى لان كسرة الجر هى التى يحدثها عامله وقد عرفت انها سابقة على العامل هذا وقد
ذهب بعض الى ان مثل غلامى ليس بمعرب ولا مبنى لتوسطه بالامتزاج وللاعراب والبناء من
صفات الاخر والجواب ان مثل هذا الامتزاج لا يخرج الاخر عن كونه اخر الاترى الى امتزاج
بعلبك فانه مع كونه اشد من هذا الامتزاج ذهب كثير الى الاعراب الجزء الاول منه قوله
مثله حال من مدخول الكاف العامل فيه الفعل المفهوم من الكلام وهذا يقدر قوله وهو
فى هذين النوعين اشارة الى ان قوله فقط قيد لعصا وغلامى وان كان كلمة التمثيل مختصة
بغلامى اى فائدته رد من قال ان مثل غلامى معرب لفظا فى حال الجر قوله اى فى حالتى
الرفع والجر اشارة الى ان قول المص رفعا وجرا ظرف للاستثقال لا حال كما جوزه الش
الهندى قوله عطف على قوله كقاض لا على قاض كما جوزه الش الهندى لانه يوجب زيادة
واحد من الكاف ونحوه والاصل عدم الزيادة قوله يعنى تقدير الاعراب للاستثقال اه
المقصود بهذا الكلام بيان ان مراد المص من الامثلة ان تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون تعداد
فى الاعراب بالحركة وقد يكون فى الاعراب بالحروف لا استيفاء جميع صور الاعراب التقديرى
حتى يرد على المص انه ترك بعض الامثلة كمثال الاعراب التقديرى فى الاحوال الثلاث كما فى الاسماء

التثنية والجمع المذكر السالم المضاف الى الاسم المعرف باللام نحو ضاربا اخو الحارث اه ونحو ضاربا
صالح القوم اه وامثالها انما اعرابه تقديري قوله فلم يبق علامة الرفع لان علامة الرفع للواو
لا ما يبدل منها فقول الفاضل الجاربردي في كتاب المغني دفع ما ذكر ابن الحاجب نظر لان الباء
الاولى فيه عوضا من الواو وكلما كان عوضه مذكورا يكون لفظا لا تقديرا لان المعوض
كالمعوض عنه ليس بشيء قوله وقد يكون الاعراب بالحرف اه ضابطه اما اذا كان حرف الاعراب
مدة ولا في ساكنا قوله اي في ما عدا ما ذكر ضابطة توحيد افراد الضمير مع تعدده مرجعه بان
راجع الى المذكور قوله فيما تعذر فيه الاعراب او استثقل يعني ضمير ما عدا راجع الى ما ذكر
من قسمي الاعراب المتعذر او المستثقل لا الى ما ذكر من الامثلة المذكورة حتى يرد بان الاعراب في
بعض ما عدا من المذكور تقديري ايضا كما تلونا عليك قوله ولما ذكر في تفصيل سيد بيان او بيانا
بحث غير المنصرف بما قبله ونكتة ذكر غير المنصرف وترك المنصرف قوله وكان غير المنصرف اقل اي اقل
افرادا لان شرائطه ومعانده اكثر وقد عرفت ان كل ما كان الشيء اكثر شروطا كان اقل افراد
قوله واكتفى بتعريفه عن تعريف المنصرف لان الاشياء تعرف باضدادها قوله اي اسم معرب

مبحث غير المنصرف

اي ٧
جعل ما صفة لا موصولا لئلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدأ لان غير لا تقبل التعريف وان اضيف
مو ٢
الى المعرفة لتوغلها في الابهام ولكنها تقبل تخصيصا يجوز كونها مبتدأ. قوله مؤثرتان باجتماعهما
اشارة الى اخراج مثل حبلى ونحوهما اذ جعل علة من القسم الاول لانه وان اجتمع فيه علتان الا
انهما ليستا مؤثرتين بل المؤثر احدهما لكنه داخل في القسم الثاني قوله واستجماع شرايطهما
اشارة الى ان العلتين لا تؤثران الاثر الا في وهو منع الكسر والتنوين بما لم تنضم اليهما الشرايط
والا لكان نحو نوح غير المنصرف بالاتفاق وليس كذلك قوله مجموع ما مذكور في البيتين الغرض من
هذا الكلام الرد على فاضل الهندي لانه قال هي راجعة الى العلة لا العلل لان كل واحدة علة
لا علل وبيان الرد ان الضمير راجع الى العلل التسع الا ان العطف مقدم على الحكم فكانه عطف اولا
بعضها على بعض ثم حكم على المجموع بانه خبر المبتدأ فتقديره لفظ مجموع بيانا لكون الخبر مجموع ما في



الية

کما ۷ البيتين لان الخبر مقدم توهم بعض الافاضل وانت قد عرفت الكلام سابقا فارجع

اول ۷ قوله نقل عنه قدس سره ان البيتين موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان فيه فما

للصرف تصويب اي اذا اجتمع فيه علتان فالصرف ليس بصواب بل خطاء ولو ذكر البيتين او لا

لاستغنى عن التعريف الا انه لا يكون جامعا لخروج ما فيه علة تقوم مقامهما قوله من قبلها

الف المراد من القبلية المكانية قوله ويمنع النون اشارة الى ان النون فاعل معنى ليصح كونه

صاحب حال والى ان الحال عامل الفعل مقدر والمفهوم من المقام لان الكلام في تعداد موانع الصرف

قوله لا يفهم من هذا التوجيه لان قوله من قبلها الف كلام مستقل لا تعلق له بما قبله

حتى يشاركه في القيد اعني الزيادة وحاصل المعنى ويمنع النون الصرف حال كون النون زائدة

ان ۷ ومنعها الصرف مشروط بكون الالف حاصلة قبلها والذي يختلج ببالي ان زيادة الالف على هذه

التقدير معلومة لان الظرف اعني من قبلها لا بد له من متعلق اما عام او خاص وهو هنا من

جنس قوله زائدة لدلالتها عليه قوله وتقدم الالف اه اي ان مكان الالف متقدم

على مكان النون قوله جاء زيد راكبا من قبله اخوه فاخوه فاعل راكبا والظرف اعني من

قبله متعلق براكبا والمعنى جاء زيد حال كونه راكبا اخوه من قبل كونه الا ان القبلية

هنا زمانية وفيما نحن فيه مكانية وان امكن ان تكون من قبلها ايضا قوله تقريبي فيكون

ياء النسبة محذوفة تخفيفا قوله وقال بعضهم اثنان وهي الحكاية والتركيب اما الحكاية

فهي وزن الفعل مع الوصف نحو اعلم واجهل او مع العلمية نحو يزيد ويشكر فان امتناع

الصرف فيهما بطريق الحكاية الفعلية يعني كما لم يدخل عليهما الكسر والتنوين قبل نقلهما

لا ۷ يعني كما نقل من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل عليهما بعد النقل واما التركيب ففي البواقي كتركيب التانيث

بالتاء ظاهرة او مقدرة او بالالف فهو اما تركيب التانيث مع العلمية نحو فاطمة او تركيب حرف

التانيث مع الاسم نحو حبلى وتركيب العدل في عمر فانه مركب من علمين تقديرا لان المواضع قصد

ثلثة ۷ التسمية بها فعدل عنه خوف اللبس الى عمر وفي نحو ثلث فانه بمنزلة ثلثة وتركيبا الجمع فانه



بمنزلة جمعا في تركيب الاسمين في نحو بعلبك وتركيب الالف والنون اما مع العلمية او مع الوصفية جمعين
وتركيب العجمية وهو اما تكرارهما في العجمي والعربي او تركيبها مع العلمية **قوله** احد عشر هذه
العلل التسع مع العلتين اخريين احدهما مشابهته الف التانيث مثل ارطى فانه اسم لشجر يدبغ
به الجلود وهو منصرف لان الفه للالحاق لا للتانيث بدليل قبولها تاء كقولهم ارطاة فاذا
جعل علما لمذكر امتنع من دخول تاء التانيث عليها بسبب العلمية فصارت الفه شبيهة بالف
التانيث في عدم دخول التاء عليها فمنع من الصرف للعلمية وشبه الف التانيث و
الثانية مراعات الاصل في نحو احمر بعد التنكير كما سينجلي عليك **قوله** من حيث اشتماله
على علتين انما قيد بذلك لان المتبادر من قوله وحكمه كذا الانحصار مع ان له احكاما كثيرة
لكن كل حكم من جهته فمن حيث انه معرب حكمه الاختلاف ومن حيث انه فاعل حكمه الرفع الى غير
ذلك فنبه على ان المراد ان هذا حكمه من حيث اشتماله على علتين لا ان ليس له حكم الا هذا الحكم
والمحشي قد غلط في فهم قيد الحيثية حتى نسب الى عدم الحيثية فراجع كلامه ان كنت في شك مما
نقول قوله فيشبه الفعل اه اعلم ان المشابهة للفعل ثلث مراتب اعلاها يوجب البناء ومنع
جميع انواع الاعراب واوسطها يوجب عدم الانصراف ومنع بعض انواع الاعراب كما نحن فيه وادناها
يوجب كون الاسم عاملا كاسم الفاعل فاحفظ هذه المراتب فانك ستحتاج الى معرفتها بعيد
هذا قوله الذي هو علامة التمكين يريد ان التنوين الممتنع الدخول على غير المنصرف هو
تنوين التمكن لا مطلق التنوين والا لانتقض بعرفات فانه غير منصرف لكن تنوينه تنوين المقابلة
وقال صاحب الكشاف ان التنوين في عرفات واشباهه تنوين التمكن وعدم سقوطه لان التاء
فيها لان التانيث فيها ضعيف لان التاء التي كانت لمحض التانيث سقطت والتاء فيه
علامة جمع المؤنث ورده الفاضل الرضي بان عرفات مؤنث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها لا
متمحضة للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا فيها
وعبرة ثم قال والاولى عندي ان التنوين للصرف والتمكين وغيره عدم سقوطه لانه لو سقط لتبعه الكسر في

السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه جمع السلامة اذ الكسر فيه متبوع لا تابع فهو فيه
كالتنوين في غير المنصرف للضرورة والحق انه غير منصرف في تنوينه تنوين التمكن لكنه لم يحذف
منه كما حذف من كل اسم غير منصرف لوجود مواخيه اعني الكسر فثبوت التنوين فيه لثبوت الكسر
لا لانه تنوين مقابلة قوله اي لا يمتنع الغرض من هذا التقليل ان ينصرف غير المنصرف للضرورة
واجب عند المص ادخله في القسم الجائز وحاصل الجواب ان الجائز قد يطلق ويراد به ما يقابل الواجب
وهو المتساوي الطرفين وقد يطلق ويراد به ما يشمل الواجب والجائز بمعنى الغير الممتنع سواء
كان واجبا كما في حالة الضرورة او جائزا كما في حالة التناسب قوله عند المص واما عند غيره
فغير المنصرف ما لم يدخل الكسر والتنوين فاذا دخل احدهما صار منصرفا حقيقة قوله وقيل لا
بالقرب اه القايل هو الفاضل هو الصرف في اللغة بمعنى التغيير والمعنى ويجوز تغيير حكمه الى حكم
اخروح لا يحتاج الى ان يق المراد بصرفه جعله في حكم المنصرف ولكنه بعيد من السياق واما معناه
اصطلاحا فانه هو خلوه عن العلتين وما يقوم مقامهما حالة الضرورة لا يصير منصرفا بهذا المعنى
قوله صبت على مصائب هذا البيت مما قالته فاطمة في مرثية النبي ص واوله ماذا على من شم تربة
احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا والغواليا جمع غالية وهي الريح الطيبة والمعنى ما الذي اي شيء
وقع على من اشتم تربة احمد في ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الطيب في الاستفهام للانكار
والمعنى لم يقع عليه شيء لانه استغنى عن شم الغوالي بشم ما هو احسن منها رايحة وقد ترجم بعض
الشعراء العجم هذا البيت بقوله بجانم ريخته چندان غم درد مصيبتها اگر بر روزها ريزند گردد
چون شبها قوله انزحاف اه الزحاف حذف يقع في الشعر فمنه ما يخرجه عن السلاسة
ومنه ما لا يخرجه قوله لان حرف الروي اه وهو الحرف الاصلي من حروف القافية الذي يكون
في اواخر الابيات والغرض من ذكر البيت الاول حصول العلم بان الحرف الروي الدال المكسورة قوله
حيث صرف اه تعليل للتمثيل بهما قوله مثال المجموع اه اشارة الى ان ذكر اغلالا ليس زايدا
لان المقصود تمثيل المجموع قوله كالكواكب اساور واناعيم قال في الحاشية فالكواكب جمع الكوكب



وهو جمع كلب و اساور جمع اسورة وهو جمع سوار و اناعيم جمع انعام وهو جمع نعم انتهى ففي
هذه الامثلة تكررت فيه الجمعية فكل جمع قائم مقام علة فكان علتين وكل علة فرع لشيء فيه
لان الجمع فرع المفرد ولزوم الجمع فرع لعدم اللزوم قوله كالجموع لها الموافقة اه فانها في
حكمها الموافقتها في الجمعية والوزن وعدم جواز جمعها ثانيا جمع التكسير اعلم ان في قيام الجمع مقاما
علتين قوالا احدها ماذكره الشارح وهو مختار المص ثانيها ان الجمعية وصل الى حد التناهي فيه
بحيث لا يصح جمعه ثانيا جمع التكسير فكان له كمال قوة في الجمعية ثالثها وهو الذي اختاره و
ذهب اليه اكثر النحاة ان قيامه مقام سببين قوته لكونه لانظير له في الاحاد العربية قوله
وحمراء اعلم ان الف التانيث في نحو حمراء هي الهمزة المقلوبة عن الالف لاجتماع الالفين الالف التي
قبلها كما يتوهم من اسمه قوله فصار التانيث مكررا لان كونها الف تانيث علة وكونها لازمة
للكلمة بحسب الوضع منزل منزلة تانيث اخر وكان فيه علتان فرعيتان لان التانيث فرع
التذكير واللزوم فرع عدم اللزوم قوله فلو عرض اللزوم الخ جواب سؤال تقريره ان في الف التانيث
قامت مقام علتين لاجل لزومها والتاء قد يعرض لها اللزوم بسبب العلمية كفاطمة مثلا لان
الاعلام محفوظة عن التصرف فحينئذ ينبغي ان يقال ان في فاطمة ثلثة اسباب العلمية والتانيث و لزوم التانيث
حاصل الجواب ان التاء وان كانت لازمة فيها قلت الا ان لزومها عارضي بسبب العلمية ولهذا
لا يبقى ذلك اللزوم بحاله فلم يكن هذا اللزوم العارضي نازل منزلة علة كاللزوم الوضعي
قوله مثلا لانها قد تكون لازمة لا العلمية كما في حجارة وغرفة الا ان هذا اللزوم لما لم يكن معتبرا بلغير
في نوعها كان غير معتبر قوله فالعدل الف التفسير العدل في اللغة الميل و في الاصطلاح ما
ذكره المص قوله مصدر مبني للمفعول اه الغرض من هذا التفسير دفع الاعتراض الذي اورده
الشارح الرضي على المص وهو ان العدل عبارة عن الاخراج لا الخروج لان العدل متعد والخروج
لازم وتفسير المتعدي باللازم لا يجوز وحاصل الدفع ان العدل مصدر مبني للمفعول وكذا الخروج
بمعنى كون الاسم مخرجا فهو تفسير المتعدي بالمتعدي والحاصل ان الاسم المعدول معناه كونه مخرجا وحاصله



عن الصيغة الاصلية وهذا هو المناسب للمقام لان المقصود جعله صفة للاسم الغير المنصرف

فانما هو لا للتكلم ويمكن ان يكون هذا هو الغرض من هذا التقدير بل يمكن ان يق غرضه ان العدل

صفة المتكلم لانه العادل لانه اخرج صفة الاسم لا يجوز تفسير صفة شيء بصفة اخرى فقدره بما يرجع الى

انهما صفتا الاسم فتنبه قوله اي خروج الاسم بقرينة ان البحث في الاسم وخروج الفعل لانه

لا يسمى عدلا اصطلاحا قوله اي عن صورته فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة

باعتبار ما يعرضه من الهيئة فيق ضرب صيغة الماضي وهي ليست بمرادة ههنا قوله التي يقتضيها الاصل

اه هذا في جميع الامثلة المذكورة ظاهر الا في عمر فانه ليس له اصل وقاعدة يقتضي ان يكون عليها ويمكن ادخاله

في جملة اخواته بان يق لما اقتضى ضرورة منع الصرف الى ان يحكم بانه معدول حكم بانه يسمى باسم الفاعل

من العمارة فعمر اسم فاعل من العمارة خرج من صيغته التي على مقتضى القاعدة وهي عامر الى عمر كذا افاد

الفاضل قوله ولا يخفى اه اي لما عرفت معنى الصيغة الاصلية ظهر لك خروج المشتقات كاسم الفاعل

واضرابه عن تعريف العدل فان ضاربا المشتق من الضرب ليس له اصل وقاعدة تقتضي ان تكون على صيغة

الضرب فان القياس في اسم الفاعل من الثلاثي المجرد ان يكون على وزن فاعل بل ههنا خروج صيغة ل

من صيغة اخرى لا خروج الاسم من صيغة الى صيغة اخرى فلا يرد لزوم كون ضارب غير منصرف للعدل فباضافة

والصفة قوله فاضافة الصيغة اه نتيجة لقوله ولا يخفى وحاصله انه اذا كان صيغة المصدر مغايرة

لصيغة المشتقات فخرج جميع المشتقات باضافة الصيغة الى الاسم سواء كان ذلك المشتق اسما او فعلا ل

لانها وان كانت خارجة عن صيغة الا انها خارجة عن غير صيغها كما عرفت في العدل معتبر بان صيغتها

يكون ذات الاسم مخرجا عن صيغة نفسه انما قال كلها لان بعضها كالافعال المشتقة خرجت

من قيد الخروج فان المراد بخروجه خروج الاسم لكن بقي بعض المشتقات كاسم الفاعل والمفعول ل

ونحوهما فاخرج المجموع بقيد صيغة واسناد الاخراج الى ما خرج سابقا اما مجاز او تاكيد قوله صيغته

وان المتبادر يجوز في ان الكسر على الاستيناف والواو له والفتح على المفعولية لاعلم المقدر قوله

المحذوفة الانتهاء وكذا المحذوفة الاوائل نحو عدة والمحذوفة الاواسط كقول قوله ولا يبعد ان



بعينه

بخبراه لان هذا التغاير هو المتبادر من حيث ان الصيغة الاولى موافقة الاصل والقاعدة
فاذا خرج عنها الى ما يغايرها تبادر من المغايرة هذا الفرد المذكور قوله المغيرات القيا
القياسية المنسوبة اي الى موافقة القياس كالمقام والمنام فان اصلهما مقوم ومنوم غير
جار على القياس لان قياس الواو المتحركة في الاصل قلبها الفا ولما قلبت الفا وصارا الى
صيغة اخرى كانت الصيغة الثانية موافقة للقياس حيث حصل فيها القلب فلا يكون
مقام ومنام في الاسماء المعدولة حتى يجب منع صرفهما اذا جعل علما للعدل والعلمية ويمكن
خروجهما من الجزء بلا تكلف فان المتبادر من الخروج اذا اطلق ما لا يستند الى علة خارجية
ل ١ من الجموع ٢ وفي مقام واضرابه علة الاخراج موجودة وهي تحرك الواو قوله من الجموع الشاذة بيان
لمثل اقوس وانيب في كونها شاذة بسبب تحرك الواو والياء فيهما بحركة الضمة التي هي ثقيلة
عليهما فالقياس في الجمع اقواس وانياب قوله على اقوس وانيب لهذا ايضا فان اليهما
ل لنسبا ٢ ينتهي جمعهما لو كانا مخرجين عن اقواس وانياب اليهما قوله قال بعض الشارحين اه حاصله
ان بعض الشارحين نقل عن بعض العلماء جواز التعريف الشيء بما هو اعم منه واختاره
المحقق الشريف فلعل الحاجبي يذهب الى هذا لان مقصوده تميز العلل بعضها عن بعض ولا
ريب انه يحصل بتعريف العدل بما ذكرها قصدا فلو دخل في التعريف المغيرات القياسية و
الشاذة والمشتقات ونحوها عن الامور التي تكلف لاخراجها لا ضير فيه لان هذا التعريف
ليس باخراجها كان الشارح الفاضل ارتضى هذا التوجيه حيث لم يتعرض لرده ولكن الظاهر ان المقصود
في هذا المقام تميز المنصرف من غير المنصرف ولا مجرد تميز العلل بعضها عن بعض وعلى هذا
التوجيه لا يمكن التمييز فانها اذا سمي بالجموع الشاذة لم يعرف انه منصرف او غير منصرف بل يتوهم
انها غير منصرفة لتحقق العلمية والعدل ظاهرا بل لكان لنا التي اخرج بها المشتقات
والمغيرات القياسية والشاذة ونحوها قوله واعلم انا اه المقصود من هذا التحقيق
تحقيق معنى العدل التحقيقي والتقديري وان معناهما غير الذي اشتهر بين النحاة وذلك

قوله



لان ما اشتهر بینهم ان العدل التحقیقی هو الذی ان یکون خروجه محققاً فهو یتقدم
علی منع الصرف کما قال الفاضل الرضی ونعنی بالعدل المحقق ما یتحقق حاله بدلیل یدل علی علیه ٧
غیر کون الاسم غیر منصرف بحیث لو وجدناه ایضاً منصرفاً لکان هناک طریق الی معرفة کونه معدولا ٤
ولا یخالف العدل المقدر فانه الذی یصار الیه لضرورة وجدان الاسم غیر منصرف وتعذر سبب آخر غیر
العدل فان عمر مثلاً لو وجدناه منصرفاً لم یحکم قط بعدوله عن عامر بل کان کأدد وانهی وظاهر عبارة
المص مع الرضی حیث جعل تحقیقاً وتقدیراً صفة الخروج الا ان الشارح یصرفهما عن ظاهرهما کما
سیأتی وحاصل تحقیق الشارح ان ما ذکره النحاة خلاف العلم القطعی فانا نعلم قطعاً انهم لما وجدوا ثلاثة قطعاً ٧
واضرابه وعمر وامثاله غیر منصرف ولم یجدوا فیه الا علة واحدة اعتبروا فیه العدل الذی هو خروج الاسم
عن صیغته الاصلیة فمنع الصرف مقدم علی الخروج عن صیغته الاصلیة ودلیل علیه فی ثلاث وعمر فلا
فرق بینهما من هذه الجهة بل من وجه آخر کما ستعرف قوله ولم یصلح للاعتبار الا العدل اما
تعذر الوصف فلانه علم واما تعذر التانیث فلانه مذکر واما تعذر العجمة فلانه من الاسماء العربیة
واما تعذر الجمع والترکیب فظ واما تعذر الالف والنون وان کان ممکنا لکن لم یعهد فی کلام تقدیر
تقدیرهما واما تعذر وزن الفعل فلانه غیر الوزن المختص به قوله لانهم تنبهوا اه ای لیس الفرق
بین العدل التحقیقی والتقدیری انهم تنبهوا وجه العدل ای الاخراج عن الاصل فیما عدا عمر من امثلة
العدل التحقیقی حتی یکون ذلک الخروج محققا وفی عمر واضرابه الخروج مقدر یدل علیه منع الصرف
بل منع الصرف فی کلیهما دلیل الخروج عن الصیغة الاصلیة قوله ولکن لا بد اه هذا الکلام توطئة
وتمهید لذکر الفرق بین العدلین وحاصله ان العدل التحقیقی هو الذی یکون له اصل محقق یدل
علیه غیر منع الصرف لان الاخراج عن ذلک الاصل محقق کثلاث مثلا فان القیاس القاعدة ان
یکون علی صیغة ثلاثة ثلاثة فالاصل بهذا المعنی وجوده محقق واما باعتبار الاخراج ای ان
ثلاث کان علی ذلک الوزن ثم اخرج عنه الی هذا الوزن فغیر محقق ولا یتوهم انه اذا کان الاصل محققا
کان اخراج الفرع عنه ایضا کذلک لانه لیس المراد بالاصل هیهنا الا ما یکون القیاس ان یکون الاسم



علیه

عليه كما عرفت سواء كان الاسم عليه ثم يخرج عنه او لم يكن والخروج لا يتحقق الا بان يكون الاسم عليه ثم خرج عنه فيتحقق ثبوت اصل لا يستلزم تحقق الخروج كما ذهب اليه الفاضل الرضي وغيره قوله فانقسام العدل اه اي الفرق بين العدلين باعتبار تحقق الاصل لا باعتبار تحقق الخروج عن ذلك الاصل عن ذلك فانه كما عرفنا لا يدل عليه الا منع الصرف لما قال الفاضل الرضي في العبارة المنقولة عنه سابقا قوله فعلى هذا اي فعلى ما ذكرنا من الفرق بين العدلين لا بد من تاويل عبارة المص اذ ظاهرها موافق لما ذكرها الرضي وحاصل التاويل ان قوله تحقيقا وتقديرا صفة الخروج لكن باعتبار متعلقه الذي هو الاصل اي اصل ذلك الخروج محقق قوله خروجه كائنا اه يعني ان تحقيقا صفة لخروج مقيد باعتبار متعلقه قوله اذا كان المعنى مكررا اه يعني اذا كان المعنى ملحوظا مرتين ليوافق الدال المدلول وبيانا التكرار انهم قالوا جاء القوم ثلث يعني انهم جاؤا ثلثة ثلاثة قوله والصواب تجيئها يعني ان الصواب اطراد هذه الالفاظ فيما فوق الاربعة الى العشرة لورودها في كلام العرب قال الشاعر فلم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا وقال الآخر ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا والجواب بضعف الرواية بما لا يلتفت اليه لعدم وروده ما فيما فوقه عند تجاوزه في التنزيل لا ينهض حجة لعدم انحصار الالفاظ العربية فيه قال الفاضل الرضي والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع ياء النسبة نحو الخماسي والسداسي والثماني والتساعي انتهى وقد عرفت انه وارد في كلام العرب قوله العدل والوصف هذا مذهب سيبويه وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكون مثنى مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معنى اثنين مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظي وعدل معنوي وقيل لان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى مثنى وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما في عمر واذ لا يدخله اللام وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جائني القوم مثنى قوله لان الوصفية العرضية اه جواب السؤال



فقد تقرر ان الوصف في ثلاثة ثلاثة عارض كعرضه في اربع لانهما موضوعان للاعداد لا للمعدود احتى يكون وصفا بحسب الاصل والوصف العارض لا يؤثر في منع الصرف كما سينجلي عليك في محله وحاصل الجواب ان المعدول وعنه وان كان اسما للعدد وهو غير صفة الا ان المعدول لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول وعنه قوله لا عتبارها فيما وضعا له اي لاعتبار الوصفية في الذي وضع له ثلاث ومثلث فهو المعدود فان معنى ثلث ذات موصوف بثلثة ثلاثة قوله اشد تاخرا تقديرا اشد لانهما كونه فعل تفضيل فاذا قلت زيد اخر من عمرو فالمعنى انه اشد تاخرا منه قوله الى معنى غير وصفا المعنى الاول فاذا قلت جائني نسوة اخر فمعناه انه جاء في نسوة غير النسوة الاولى قوله وقياس اسم التفضيل اه واعلم ان هذا التعليل عليل لان ما ذكر قياس فعل التفضيل وما نحن فيه ان ليس كذلك بل هو منقول الى معنى غير كما عرفته فلا يلزم ان يكون القياس فيه ان يستعمل بواحد منها حتى يكون معدولا عن احدها فالاولى في التعليل ان يقال ان اخر مشابهته لا فضل من جهتين احدهما الوصف والثانية انه لا يتم معنا الا بامرين متغايرين كما ان معنى افضل لا يتم الا بمفضل ومفضل عليه فلما اشبهه استحق احكامه في جميع تصاريفه وعلى هذا فكان ينبغي ان لا يستعمل تصاريفه مع التنكير بل مع ال او الاضافة لمعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا عما استحقه بمقتضى المشابهة قوله توجب التنوين اي في المضاف لان التنوين الذي في اثناء حصل بسبب الاضافة وحذف المضاف اليه قوله او البناء اي في المضاف اليه فان بناء قبل انما هو بسبب اضافتها الى ما بعدها وحذف المضاف اليه قوله او اضافة اخرى في المضاف اليه لا في المضاف كما قوله فان اضافة يتيم الثاني الى عدى المذكور اوجب كون عدى المضاف المحذوف مضافا اليه لان الاضافة المذكورة قرينة على المضاف اليه المحذوف قوله وليس في اخراه اي لا يجوز فيه شيء من هذه الثلث لانه معرب غير منصرف ولا شيء من كل واحد من هذه الامور مناف له على ما سينجلي عليك قوله احد الاخرين يجوز فيه ضم الميم وفتحها قوله ويجمع قرئ بالعين المهملة وهو الكثر والثاني المعجمة كما يجيء في باب التاكيد قوله فعلى

احدهما نسخه

الاكثر نسخه

الاصل اى فعلاء الذى مذكره افعل على فعل بسكون العين قوله فاصلها اما جمع اه هذا
لترديد اما ان يكون اشارة الى الخلاف الواقع فيها فان المشهور بين النحاة ان جمع جمعا صفة
ولكن وقع الخلاف بينهم فى انه من اى الصفات اهو من باب احمر حمراء ام من باب الافضل الفضلى
والحق ان يقال انه فى الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكان معنى قولنا قرأت
الكتاب اجمع فى ... قرأته جمعا فى قرائتى من كل شئ ثم جعل بمعنى جميعه وانمحى عنه معنى افعل
التفضيل ولا يجوز من باب احمر حمراء كما قيل لجمعه على اجمعون وذهب الفارسى الى ان جمعا اسم لا صفة فالترديد
اشارة الى الخلاف فيه واما ان يكون اشارة الى ان جمعا صفة فى الاصل لكنه صار بالغلبة اسما فالجمع فيه
تكون تارة باعتبار الاصل واخرى باعتبار الغلبة والظاهر من الترديد هو المعنى الاول قوله فاحد
التبيين اه هذا هو المشهور عن الخليل ان فيه العدل مع التعريف لا انما لان الاصل فى قولك
قرأت السورة جمع جمعيين قيل وهو ضعيف لان تعريفه بالاضافة غير معتبر فى منع الصرف كما تقدم
ورده الفاضل الرضى بان عدم اعتباره للمنع مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يبين فيه
واما مع حذفه فما المانع من اعتباره وقال بعضهم فيه التعريف الوضعى كالاعلام اى وضع تاكيدا
للمعارف بلا علامة التعريف وقال اخرون فيه التعريف باللام قوله فى باب التاكيد اسما بمعنى كل
كما سيأتى تحقيقه قوله وفى اجمع واخواته انما تعرض له مع ان البحث ليس فيه اما لرفع توهم انه مثل جمع
او انه ذكره استطرادا قوله وعلى ما ذكرناه اى على ما ذكرنا من تفسير معنى الخروج عن الصيغة
الاصلية وفيما بالامثلة لا ترد الجموع الشاذة اى لا ينتقض تعريف العدل بها والغرض من تكرار الكلام
فى هذا المقام رفع اعتراض الشارح الهندى حيث قال بعد ان ذكر ان جمع معدول عما ذكر ويرد على هذا
جميع الجموع الشاذة كانيب جمع اقوس ان القياس انياب اقواس ويجاب بانها ليست بوزن العدل
المشهور فيحمل على الشذوذ دون العدل انتهى فالشارح اراد التنبيه على الجواب بوجه اخر فكرر
الكلام وادرج فيه فائدة اخرى لم يفهم سابقا بقوله كيف ولو اعتبر قوله كيف ولو اعتبر
ان اقوس وانيب لو كانا مغيرى اقواس وانياب لما صح نسبة الشذوذ اليهما لان تلك

اما

جمع جميعاين



بالنسبة اما من جهة انهما مجموعتان على خلاف قاعدة الجمع ولا انهما معدولان على خلاف قاعدة
اذ ليس المعدول اذ لا سبيل الى الاول اذ الجمع ليس الا مغير الواحد ابتداء ولا الى الثاني للعدول قاعدة
يلزم من مخالفتها الشذوذ قوله تبيين الفرق اه حاصله ان الشاذ هو الذي له قاعدة قد
خالفها الى غيرها والمعدول بخلافه فان القياس في قوس ان يجمع على اقواس وليس القياس
صيغة في ثلاثة ثلاثة ان يخرج صيغة الى ثلث قوله اي خروجا اه فالمصدر بمعنى اسم الفاعل
فهو صفة الاصل لا للخروج كما قال الفاضل الهندي وغيره قوله نفيهما اه بعد التنبيه
امتياز العدل التقديري عن التحقيقي وفيه ان مقدم الشرطية لا يستدعي تقدير خصوص علم
وزافر الا ان يقال المناسب ان يكون الصيغة الاصلية لهذين العلمين عامرا من العمارة وزافر
بمعنى السيد لا غير قطام بكسر القاف قوله مثل حضار ونقل عنه قدس سره انه علم لكوكب
وفي القاموس انه جبل بين اليمامة والبصرة وطمار المكان المرتفع وفي بعض النسخ بعد حضار
وبار وفي القاموس انه ارض في اليمن قوله وليس فيهما الا السببان هذا الكلام في قوة قوله
وليس فيهما ما يوجب البناء لان المناسبة في الوزن لا يوجب البناء والا لبني كلاب وسحاب بل
فيهما ما يوجب الاعراب اعني العلتين فح فقول الفاضل الخ فيه انه لو اريد انه ليس فيه شيء
الا السببان فهو ظاهر المنع اذ فيهما الموازنة وان اراد انه ليس فيه موجب بناء الا السببان نفيه انهما
ليسا موجبي بناء ووجد فيهما وزن فعال وهو يوجب البناء فالصواب وليس فيهما الا الوزن
والوزن لا يستقل في ايجاب البناء مردود قوله لتحصيل سبب البناء وذلك لان تقديري الاعراب
والبناء في جميع الامثلة مستقيمان لكن قد يترجح احد التقديرين لغرض والغرض في ذي الراء قصد
الامالة اذ هي امر مستحسن المصحح للامالة هنا كسر الراء وهي لا يحصل بتقدير البناء الا لانه اذا اعرب
ومنع الصرف لم يكسر واذا كسر بني دائما واما كون العلل الثلث موجبة للبناء فلان الاسم بسببها
ثقل ثقلا تاما كالفعل فمنع منه جميع انواع الاعراب كالفعل فيتسق الكلام مجملا اه
على ما ذكره الشارح فلان تقدير العدل فيه يجعله مشابها لنزال بمعنى انزل قوله معربا غير منصرف



كقطام

كقطام وحذام وانّما كان العدل تقديرا اذ ليس لنا فاطمة وحاذمة عدل عنهما قطام وحذام كما لم يثبت لنا عامر المعدول عنه عمر قوله انّما للحمل اه يفهم من هذا التحقيق الجواب عن الاعتراض المشهور وحاصله ان تقدير العدل كما يوجب البناء في ذوات الراء فليوجبه في قطام ونحوه وحاصل الجواب انّ العدل الذي قدّر للبناء في ذوات الراء لقوّة اثرها في البناء لانّ تقدير العدل له فانّما انما الذي عدل قطام ونحوه فللحمل على النظائر فليس فيه تلك القوّة والاصالة فلم يؤثر في البناء قوله ليس في محلّه قال السيّد ركن الدين وجدت نسخته بهذا الكتاب مقروّة على المصنف ولم يكن فيها لفظة قطام فسئلت قاريها عنها فقال الحقها المصنف عند قراءة بعض المتعلّمين عليه لعدم مطابقتها المقصود قوله وهو كون الاسم اه اعلم انّ الوصف يطلق على معنيين احدهما ان يكون الوصف بمعنى الصفة وهو الاسم الدّال على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها و ثانيهما ما ذكره الشارح وهو علّة منع الصرف لانّها حالة في الاسم الغير المنصرف لا الصفة لانّها عين الاسم الغير المنصرف لا علّة فلذا اختاره الشارح قوله موضوعا في الاصل بمعنى اه ناقشه استادنا الخرنوشي فقال الصّواب متصفة لانّها في حدّ ذاتها متصفة بالاربعيّة فهو لازم لماهيتها سواء لوحظ او لم يلاحظ والموضوع فيه لا يكون الّا باعتبار الملاحظة فانها حكمية لا تليق بارباب هذا الفنّ قوله لا العارضي اه قال الفاضل الرّضي لم يقم دليل قاطع على انّ الوصف العارضي غير معتدّ به في منع الصرف واما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان يكون الصّرف لعدم شرط وزن الفعل وهو عدم قبوله للتاء فانّه يقبلها لقولهم اربعة لعدم شرط الوصف ثمّ اطال الكلام كما هو دابه وطريقته والجواب انّ المراد من التاء في شرط وزن الفعل هو تاء التانيث وتاء اربع ليست للتانيث ولهذا يقال مررت بنسوة اربع في صفة المؤنث بحذف التاء وايضا المراد في شرط وزن الفعل عدم قبول التاء بحسب اصل الوضع ولهذا يؤثر وزن الفعل في اسود عند غلبة الاسميّة مع قبول التاء فانّه يقال للحيّة الانثى اسودة والعبرة لا يقبلها بحسب اصل الوضع بل يقبلها عند الاستعمال في المعنى الوضعي قوله وزالت عنه لكن بقي منها شيء بقرينة الامثلة المذكورة فانّ فيها اختصّ ببعض افرادها

بل

او عنب

وهذه ٧

يقم ٤ ل

او بعدم



كان له سابقا فلا يرد ما قيل ان الزوال قد يعتبر في تاثير الوصفية الاصلية كما اذا زالت
الوصفية بالعلمية فانه لا تاثير للوصفية حين العلمية بالاتفاق فالكلام على الطلاقه وليس على
ما ينبغي انتهى قوله فلا يضره الفاء للنتيجة او التفريع قوله ولم يهجر استعمالها اه لما عرفت
من اختصاصها ببعض الافراد فبان هذا ضعف قول المصنف في شرح قوله بعد خالف سيبويه
الاخفش وهو قوله فمذهب سيبويه اولى لما ثبت متقدما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال اولاً
تحقيقها معنى بل لا استدلال له في باب احمر اذا نكر بعد العلمية بباب اسود الغالب لان الوصف في احمر
اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد التنكير لان معنى رب احمر اذن رب مسمى باحمر كان فيه الحمرة
ام لا حتى انه يجوز في السودان المسمى كل واحد منهم باحمر رب احمر لقيته فاذا لم يعد تحقيقا لم
يعتبر في منع الصرف قوله من الفعوه ويقال منه تفعى الرجل اذا ساء خلقه قوله ذي خيلان بكسر
الخاء وسكون الياء جمع الخال والطاير هو الشقراق وهو طاير اخضر تخالطه قليل الحمرة يصوت على
كل شيء كذا قال الفاضل الچلپي قوله يقدر الامكان اشارة الى انه قد يتصرف في الاعلام ايضا بالزيادة بقدر
ونحوه وعدم التصرف في الاعلام اذا كانت اعلاما في لغتهم واما ان كانت في غير الكلم العربية وانما وبرهما
تصرف العرب فيها بالنقص بتغيير الحركة وقلب الحرف ان استثقلوها كما في جبرئيل وميكائيل و
ارسطاطاليس فقالوا جبرئيل وجبرال وجبريل بكسر الجيم وميكال وارسطو وارسطاليس ونحو ذلك
لورودها على غير اوزان كلمهم الحقيقية وتركيب حروفها المتناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم
وكذا قالوا اعجمي فالعب ما شئت قوله والتانيث المعنوي وهو ما كانت تاؤه مقدرة قوله ليخرج
الكلمة تقلها اه ثقل فاعل يخرج وحاصله ان غير المنصرف لما حصل فيه علتان ثقل فشابه الفعل فمنع
منه الكسرة على ما سبق فاذا كان الاسم ثلاثيا او ساكن الاوسط وهو غير ثلاثي حصل نوع خفة فيمنع
منه ثقل احد العلتين فلم يشابه الفعل لكن الحرف الرابع عادل خفة الوسط واذا الوحركة الوسط
تنزل خفته لان حركة الوسط قائمة مقام الحرف الرابع وهو نزل منزلة تاء التانيث اما وجوب منع
الصرف في ماه وجور فلان فيه ثلث علل فاذا عادل احد الاسباب خفة الوسط لم يبق الا العجمة لان

التانيث

التانيث غير مؤثر عند عدم العلمية فيجوز صرفها الا انا نقول العلمية لا تزول لانهما يصيران مؤثر
نكرتين عند تصور ذلك الا ان خفة الوسط تعارض العلمية فهي باقية فاذا كان كذلك كان تزول بتعقل
التانيث مؤثرا قوله علمين لبلدتين من بلاد فارس قوله لان حرف الرابع اه قال
الفاضل المحشي اي فيما هو على اربعة احرف وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف بالحملة الحرف
الاخير الزايد على الثلثة سادّ مسدّ التاء لان موضعها في كلامهم فوق الثلاثة انتهى وقد
الحرف تكلف بعض النحاة وقال المراد خصوص حرف الرابع فان بيان القوم مبنى على حروف ميزان التصغير
اربعة لا يزيد قوله فشرط الزيادة اه ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التانيث
في الاصل بسبب تقدير علامته فيزيل التذكير الطاري في الوضع العلمي ذلك الامر الضعيف لا
اذا سدّ مسدّ علامته حرف قوله باعتبار معنى الجنسي تعليل لتانيث المعنوي اي انه سمع
من العرب تانيثه وهو اجراء احكام المؤنث عليه من الاشارة وارجاع الضمير ونحو ذلك
على وذلك بسبب كونه اسم جنس يطلق على الكثير والكثير جماعة فتانيثه كتانيث الجمع لكن اطلاقه
على الكثير على سبيل النوبة لا على سبيل الاجتماع ومثله عقرب قوله والتانيث الحكمي وهو
الحرف الرابع لانه في حكم تاء التانيث قوله المعرفة اي التعريف اه حاصله ان المعرفة هو الاسم
الذي عرض له التعريف كاحمد مثلا وعلة منع الصرف انما هو التعريف العارض لذلك الاسم
فالمراد من المعرفة التعريف مجازا والاشتراك بعينه او اضافة الصفة الى التعريف بيانية قوله
الياء مصدرية وهذا المصدر للنوع فكانه قال التعريف شرطه ان يكون تعريفا بالعلمية قوله
كما جعل البعض وهو جار الله الزمخشري قوله لان فرعية التعريف اه حاصله انك قد
حقق عرفت ان كل علة فرع الاصل الا انه اذا كان فيه علتان حصل فيه فرعيتان فيمتنع من الصرف
وفرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له لانهم يبنون بقولهم لانك تقول رجل ثم
تقول الرجل وذلك يفيد فرعية مطلق التعريف للتنكير في ضمن انواعه الذي هو المعرف
والتعر باللام لا خصوص تعريف العلمي للتنكير الا ان فرعية التعريف العلمي للتنكير بواسطة كونه معرفة



والتعريف فرع التنكير بواسطة المعرف باللام فالتعريف فرع بواسطة والعلم فرع
بواسطتين ويمكن اثبات الفرعية في العلم ايض بان الاعلام المنقولة عن معنى الوصفية
الى العلمية فروع للنكرات التي هي اصلها وذلك كثير فتحقق الفرعية للعلم ايض بالنسبة الى المنكرات
النكرة في ضمن بعض الانواع لكن ذلك في مطلق التعريف اظهر قوله اسم جنس هو لفظ روى
موضوع في تلك اللغة لجنس الجيد جعله العرب لقبا العيسى اوي نافع لجودة فرائد قوله
تصرفاتهم في كلامهم اي كلام العرب كادخال اللام والاضافة ثم اذا لم يتصرف فيه بادخالهما
ناسب لا يتصرف فيه بادخال التنوين ايض لانهما من مقولة واحدة في كلامها لاتمام الكلمة قوله مقولة ٢ ن
لو سمي لجام لان كان العجمية بالكاف وتصرف فيه العرب بابطال الكاف جيما فضعف عجمية فلو
جعل علما في لغة العرب لم يمتنع من الصرف لتصرف العرب فيه حتى صار كانه من جنس كلامهم قوله
لعدم علمية لا حقيقة ولا حكما قوله اختيار المص ذهب المحشي الى ان نوحا كهند لعله قاس العجمة
على التانيث وحمله على ذلك تحتم منع الصرف فيما وجد قوله لانه اه تذكير الضمير الراجع الى العجمة
باعتبار انها سبب والمراد من الامر المعنوي ان لا علامة له في اللفظ والا فاسباب منع الصرف كلها امور
معنوية قوله واما التانيث اه جواب سؤال وهو ان التانيث المعنوي كيف اعتبر مع سكون
الوسط في هند فجاز منع صرفه ولم تعتبر العجمة في نوح مع كونهما مشتركين في كونهما امرين معنويين
حاصل الجواب ان علامة التانيث في هند واشباهها وان كانت مقدرة الا انها تظهر في بعض الاحوال الجواب
كحالة التصغير وشبهه فله نوع قوة قوله اسم حصن في القاموس وهو قلعة بين برذعة وكنجه بحث الجمع
على التقدير يجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتانيث من حيث انه اسم بلدة قوله وانما حصر
التفريع جواب الاعتراض الشارح المنكر حيث قال وفي ذكر نتيجة الشرط الثاني وترك نتيجة الشرط الاول الخ
نظر فكان الاولى ان يقول فنوح وزيد منصرف وشتر وابراهيم ممتنع وحاصل الجواب انه لما كان في نوح ٢و
نوح خلاف فكان المحتاج عند الصرف نص عليه بالذكر قوله والاولى تقديمه لان الوجود اشرف
من العدم فكذا ما هو متفرع عليه قوله واعلم اه هذه فائدة مشهورة لكنها منقوضة بجو

شيث

شيث وعزير فانهما منصرفان كما يدل عليه النصوص قوله قرنه معه حيث قال محمد وصالح و

شعيب ونوح ولوط وهو نفرن هود ابنوح لا بشعيب فلو كان هود اعربيا لقدمه على نوح وجعله

مقارنا لشعيب قوله الجمع اي الجمعية لانها العلة المانعة من الصرف وهي كون اللفظ دالا

على احاد مقصودة بحروف مفردة بتغييرها قوله وهي الصيغة التي اولها اه سواء كانت على وزن

مفاعل ومفاعيل ام لا فيدخل فيه جعافر وجماهير والمشهور في وزنها مفاعل ومفاعيل وكان

المراد الوزن العروضي لا التصريفي نص عليه الفاضل الهندي قوله في بعض الصور كالب واساور

واناعيم على ما عرفت قوله فانتهى تكسيرها فالمنتهى في عبارة المصنف بمعنى الانتهاء وقال صاحب

الكشاف انه قام مقاعلين لا لانه على هذه الصيغة بل لانه جمع مفقود النظير في الاحاد وما قاله — ل ٤

منقوض بافلس والكلب واجمل جمع ايمن وهو جمع يمين قوله على صواحبات في قوله ع انكن صواحبات — وايامن ٢

يوسف قوله وانما اشترطت اي اشترط ان يكون على تلك الصيغة ليكون صيغة محفوظة عن

قبول التغير الحاصل بسبب جمع جمع التكسير قوله منقلبة عن تاء اه الغرض من هذا ان شرط — ل ٤

الجمع ان يكون بغير تاء التانيث فالتعبير عنها بالهاء اما باعتبار الصفة المقدرة اي هاء كانت — فالتغير ٢

تاء التانيث وانقلبت حالة الوقف هاء والمراد بالهاء التاء من قبيل مجاز المشارفة قوله والمراد

بها فيه لطافة لا يخفى قوله فلا يرد نحو فواره فان هاء ها اصلية لانه جمع فارهة ليست للتانيث — الخ ١

فهو غير منصرف والفارهة الحاذقة قوله على زنة كراهية وتشابههما في المعنى ايضا من حيث جمعية — ٤

المشبه وكون المصدر في معنى الجمع من حيث الجنسية وكون الجنس حقيقة لكل الافراد ومحتملا له قوله

ولا حاجة الى اخراج اه دفع الاعتراض سيد ركن الدين حيث قال ولو قال بغيرها وياء النسبة

لكان اصوب لئلا ينتقض بمثل مدايني فانه صيغة منتهى الجموع مع انه منصرف والجواب قوله بخلاف — بغيرهاء ٢

فرازنة اي انه يحتاج الى الاحتراز عنه لانه جمع مع انه منصرف قوله فرزين وفرزان وهو معرب قال — ٤

الفاضل الهندي هو علم قوله واما فرازنة فمنصرف وهنا سؤال استشكله بعض الافاضل وهو ان

الانسب ان ياتي بفاء التفريع ويقول ففرازنة من منصرف والمقام ليس مقام الا انه ليس مقام تفصيل — امثاله ٢



وحل الاشكال ان شرذمة من النحويين ذهبوا الى ان تاء التانيث لا تخل بالصيغة لانها زائدة على
الثلاثية جوز ما كعدمها والمصنف اراد ابطاله فشرط اولا ان يكون بغيرها واكده ثانيا بقوله واما
فرادى اى بما يكون من شئ فقرادة منصرف على ما افاده سيبويه فى قوله اما زيد فمنطلق وقد تقدم الكلام
فيه ويمكن ان يقال ان حدها مثنا ومقصا عدلا لان له معنى كانه قال اما حدها مثنا ومقصا فغير منصرف واما فرادى
فمنصرف قوله وحضاجر علما منصوب على الحال من حضاجر مع انه مبتدا اجازه ابن مالك فكان
الشارح اختاره ولا اعتبار عليه جوز بعضهم ان يكون كلما من المستثنى غير منصرف وجاز ان ينقلب
معمول ما اضيف اليه غير اذا كان بمعنى النفى فانه صرح فى قوله لا وفيه تكلف قوله يطلق على الواحد
والكثير المراد على الكثير ليس كاطلاق الجمع بل على واحد واحد فهو ابقى فى بنا جمعية قوله لا
الجمعية الثانية نبه بهذا على ما يتوجه على عبارة المصنف من ان منع الصرف للجمعية الاصلية لا لكونه
منقولا عن الجمع على هذا القول المصنف لانه تعليل المحذوف قوله انثى الضبعان الحاشية الضبع
هو الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كطرحان وسراحين انتهى قوله والا لكان بعد والسبعان
التنكير منصرفا على ما ذهب اليه المصنف فى قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف وان كان فيه
خلاف قوله غير مسلم هذا مناف لما يفهم من الحاشية المنقولة عنه انفا وان كان حقا فى
نفسه كما صرح به صاحبا الصحاح والقاموس قوله تفصيلها اى تخلصها فى هذا التقدير اشارة
الى وجه تقديم المصنف بحث حضاجر على سراويل قوله لا على زيادة سبب خص المقصود من هذا
الكلام رد كلام صاحب المتوسط حيث قال ان هذا الجواب يستلزم ان يكون علل منع الصرف عشرة
فان الحمل على الموازن زائدة على التسعة المذكورة قوله فكانه سمى وانما قال كانه لان الشراح
والتراجم يجئ بمعنى قطعة من السراويل بل جاء بمعنى قطعة من الخرقة فيكون مفرده مفروضا فقط
والدواعى مثال للجمع المنقوص الواوى فانه جمع داعية وهى فى الاصل داعوة من الدعوة قوله
فى حالتى الرفع والجر اشارة الى انهما منصوبان على الظرفية والعامل فيهما المماثلة المستفاد من
الكاف قوله فذهب بعضهم وهو الاخفش قوله لان الاعلال اه ولان الاعلال سببه

محسوس

عسوس وهو الاستثقال فيكون اقوى في منع الصرف سببه امر معنوى فيكون اضعف
قوله بناء على ان الاصل تعليل لقوله والتنوين اى ينبغى ان يقى بالضم بلا تنوين لوجود
الجمعية فى الاصل الا انه بنى الاعلال ما هو الاصل فى الاسم اعنى الصرف قوله وذهب بعضهم
وهو سيبويه وليس قوله مبنيا على تقديم منع الصرف على الاعلال كما قاله بعضهم الا اوجب
الفتح فى قولك مررت بجوارى كما فى اللغة القليلة بل الاصل عنده جوارى بالتنوين والاعلال
مقدم على منع الصرف فحذف اليا للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة
تقديرا لان المحذوف الاعلال كالثابت فحذف تنوين الصرف فخافوا رجوع الياء لزوال
الساكنين فى غير المنصرف والمستثقل لفظا بكونه منقوصا فعوض التنوين من الياء قوله
وفى لغة بعض العرب استقبح ها الفاضل الرضى وجهه ان الجر لا يدخل على اليا حتى يقع
منه بفتح حال الجر بخلاف ساير الحروف فان الجر يدخل عليها فيكون فى موضع الجر مفتوحا
عندا مساعده على هذه اللغة ورده قول الفرزدق شعر ولو كان عبد الله مولى هجوته
ولكن عبد الله مولى مواليا واستعمال الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم قبحها الا ان ظ
هذا البيت مجهول لعبد الله فاختاره اللغة القبيحة للتعريض بان عبد الله من اهل اللغة القبيحة
الخارجة عن الفصاحة وجوز بعضهم ان يكون الياء ضمير المتكلم والالف للاتباع وفيه انه لا
وجه لحذف اللام من الكلمة الا ان يقع عند الضرورة الشعراء وحذف ياء المتكلم وعوض الالف
عنه كما فى يا غلاما قوله ليامن من الزوال الحاصل بسبب الاخلال قوله وان لا يكون باضا
اى لا يكون مركبا اضافيا كغلام زيد قوله الى الصرف او الى حكمه على اختلاف الرائين كما سيا
قوله لان الاضافة اى لان التركيب الاضافى فلا يرد المناقشة فى قوله فكيف يعتبر فى المضاف
اليه بان المؤثر هو التركيب الاضافة قوله ولا اسنادا اى مركبا من مسند اليه ومسند
كتابط شرا وهو لقب جابر بن ثابت والسبب فى تسمية تابط شرا قال التبريزى لانه اخذ سيفا
خرج الى نادى قومه فقالوا تابط شرا وقيل قالت له امه يوما ان الغلمان يجتنون لاهلهم

الكمات فهلا فعلت كفعلهم فاخذ جرابه ومضى فملاه افاعي واتى متابطا به اي جاعله تحت ابطه فالقاه بين يديها فخرجت الافاعي منه تسعى فولت هاربة فقالت لها نساء الحي ما الذي كان ابنك متابطا فقالت تابط شرا وقيل انه راى كبشا في الصحراء فاحتمله تحت ابطه فجعل يبول عليه طول طريقه فلما قرب من الحي ثقل عليه الكبش حتى لم يقله فرمى به فاذا هو الغول فقال له قومه ما كنت متابطا يا ثابت فقال الغول قال لقد تابطت شرا فسمي بذلك كذا في الاغاني قوله من قبيل المبنيات هذا عند المص وجماعة ومن المعربات المحكية بها لها عند اخرين فلا يبعد ح ان يحكم بعد انصرافه وان لم يظهر اثره لفظا لكن لا فائدة في منع صرفه ح قوله علمية فيه خمسة عشر وستة عشر لان سيبويه ونفطويه مشهوران بالعلمية اعلم ان ابن الدهان ضبط المركب من المبنيات في عشرة في سبعة اقسام الاول اسم بني مع اسم نحو خمسة عشر ونحوه الثاني اسم بني مع صوت نحو سيبويه الثالث فعل بني مع اسم نحو حبذا الرابع حرف بني مع اسم نحو لا رجل الخامس حرف بني مع فعل نحو هلم السادس صوت بني مع صوت نحو حيهل السابع حرف بني مع حرف نحو هلا وزاد قوم قسما اخر فقالوا فعل بني مع حرف نحو يضربن وتضربن وهذا يستغني عنه هلم قوله كانه اكتفى انما قال كان لانه قد ذهب بعضهم نحو الى ان نحو خمسة عشر علما معرب غير منصرف فلعل المص وافقهم في منع الصرف فح لا بد من ادخالها لا اخراجها قوله علم لبلد فيه انه اذا كان كذلك فيجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتانيث فلم يكن قطعا في تاثير التركيب في منع الصرف قوله المعد ان اه ان تلك هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وساير الاسباب فلم خصصه بالوصف بها قلت الشرط للالف والنون الخاص لا لمطلقهما فاحتاج هنا الى التنبيه على الخصوصية المستفادة من لام العهد دون ساير المواضع قوله في منع دخول تاء التانيث عليهما ضمير التثنية يحتمل الرجوع الى الفعلي التانيث او الى الالف والنون وكليهما على التقادير المراد اشتراك المشبه والمشبه به في هذه الصفة هذا واعلم ان المبرد قد ذهب الى ان جهة الشبه في النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليها في صنعا وبهراني في بهرا والنسبة الى صنعا وبهراء وفيه ما لا يخفى اذ لا

فقلت

الدهان

حيهل

مناسبة



مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل منها فاما صنعانى وبهرانى فالقياس صنعاى وبهراوى

كحمراوى فابدلوا النون من الواو شاذا وذلك للمناسبة التى بينهما قوله وللنحاة خلاف اه اعلم

ان ظاهر كلام الشارح الرضى يدل على اتفاق النحاة على ان تاثير الالف لاجل مشابهة الف التانيث وانما اختلفوا

فى انها هل تحتاج الى سبب اخر ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به

وذلك الاخر اما العلمية واما الصفة واليه ذهب الاكثرون وانها كالالف غير محتاجة الى سبب

اخر واليه ذهب بعضهم فالعلمية عنده فى نحو عمران ليست سببا بل شرطا للالف والنون اذ بها تمتنع

عن زيادة التاء والوصف عنده فى سكران لا سبب ولا شرط والحق مع الشارح فان الخلاف واقع فى

الموضعين والمذهب الاول من المذهبين المذكورين فى الشرح مذهب الكوفيين نبه عليه كثيرا

من ائمة الفن قوله هو القول الثانى لان وجه اشتراط الطائفة الاولى انتفاء التاء غيره

قوله يعنى به ما يقابل الصفة بقرينة ذكر الصفة قسيما وقوله فان الاسماء بيان لان الاسم

لو٧ ل المقابل لها شامل للصفة ايضا فلا يصح ذكرها قوله الا شرط ذلك الاسم هذا بعيد من سياق

الكلام قوله للزوم زيادتها او ليمتنع التاء الاول باعتبار المذهب الاول والثانى باعتبار المذهب

الثانى قوله او صفة فانتفاء فعلانة عطف او على عاملين مختلفين عطف صفة على ما كان و

ل فعلانه ٧ قوله فانتفاء فعلانة على ان الاسم التقدير وان كان صفة فشرطه انتفاء فعلانة وليس هذا مما جوز

المص كما يجئ فى باب العطف قوله لتبقى مشابهتهما هذا التعليل انما يصح بالنظر الى المذهب

الثانى وهو ان ما نعيته الالف والنون انما هو باعتبار المشابهة لالفى التانيث واما بالنظر الى

ل المذهب الاول فلا فان قبول تاء التانيث وعدمه لا مدخل له فى تحقيق الفرعية لما زيد عليه وعدمها

التاء ٧ قوله عريانا بضم العين وقيل وجود فعلى الاول ولان وجود فعلى ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفاء

لان كل ما يجئ منه فعلى لا يجئ منه فعلانة فى لغتهم الا عند بنى اسد فانهم يقولون فى كل فعلان جاء

ل فعلا منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون اذن فعلى فعلانة وهذا دليل قوى على ان

المعتبر فى تاثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء



وقد حصل هذا المقصود في رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوه هذه اللفظة بالله

ثم فلا يطلق على غيره ولم يضعوا منه مؤنثا لا من لفظه اعنى بالتاء ولا من غير لفظه اعنى فعلى

فيجب ان يكون غير منصرف قوله لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة يعنى قطعا الا نظر الى

الاستعمال ولا نظر الى اصل وضع الصيغة بخلاف رحمن فانه نظر الى الاختصاص في الاستعمال

بالله تعالى لا يصح فيه فعلانة واما بالنظر الى الوضع فحال رحمن فانتفاء فعلانة فيه مبهم بل

جانب المبهم بل جانب الموجود راجح لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء اغلب والحاق المشكوك

بالاكثر انسب لذا قال الفاضل الخ قوله تناسب هذا البحث قيل جاء الى ملك رجل اسمه حيان

فقيل للملك اينصرف حيان او لا ينصرف فقال الملك ان اكرمته فلا ينصرف والا فينصرف

ووجه قوله بان اكرمه فكانه احيا فيكون من الحى فلا ينصرف للعلمية والالف والنون وان لم

المحى ١ يكرمه فكانه اهلكه فكانه مشتقا من اى الهلاك فينصرف قوله ومن ثم اختلف في رحمن والذى

ع يترجح عنده صرفه وصرف كل ما شك فيه هل صرفته العرب ام لا لان الصرف هو الاصل فلا يعدل عنه

الا الدليل قال المحقق الشريف بعض المحققين فان قلت كيف تشتبه حال استعمال رحمن على هؤلاء الاعلام

من علماء اللغة والنحو اللغة والبيان حتى يتوافر هم فيه على المنقول ولم يكشف احدهم عن المعول

عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوا مستعملا فيما نقل من العرب الا معرفا باللام او مضافا او منادى

قوله كون الاسم الخ الغرض من هذا الكلام رفع ما يرد على ظاهر عبارة المصنف وان اضاف الوزن الى

الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى والوزن المختص بالفعل شرط اختصاص ذلك الوزن بالفعل وفيه

تكرار لا طائل تحته وحاصل الدفع ان الاضافة لمجرد النسبة والربط بينهما لا الاختصاص وهذا هو المراد

بقوله وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل اى نسب للفعل ويعد من اوزانه وان عد

من اوزان غيره فقوله وزن الفعل اى وزن منسوب الى الفعل فاخباره عنه بالخبر يفيد

الاختصاص الذى لم يفهم من المبتدا ولو ابدل الشارح لفظ يعد بينسب ويخصه لكان اظهر قوله

التشمير ٢ من التشمير وهو المرور حادا جعل على الفرس الجماح لحدادتها وسرعتها في السير قوله بلد

ع



لماء

لما في القاموس انه علم لبئر بمكة شرفها الله تعالى ومعناه الفعلي اشرف قوله وعثر لموضع
في القاموس هو ماسدة ومعناه الفعلي جعله راكبوة قوله وخصم لرجل قيل هو عمرو بن تميم ذا كبوة
ومعناه الفعلي الاكل اذ الاكل باقصى الاضراس وملاء الفم قوله واما نحو بقم وشلم
اه جواب هو ان بقم وشلم من اوزان الفعل انهما اسمان ولم ينقلا من الفعل الى الاسم لعدم
استعمالها فعلا وحاصل الجواب انهما اسمان عجميان نقلتا الى العربية والاختصاص المذكور شرط
بكون ذلك الاسم من اللغة العربية فلا يقدح وجود مثل هذه الامثلة في اختصاص وزن
الفعل بالفعل فهما غير منصرفين للعجمة ووزن الفعل فهما غير منصرفين للعجمة ووزن
الفعل قوله غير مختص بالفعل لوجوده في الاسم كثيرا نحو حجر وشجر ونحوهما بخلاف بناء
المجهول فانه لم يجئ في الاسماء الا الفاظ قليلة ملحقة بالعدم وهو الدئل على وزن الوعل والرئم
بمعنى الاست ودئل علما لقبيلة قوله الا بعض النحاة وهو عيسى بن عمر فانه منع من الصرف
ما كان منقولا من الفعل مستدلا بقول الشاعر انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة
تعرفوني قال بدر الدين ولا حجة فيه لانه محمول على ارادة انا ابن رجل جلا الامور وجربها فجملة جربها
جلا من فعل وفاعل محكي لا ممنوع من الصرف والذي يدل على ذلك اجماع العرب على صرف
كعسب اسم رجل مع انه منقول من كعسب اذا اسرع انتهى وسيأتي ضعف هذا الكلام انشاء الله تعالى في
باب النعت قوله او يكون غير مختص بقرينة المقابلة فان من هذا القسم فعل وجوده في
الاسم اكثر منه في الفعل لان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجيء منه افعل التفضيل ومن
الالوان والعيوب يجيء فعل فعلاء نحو احمر حمراء واعور عوراء وهما اسمان واما افعل الفعلي فلم يجيء
الا ماضيا من بعض الافعال الثلاثية كاخرج واذهب لا من كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصر والنظائر وهنا
المنع الخلو لا المنع الجمع فان النسبة بين الشقين عموم من وجه فتصادقهما في شمر واحمر وافتراقهما في يزيد
ويشكر قوله اي ولا وزن الفعل فهذا هو الظاهر لانه المذكور سابقا الا ان يراد انه من باب المجاز
فان وزن الفعل عبارة عن الهيئة الحاصلة للفظ من ترتيب الحروف والحركات والسكنات



وقد عبر عنها الشارح بالكون والهيئة من حيث هي ليس لها اول وآخر حتى يقال ان الزيادة في اوله
فلذا احترز الضمير عن اللفظ ليبقى النسبة محفوظة على حقيقتها واول ما كان اه وهو الاسم فانه له
اول لا حقيقة قوله اي مثل زيادة حرف وحرف زايد نشر على ترتيب اللف فالاول بالنسبة
الى وزن الفعل فان الزيادة صفة تعرض للحرف الزايد فتناسب وزن الفعل الذي هو هيئته
كما عرفت والثاني بالنسبة الى ما كان على وزن الفعل فهو عبارة عن القسم الذي هو مركب من الحرف
وفيناسب الحرف الزايد وغرض الشارح من هذا التفسير دفع الاعتراض الذي اورده الفاضل الهندي
بقوله فان قيل اول احمر مثلا هي الزيادة فيتحد الظرف والمظروف وحاصل الدفع اما اذا قدر زيادة
حرف فلان الزيادة صفة للاول في قولك الحرف الاول من احمر زايد فيجوز نسبة الصفة الى الموصوف بفي
كما تقول العلم في زيد اما اذا قدر حرف زايد فلان بين قوله اوله وبين الحرف الزايد عموم من وجه فان
الحرف الاول من الاسماء التي على وزن الفعل قد يكون زايدا كاحمد وقد يكون اصليا كنهشل
فان وزنه فعلل والامران اللذان بينهما عموم من وجه يجوز ان ينسب احدهما الى الآخر بفي كما يقال
البياض في المعشوق احسن من الياقوت في صفا فتامل في هذا المقام فانه من معارك الكتاب قوله
كزيادة اي مثل اه هذا التفسير ليوافق ما سبق قوله اي حال وزن الفعل اه نشر على ترتيب اللف
كما عرفت والحال من المضاف اليه لانه يمكن حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فانه اذا جاز قولنا
في اوله زيادة جاز قولنا فيه زيادة فهو من قبيل اتبع ملة ابرهيم حنيفا قوله لاختصاصها اه اي
لاختصاص هذه التاء المتحركة بالاسم فان الداخلة على الفعل هي الساكنة نحو ضربت قوله اذا سمي به رجلا
فانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل مع قبوله للتاء لكنه تقبلها على خلاف القياس اذ القياس ان
يلحق التاء للمؤنث دون المذكر وظني انه لا حاجة الى هذا التقييد لانه حال التسمية لا يقبل التاء اذ الاعلام
محفوظة عن التصرف بقدر الامكان انما يحتاج اليه لتصحيح النحاة ان ينصرف اربع لعدم اصالة الوصف ودفع
كلام الفاضل الرضي الذي تقدم قبل هذا مع الجواب عنه قوله واحترز بذلك اي بقوله مؤنثه
قوله بواحد من الجماعة المراد بالجماعة ما فوق الواحد فلا يرد انه يوجب ان لا ينكر المشترك بين اثنين و

هيئته — فانه — للاول — تفسير — حينئذ — قول



حقيقة

حقيقة التنكير في هذا القسم ان لفظ زيد موضوع لواحد شخص فاذا اريد المسمى بالزاء والياء
والدال صار اسم جنس متناولا لما يدخل فيه كل من سمى به فخرج عن العلمية قوله الوصف الاشتهار
قيد الاشتهار باعتبار الاغلب والا يجوز ان يؤول بوصف غير مشتهر بقرينة قوله اي ظهر يعني
ظهر من غيرها بل في ضمن بيان اسباب منع الصرف وشرائطها ولهذا اختار تبيين على بين قوله
استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي استثناء من حاصل الكلام لانه يؤول قوله لا تجامع مؤ
الا ما هي شرط فيه اي انه لا يجامع غير ما هي شرط فيه فنقول الا العدل ووزن الفعل مستثنى من
هذا المفهوم الذي هو حاصل الكلام فالمستثنى متعدد وكذا المستثنى منه اذا عرفت هذا علمت
ان ما ذكره الفاضل اللاري تكلف قوله كما في ثلث واحمر فانه في ثلث العدل وفي احمر وزن الفعل
وليس فيهما العلمية فلو كانت شرطا فيهما لم تنفك عنهما بحال قوله وهما متضادان اشارة الى
جواب سؤال وهو ان يقال اذا لم يكن العلمية شرطا في العدل ووزن الفعل فجاز ان يكون كلمة فيها
العدل والعلمية فاذا نكرت زالت العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل فيكون غير منصرف فاذا لم — ووزن الفعل
يصدق كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف فاجاب بان العدل ووزن الفعل متضادان لا يجتمعان بشهادة — ٤
التتبع والاستقراء فانك قد عرفت اوزان العدل وليس شيء منها على اوزان الفعل المعتبر في منع
الصرف هو كونه مختصا بالفعل او له زيادة كزيادته قوله اي لا يوجد شيء الخ هذا التفسير دفع
لما يرد على ظاهر عبارة المصنف لان الاستثناء فيهما مفرغ فالمستثنى منه المقدر اما شيء ما او سبب ما
من هذين السببين والاول خلاف الواقع اذ يوجد مع العلمية غيرهما من اسباب منع الصرف والثاني
يستلزم من اتحاد المستثنى مع المستثنى منه وتوضيح الصواب ان العدل ووزن الفعل اذا قيسا — الجواب
بالتحقق معها فاما ان يتحققا معا معها فيجتمع الاسباب الثلاثة او يتحقق معها احدهما فقط اما العدل
فقط فلتحققها مع العلمية احتمالان عند العقل الا ان الواقع في نفس الامر الشق الاخير اعني ما — او وزن الفعل فقط
يكون في ضمن احدهما فقط واما الشق الاول اعني ما يكون في ضمن مجموعها فمجرد احتمال عقلي
لا وجود له فالمستثنى منه المفهوم العام المنقسم الى الامرين وذلك العام المشار اليه بقوله اي — المفهوم



الامر الدایر بین مجموع اه هو وجود العلمیة مع هذین السببین لانه الذی کان دایرا بین هذین
الاحتمالین بنظر العقل والمستثنی هو احد هذین الاحتمالین بعینه هو ما فی ضمن احدهما فقط
وفائدة قوله وفائدة فقط التنبیه علی ان المراد احدهما الماخوذ بشرط لا ای بشرط انتفاء الاخر
لا الماخوذ لا بشرط حتی یشتمل مجموعهما بناء علی ان تحقق الامرین یتضمن تحقق احدهما فی
ضمنها الا انه مع تحقق الاخر لا مع انتفاء الاخر والمقصود هو الثانی لا الاول هکذا تحقق الاخر لا ٢
الکلام فی هذا المقام ولا تلتفت الی ما قال بعض اهل الحواشی فانه اشتبه شیء بالغواشی قوله من حیث
هو سبب فان الاسم الذی فیه العلمیة والتانیث مثلا اذا نکر ذالت علمیته بالذات واما التانیث
فباق الا ان وصف سببیته وکونه معتبرا فی منع الصرف یزول منه بزوال العلمیة فلذا قال لم یبق فیه
من حیث هو سبب واعلم ان اقصی ما یمکن اجتماعه من العلل العلمیة والتانیث والعجمة والترکیب
الالف والنون کما فی اذربیجان ویزول تاثیر الجمع بزوال العلمیة لان المشروط لا یوثر بعد زوال الشرط
قوله امر من صمت یصمت مثل نصر ینصر قوله امر غیر محقق لا یخفی ما فیه من اللطافة قوله
اصمت بکسرتین من صمت یصمت بکسر العین بان یکون قد جاء علی هذا وان لم یشتهر او من صمت
یصمت بضم العین لکن جاء امره بکسر الهمزة وان لم تشتهر هذه القاعدة قال الفاضل الخ علم للمفازة
سمیت بغلط اصمت بضمتین مبالغة فی شدة الخوف فیها بحیث یامر کل صاحبه بالصمت ولا یمکن
حفظ اللسان عن الغلط من غایة الاضطراب فاصمت غلط لا معدل انتهی ولا یخفی ان هذا الکلام
من قبیل الهزل قوله وخالف سیبویه الاخفش نقل عن القاموس ان سیب بالفارسیة هو التفاح
ومنه سیبویه ای رایحته وهو لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشیرازی ونقل انه کان صاحب
رغبة بالتفاح بحیث لو راه صدر عنه بلا اختیار صوت فجعل سیبویه لقبه یؤیده ذلک ما ذکر
من انه مرکب من اسم وصوت قوله ولما کان قول التلمیذ اه رد لما نقل الفاضل الهندی عن بعض
الشراح حیث قال قیل الاولی رفع الاخفش لان سیبویه استاذه ونسبة المخالفة الی الاستاذ غیر ملائم
لرتبته قوله لما ذکر من القاعدة اعنی قوله وما فیه علمیة موثرة اذا نکر صرف قوله لکونه

بمعنی



بمعنى كل فاذا قلت جاء القوم اجمعهم فمعناه جاء القوم كلهم سواء كانوا مجتمعين ام لا فوصفيته
ضعيفة بسبب غلبة الاسمية عليها والوصفية الضعيفة الزائلة لم يعتبرها سيبويه ولا الاخفش
قوله افعل اسما اى كالاسم الخالى عن الصفة كارنب وافضل فانك اذا قلت زيد افضل يخيل
الى السامع ان معناه زيد لقبه افضل فهو بعد التنكير منصرف بالاتفاق قوله وان كانت معه
من اه فان من نص فى الوصفية بحيث لا يكون لاحتمال الوصفية مجال فاذا سمى رجل بافضل من
فهو بعد التنكير غير منصرف بالاتفاق بسبب الوصفية ووزن الفعل فعلى هذا لابد ان
يكون مثل هذه الصورة مستثناة عن القاعدة المذكورة مع انه داخل فى المراد بنحو احمر ليكون
منصرفا عند الاخفش وغير منصرف عند سيبويه وليس كذلك بل غير منصرف بلا خلاف فلابد ان
يفسر بنحو احمر ما يكون الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرة ولم يكن معه فى اللفظ ما يكون نصا فى
وصفيته بعد العلمية كذا قال بعض الافاضل وظنى انه غير وارد لان مثل هذا غير داخل فى باب
احمر فان احمر على ما سيأتى قد زالت وصفيته الا ان سيبويه يعتبر ذلك الزائل بخلاف افضل من فان
وصفيته محققة بسبب من التفضيلية فان احدهما من الاخر قوله قد زالت بالكلية فان احمر
حال العلمية علم للذات يجوز ان يكون متصفة بالسواد فاذا انكر فالمراد به المسمى باحمر وان كانوا
كلهم متصفين بالسواد نعم اذا جعل مثل احمر علما للذات المخصوصة الموصوفة بالحمرة لم تزل الوصفية
عنه بالكلية امكن اعتبارها كما فى اسود وارقم قوله واما الاخفش اه قال الاخفش فى كتاب
الاوسط ان خلافه فى نحو احمر انما هو مقتضى القياس واما بالسماع فهو على منع الصرف قوله
وهذا القول اظهر فان المعدوم من كل وجه لا يؤثر قوله حكم واحد قيده به لجواز اعتبار المتضادين
فى حكمين مختلفين نحو اتانى وعيد الحوص من ال جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا فاعتبر
العلمية فى احوص من جهة منع الصرف والجمع على احاوص واعتبر الصفة فجمعه على حوص وذلك لان
احوص حال العلمية غير منصرف للعلمية ووزن الفعل والحوص ضيق فى مؤخر العين ثم جعل
رجل احوص وامرأة حوصاء جعل احوص علما فالشاعر جمع الاحوص فى حال العلمية تارة على

لـ وصفيته

فابن لـ

في لـ

بحوص



الخصوص اعتبارا للصفة الاصلية وتارة على الاحاوص اعتبارا للاسمية العارضة بسبب العلمية

وانما قلنا ذلك لان افعل الصفة يجمع على فعل وافعل الاسم على افاعل كاراقب قوله اى

باب غير المنصرف يعنى ان اللام للعهد قوله اى بصورة الكسر اعلم ان البصريين فرقوا بين الكسر

بلا تنوين بين الكسر بلا تاء وبين الكسر مع التاء فجعلوا الكسر بلا تاء من القاب البناء وعموا

الكسر مع التاء في الحركة الاعرابية والبنائية فالمناسب ان يقول ينجر بالكسر فاصلحه الشارح

بقوله اى بصورة الكسر قوله منصرف مط هذا الاطلاق وكذا الذى بعده في مقابلة المذهب

الثالث قوله غير منصرف مط هذا المذهب سخيف لان الحكم بعدم الانصراف مع زوال السببين

واحدهما بسبب اللام او الاضافة غير معقول فى مما للضابطة المتفق عليها في قوله وفيه ما

علمية مؤثرة اذا نكر صرف قوله هو التنوين الدال على التمكن وانما حذفوا الكسر تبعا له فليتامل

لانهما يتعاقبان في مثل غلام زيد فلو دخله الكسر لتوهم جواز دخول التنوين ايضا فحذف الكسر

تحقيقا لحذف التنوين والتنوين لا يمكن مع اللام والاضافة تبعا الكسر قوله المرفوعات

جمع وانما جمع ولم يات بصيغة الافراد مع انه الملائم لارجاع الضمير ولمقام التعريف لان

تعريف الرفع سابقا بقوله الرفع علم الفاعلية وتعريف المرفوع هنا يوهمان انحصار

المرفوع في نوع واحد وهو الفاعل فازال ذلك الوهم بايراد صيغة الجمع الدالة على تعدد

انواع المرفوع قوله لا المرفوعة لما ذهب الوهم من تصريف صيغة اسم المفعول الى

ان المرفوعات جمع مرفوعة قياسا على المفرد با جمع مضروبة ازال هذا الوهم بقوله لا المرفوعة

قوله لان موصوفه لما كان المدعى مشتملا على حكمين مختلفين بالايجاب والسلب

استدل عليهما بقوله لان موصوفه الاسم وهو مذكر فالاسم مرفوع لا مرفوعة قوله

ويجمع هذا الجمع اه يعنى يجوز ان يجمع بالالف والتاء صفة المذكر الذى لا يعقل من غير

اشتراط شئ جاز ان يجمع المؤنث قوله كالصافنات نقل عنه قدس سره الصافنات آخر كتاب ٤

من الخيل الذى يقوم على ثلث قوائم واقام الرابعة على طرف الحافر قوله وكالايام

الى ايام



الخاليات اى الماضيات يوقع الامر فى ايام خلونا اى مضين قوله الدال عليه المرفوعا

دلالة الجمع على المفرد قوله لان التعريف لما ذكره الفاضل الرضى حيث قال ذكر الضمير

مع رجوعه الى المؤنث اى المرفوعات نظرا الى خبر الضمير اعنى مالان المبتدا هو الخبر فيجوز

مطابقة المبتدأ المركلطا بقته للعود اليه انتهى وحاصل الدفع ان الضمير راجع الى المرفوع المدلول

عليه بالمرفوعات لان التعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد قوله اى اشتمل لان الكلام فى اسم ٧

مرفوعات الاسماء قوله اى علامة كون الشئ فاعلا اشار الى ان الياء فى الفاعلية مصدرية

قوله ان يكون موصوفا اى كالموصوف بها فان الحركات والحروف الاعرابية وان تكن اوصافا لم ٧

لكنها مشابهتها لعدم استقلالها وتبعيتها للاسم المعرب قوله ولا شك ان الاسم موصوف

بها اه لما كان فى معنى الرفع المحلى واشتمال الاسم عليه ورد ايضا فى هذا الكلام على الشارح الهندى حيث خفاء ٧

خصص المرفوع بما اشتمل على الرفع لفظا او تقديرا وعدم اعتبار الرفع المحلى بناء على انه لا يكون الا

فى المبنى والمرفوعات من اقسام المعرب وحمل البحث عن الفاعل اذا كان ضميرا ونظايره على التطفل و

الشارح نظر الى ان الفاعل واخواته كما يكون من الاسماء المعربة يكون من المبنيات بلا تفاوت والبحث

ايضا كما يكون عن الفاعل المعرب المبنى ايضا وكذا اخواته ولما كان المبنى يقع فاعلا وكل فاعل يكون عن الفاعل ٧

مرفوع فلا بد ان يكون المبنى مرفوعا فاعتبر تعريفه على وجه يصدق على المبنى المرفوع ايضا

وجعله مشتملا على الرفع المحلى ولا يجعل المرفوع قسما من المعرب بل نجعله قيد الاسم لجواز ان

يكون اعم منه فلا يلزم المحذور الذى هو باعث لتخصيص الفاضل الهندى قوله فمنه الفاعل جواب

شرط محذوف اى اذا عرفت هذا فنقول منه الفاعل قوله او مما اشتمل يرجح قرب المرجع

كما يرجح الاول موافقة لضمير هو قوله التى هو اصل الجمل وانما كانت اصلا لان الغرض العام

من الجملة هو الاخبار والفعل اصل فيه لانه لم يوضع الا للاخبار ولان التركيب فيها اشد وامتزاج

احد الجزئين وهو الفعل بالاخر اكثر ولانها تشتمل الخبر والانشا وضعا بجوهرها من غير حاجة

الى وسيلة خارجة بخلاف الاسمية فان انشائيتها بالادوات الخارجة عنها كقولك ازيد



قائم فان انشائيته هذه الجملة الاسمية انما هو بسبب الهمزة قوله ولان عامله اقوى يعني
المؤثر يقتضي قوة الاثر ووجه قوة عامله انه لفظي محسوس اعني الفعل بخلاف عامل المبتدا
فانه معنوي غير محسوس ولانه يغلب على عامل المبتدا اذا دخل على الابتدا نحو نسخ ابتدائيته ابتدائ
واعلم ان كون رافع الفاعل هو ما ذكرنا هو المشهور وذهب قوم من الكوفيين الى ان الفاعل
يرتفع باحداث الفعل وذهب خلف الاحمر الى ان العامل في الفاعل معنى الفاعلية وذهب
هشام الى انه يرتفع بالاسناد قال ابن فلاح ويرد ذلك ان العامل اللفظي مجموع عليه والمعنوي
مختلف فيه والمصير الى المجمع عليه اولى من المصير الى المختلف فيه فالمذاهب بعد اتفاقها المذهب
المشهور قوله وقيل اصل المرفوعات المبتدا وهو مذهب سيبويه واستدل عليه بدليلين
احدهما ان الاصل في المسند اليه التقديم لان المسند صفة من صفاته وحقها التاخير وهو
كذلك في باب المبتدا بخلاف الفاعل فان المسند اليه موخر وثانيهما ان المبتدا يحكم عليه بالاحكام
الجامدة والمشتقة نحو هذا حجر وهذا قائم بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق حقيقة
كان المشتق او حكما نحو زيد لم يحكم على الفاعل بالمصادر واسماء الفعل والظروف وليس شيء منها
مشتقا فاذا كان كذلك كان المبتدا هو الاصل لانه اكثر تصرفا ومدارا في الكلمات وفي الكلام
دلالة هذين الوجهين على المدعى نوع خفاء قوله اي اسم حقيقة او حكما فان قلت ما فائدة
تفسير الضمير بالاسم وتخصيصه بها ثم تعميم الاسم بما يتناول الحكمي والحقيقي قلت لما قيد كلمة
في ما تعريف الاسم المرفوع بالاسم بناء على ما سبق لا بد ان يفسرها في تعريف الفاعل الذي
هو قسم من المرفوع بالاسم ايضا وايضا لو لم يفسره بالاسم لصدق تعريف الفاعل على الذات
الذي هو معنى الفاعل مع ان الفاعل عند ارباب هذا الفن هو الاسم لا معنا وان كان الفاعل
في الحقيقة هو المعنى قوله ليخرج من الحد التوابع الفاعل فان اسناد الفاعل اليها بتبعية
الفاعل فانك اذا قلت جاء زيد العاقل اسندت الفعل الى زيد اولا وبالذات والى العاقل
ثانيا وبالعرض لانه عبارة عن الاول في المعنى وكذا البدل والمعطوف ولا ينافيه قولهم



المقصود

المقصود بالذات هو البدل والاول ذكر للتوطية لان ذلك المقصود من جهة المعنى وهذه
المقصود من جهة اللفظ فيقول بعض المحققين يخرج عن الحد بعض التوابع الفاعل غير
محقق قوله ذكره للمراد ان لا بد من اعتبار قيد الاصالة في تعريفاتها لاخراج توابعها قوله
بقى اول الى اخرى ليتناول الفاعل المعرف فاعل هذه الامور قوله واحترز به اه اعلم
ان الكوفيين لم يفرقوا في الاسناد بين قولهم يضرب فجعلوا زيدا في المثالين فاعلا فلا — ظ يضرب زيد
حاجة عندهم الى هذا القيد بل الواجب تركه واما عند البصريين فالفعل في صورة تقديم
الاسم عليه مسند الى ضمير الاسم والجملة الفعلية مسندة الى الاسم فالفعل ليس بمسند الى
الاسم والاسم مبتدأ لا فاعلا فلا حاجة في اخراجه عن التعريف الى قيد التقديم بل خرج بقيد
الاسناد الفعل لكن لما توهم دخوله في التعريف بسبب اسناد الفعل اليه ظاهرا كما زعم الكوفيون
او بواسطة ان اسناد الفعل الى ضمير الشيء اسناد الى ذلك الشيء في الحقيقة كما صرح به الشارح
اعتبر قيد التقديم لاخراجه قوله تقديمه عليه وجوبا لانه الفرد الكامل واللفظ اذا اطلق
ينصرف اليه قوله يخرج عندي عن تعريف الفاعل فانه يصدق على هذا الموصول الواقع مبتدأ
انه اسند عليه شبه الفعل مقدما عليه الا ان تقديمه عليه لغرض المبالغة والاختصاص فليس
واجبا بل جائز قوله نحو في الدار رجل فيصدق على رجل انه اسند اليه شبه الفعل اعني الظرف — ظ فيصدق
مقدما عليه وجوبا فيدخل في تعريف الفاعل وليس بفاعل قوله تقديم نوع اي تقديم الكل — ظ ضمن
الحاصل في ضمن جميع الافراد وليس التقديم في باب الخبر كذلك فانه هنا وجب تقديم هذا الفرد منه لمانع و
هو كون المبتدأ نكرة كما سيتلى عليك قوله اي اسناد لو اضعا حل الظرف على انه منصوب على
المصدرية لا سند لانه يلزم منه الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي وهو قوله وقدم عليه — ظ لا لان الاسناد
قال المصنف على جهة قيامه به لم قائما ليدخل فيه الفاعل الذي لا يقول به الفعل حقيقة نحو ضرب — يقبل ح
زيد ومات زيد ولم يقم زيد فان القيام بمعنى الاعتبار ليس موجود في الخارج والمؤثر امر
كذلك فليس لهما قيام حقيقي بالفاعل لكنهما اسند عليه على طريقة اسناد الفعل الى فاعله وهي صيغة



المعلوم فهما مسندان الى الفاعل على جهة القيام اى على طريقه وطريقته قوله كاسم الفاعل

اه فان زيد قائم ابوه بمنزلة زيد يقوم ابوه وفى التوا قوله كصاحب المفصل وتبعه الشيخ عبد ابوه ٧ ع

القاهر واكثر البصريين قال الفاضل الرضى خلافهم لفظى راجع الى انه هل بقى فى اصطلاح

النحاة فاعل ام لا وليس خلافا معنويا قوله اى مما ينبغى ان الاصل فى اللغة ما يبنى عليه شىء وفى

العرف بمعنى القاعدة الكلية كما يقال الاصل فى الفاعل ان يكون مرفوعا اى القاعدة الكلية

فيه الرفع وقد يطلق فى العرف ايضا على الاولى فيما ينبغى ان يكون عليه الشىء كما يقال الاصل فى الواو المضموم

ان تقلب تاء او ما يناسبها كما فى تراث والا فقد لا يقلب كما فى وجوه والشارح حمله على هذا المعنى لانه

لو حمله على المعنى الاول للزم من مخالفته مخالفة القاعدة ومخالفة القاعدة غير جائزة مع انه جوز

هنا ثم الاصل بهذا المعنى اما ان يراد به ما يتناول الواجب فيكون صورة وجوب تقديم الفاعل داخلا

تحت الاصل واما ان يراد به منه الاولى المنفك عن الوجوب فصورة وجوب تقديم الفاعل على خلاف الاصل

قوله ان لم يمنع مانع كقصد الحصر ونحوه مما ياتى فى باب وجوب تقديم المفعول على الفاعل ولو

ترك قوله ان لم يمنع مانع لكان حسنا لانه يوهم انه مع وجود المانع ليس الاصل فيه التقديم مع ان

اصل التقديم مطلقا ولهذا يقال فى قولنا ما ضرب الا زيدا الفاعل مقدم على المفعول رتبة قوله غلامه ٧ ع

الفعل المسند اليه وصف الفعل بكونه مسندا الى الفاعل تنبيها على ان المراد من الفعل هو المسند

لا معناه الاصطلاحى ليتناول بفاعل شبهه واولى الفعل لكونه مسندا الى الفاعل ولو قال والاصل الحكم ٧ ع

ان يلى المسند لكان اوضح واشمل قوله من غير ان يتقدم عليه فقط شىء من معمولاته فان تقدم واشمل ٧ لا

معمول الفعل على الفعل والفاعل لا يقدح فى اصالته كون الفاعل يلى فعله مثل زيدا ضرب قوله لا

لشدة احتياج الفعل اليه فانه علة لوجوده فاحتياج الفعل اليه احتياج المعلوم الى علته قوله المعلول ٧

فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلو لم يكن الفاعل كالجزء لم يكن فى ضربك مع توالى الحركات الاربع لان

المفعول فضلة ليس بجزء والفاعل جزء قوله وذلك غير جائز فالاولى جوازه لوروده فى كلام

الفصحاء قال حسان ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقال



غيره

غيرهم كساحلة الحلم الثواب بوده ... بنى نداه ذي الندى في ذرى المجد وقال غيرهما جزى

بنوه ابا الغيلان من كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار وقال غيرهم لما راى طالبوه مصعبا

فرعوا وكاد لو ساعد المقدور ينتصر الى غير ذلك كقوله يعني حلاها هند عن حيلتي و

البنات لعسن الرنح وكقوله الا ليت شعري هل يلومن غيره زهير اعلى ما جز من كل جانب

الى غير ذلك من الابيات ونحن حصرنا مواضع الاضمار قبل الذكر في كتابنا الموسوم بمنتهى النحو في مواضع

احدها ان يكون الضمير مرفوعا بنعم وبئس بابهما ولا يفسر الا التمييز نحو نعم رجلا زيد وثانيها

ان يكون مرفوعا باول المتنازعين العمل ثانيهما وثالثها ان يكون مخبرا عنه ومفسره خبره نحو

ان هي الا حياتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعني الا بما يتلوه واصله ان الحيوة الا حياتنا

الدنيا ثم وضع هي موضع الحيوة لان الخبر يدل عليها ويبينها رابعها ضمير الشان والقصة نحو قل هو

الله احد فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا خامسها ان يجر برب ويفسره التمييز نحو ربه رجلا

سادسها ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا سابعها ان يكون متصلا بفاعل مقدم

ويفسره مفعول موخر كضرب غلامه زيدا واما نحن فيجوز مطلقا لما عرفت قوله جزى ربه البيت

دعاء عليه الكلاب العاويات كاعب انضيتم الماشيا وقوله وقد فعل اي وقد فعل الله به هذا

الفعل وهذا الكلام تفاؤل عنه قوله بالوضع اعترض بعضهم انه اذا كان دلالة الاعراب على

المعاني بالوضع ولا شك ان الحركات الاعرابية الفاظ فيكون لفظا موضوعا لمعنى مفرد فيلزم ان

مرتبة يكون كل كلمة معربة والجواب لا يمنع كون الاعراب اللفظي كلمة وثانيا بان المعرب ما يكون مركبا

من اجزاء مترتبة في السمع والاعراب يسمع في اخر المعرب ان كان بالحركة ونفس الاخر ان كان بالحرف

قوله فلا يرد عليه ان ذكر الاعراب رد لاعتراض الشيخ الهندي حيث قال وكان يكفيه ان يقول واذا

انتفى القرينة اذ الاعراب من القراين وهذا الايراد مبني على انه اراد بالقرينة الامر الدال على المعنى

وليس كذلك بل القرينة هي الامر الدال على تعيين المراد باللفظ وعلى تعيين المحذوف فلم يكن الاعراب

مستغنى عنه فان معنى العبارة اذا انتفى الاعراب وانتفت القرينة الدالة على الاعراب لسقاطه

ای من غير قصد من المتكلم

اسم قوله متصلا بالفعل الاولى ان يقال قوله بالفعل ليتناول المتصل بشبه الفعل واسما
الافعال فانه ايضا يجب تقديمه قوله فلما فات الاتصال الا انفصل يعني لو قدم المفعول المذكور
بعد الفعل على الفاعل المتصل يلزم انفصال الفاعل قوله مع جواز ان يكون عمرو مضروبا
لشخص آخر قال الفاضل اللاري هذا ظاهر في المثال المذكور ونظايره مما كان الفاعل خاصا
اما اذا كان عاما فلا نحو ما ضرب احد الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا
له والجواب انه اذا كان الفاعل عاما فلا يكاد يوجد مثال صادق لبداهة كذب حصر ضاربية
كل احد في زيد والكواذب لا يعترض بها على القواعد الادبية ولا يصح الا اذا خصص الاحد بجماعة
معينة وح يجري فيهما ما يجري في المثل المذكور في الشرح واما دعوى ظهوره فيما اذا كان الفاعل
خاصا فغير مستقيم لانه لا يصح في مثل ما خلق الله على احسن الصورة الا يوسف ان يقال المقصود
حصر خالقية تعالى في يوسف مع جواز ان يكون مخلوقا لغيره فكذا في نظاير هذا المثال ودفع الشبهة
ان المراد بجواز كون المفعول لفاعل آخر الجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة القصر في مثال الشرح
تمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول ولا تمنع كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع
انما ياتي فيما ياتي كمثال يوسف من خصوص المادة فلا ينافي دعوى الجواز قوله قصر الصفة قبل
تمامها يعني ان ضاربية زيد صفة قصر تعلقه على عمرو فلو قيل الا عمرو قبل ذكر زيد يلزم قصر
الصفة قبل تمامها قوله فيفيد انحصاره لان الاحتمال المذكور فيما بعد الا انما يكون في الفاعل
اذا ذكرت مفعولا خاصا نحو ما ضرب الا زيد كذا يكون في المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا نحو
ما ضرب الا زيدا اما اذا لم تذكر المفعول والفاعل او ذكرتهما عاملين فليس فيما بعد الا احتمال
المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو ما ضرب الا زيد وما ضرب احد الا زيد في الفاعل وما ضرب احد الا
زيدا في المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا او مفعولا معا عامين نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا
او قدمتهما عامين ولم تذكرهما نحو ما ضرب الا زيد عمرا اي ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وفي
المستثنيان غير محتملين اذ ليس هناك غير ذلك مفعول العام شيء يتعلق به الفاعل المستثنى



كا

المطلق مقصور على عمرو والضارب المطلق مقصور على زيد والجنس مفهوم بتر م

كما كان حين ذكرهما خاصين فيكون فيما ضرب الا عمروا زيد المضروب به عمرو ونريد ذلك غير
المعنى الذى اردناه هذا مع ان استثنا شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جايز مط عند
الاكثرين لضعف اداة الاستثنا اذ الاصل فيه الا وهى حرف فلا يستثنى بها شيئان لا على
وجه البدل ولا على غيره فلا تقول على البدل ما سخى احد بشى الا عمرو بدرهم ولا تقول فى
غير البدل ما سخى احد بشئ الا عمرو الدنيا ويجوز مط عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا
ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين منهما جاز نحو ما ضرب احد احدا الا
زيد عمروا وذلك لان الاسمين بكونهما بدلين مما قبل الا كانهما واقعان موقع لا ابدال
منهما اى كانهما وقعا قبل الا وليست بمستثنين فكانك قلت ضرب زيد عمروا ومثل هذا
عند الاولين بدل ومعمول عامل مضمر من جنس الاول لا بدلان والتقدير ما ضرب احد احدا
احدا الا زيد عمروا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمروا او كان احدهما
مذكورا دون الاخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنى
لم يبدلا منهما نحو ما ضرب احد بشئ الا زيدا السوط لم يجز لان المستثنين اذ ليسا كالواقعين
قبل الا وهى تضعف عن استثنا شيئين الا على الوجه المذكور فان استدل من اجازه مط
بقوله وما نرىك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادى الراى فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير
وما نرىك اتبعك احد فى حالة الا اراذلنا فى بادى الراى اى بلا روية فلغيرهم ان يعتذروا
بانه منصوب بفعل مقدر اى اتبعوا فى بادى الراى وبان الظرف يكفيه رايحة الفعل فيجوز فيه
ما لا يجوز فى غيره واذا اردت فى اصل المسئلة اعنى ما ضرب الا عمروا زيد ان زيدا مقدم معنى
وليس بمستثنى وان المراد ما ضرب زيد الا عمروا فالمعنى لا ينعكس الا يلزم استثنا شيئين باداة
الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا فى مواضع خاصة ليس
منها كذا افاد العلامة الرضى قوله الرافع للفاعل فى هذا التوصيف اشارة الى ان المراد
من الفعل العامل لا الفعل الاصطلاحى اذ ليس رفع الفاعل من خواصه فيدخل فى القاعدة



شبه الفعل العامل في رفع الفاعل قوله اي حذفا جائزا اشارة الى ان جوازا مصدر
بمعنى اسم الفاعل ونصبه على المصدرية باعتبار موصوفه الذي هو الحذف قوله وانما
قدر الفعل دون الخبر الغرض من هذا دفع اعتراض الفاضل الرضي حيث قال الظ ان زيد الخ
مبتدأ لا فاعل لان مطابقة الجواب للسؤال اولى مما اجاب به الش فهو جواب ظاهري وان شئت
الجواب الحقيقي فاستمع لما يتلى عليك فنقول ان من قام جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة
تقديره اقام زيد ام قام عمرو ام قام بكر الى غير ذلك لان الاستفهام بالفعل اولى لانه يدل على الزمان
المتجدد المتغير فيقبل الاستفهام عند هل تغيره لا بخلاف الذات الثابتة كزيد ونحوه فلما ضمن
من معنى الاستفهام قطعا للمسافة التطويل يجب تقديمه لذلك فكان دالا على ذات الفاعل صار
الجملة اسمية لتقديم المسند اليه في الظ فقد روعي المطابقة معا لحقيقة دون الصورة قوله
تعلق بمضارع فان تعلقه بكي المقدر لا بد له من زيد قوله على غير القياس اذ القياس مطيحا
قوله جائني رجل اي زيد فانك لو قلت جائني رجل لكان فيه ابهام بدون ذكر مفسر عنه زيد فلذا
قوله وان استجارك احد فاجره قوله بلا بدله من الفعل نسب الى الاخفش جواز وقوع الاسمية بعدها
بشرط كون الخبر فعلا فالمثال اذن على مذهبه ليس من قبيل ما نحن فيه قوله اي الفعل والفاعل
اه اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت عند الكسائي كما يجيء في التنازع قوله لعدم قيام ما يؤدي
مؤداه اه لان نعم قرينة تدل على لفظ الجملة المحذوفة ولفظ الجملة تدل على معناها فلا يؤدي مؤدى شيء
الجملة والحذف الواجب لا بد له من شيئين القرينة وما يؤدي مؤداه فان المفسر في الاية هو الثاني
وحرف الشرط هو الاول فتامل قوله ليكون الجواب مطابقا للسؤال وايضا يلزم تكثير الحذف
بسبب حذف الجملة الاسمية الكبرى والفعلية الصغرى قوله واقتصر على الفعل يجوز ان
يراد بالفعلين العاملين على طريقة تغليب الاكثر على الاقل او الاصل على الفرع لكن ينبغي ان يقيد
العاملان بغير المصدر اذ في نحو اعجبني ضرب وقتل زيد لا يصح فيه التنازع اذ لا يمكن فيه الاضمار
لانه مصدر قوله في اكثر من فعلين مثل ما ورد في الدعاء من قوله اللهم صل على محمد وآل محمد

كما صليت

متن التنازع

كما صليت وباركت ورحمت وترحمت على ابرهيم وآل ابرهيم فان اعملت الفعل الاخير كما هو
مذهب البصريين اضمرت الفاعل في الافعال السابقة وكذا العكس قوله اذ المتقدم عليهما
والمتوسط اه هذا رد لقول بعض الشارحين حيث جوز التنازع في صورة التقدم عليهما
اذا كان النزاع ايضا في صورة المفعولية وفي صورة المتوسط بينهما اذا كان النزاع ايضا
في المفعولية والاول اقتضى الفاعل والثاني المفعول والشيخ الرضي جوز الصورة الاولى من
هاتين الصورتين ونحن قد نقحنا كلامه في بعض تعاليقنا على الشرح بما حاصله ان طلب
الفعلين لذلك المفعول المقدم على السوية ولا يرجح الاول بقربه اذ لو كان القرب علة موجبة
او مرجحة لكان في صورة وقوعه بعدهما معمولا للفعل الثاني فقط ولم يقع فيه نزاع بين الفريقين
وهذا الكلام بعينه جار في صورة التوسط فلا تغفل قوله نحو ما ضرب واكرم الا انا هذا اذا
كان المتنازع فيه مرفوعا منفصلا اما اذا كان منفصلا منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت
الا اياك ففيه تنازع وتحذف المفعول مع الامن الاول مع اعمال الثاني او من الثاني مع اعمال
الاول اذ المفعول يجوز حذفه لا الفاعل وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو مررت وتعديت
بك نعم على هذا يجوز التنازع في المضمر المنفصل المنصوب والمجرور لا سيما اذا تقدم ذلك الضمير
على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت وبك مررت وتعديت فقول المص ظاهرا غير وارد وهو
قوله لا يمكن قطعا اي رفع النزاع باعمال الاول او الثاني قوله لانه ح هذا التعليل
انما يجري في الضمير المنفصل المقترن بالا كالمثال المذكور اما اذا كان ضميرا منفصلا بدون
الا نحو زيد عمرو ضاربه مكرمه هو واقائم او قاعد انت فغير جار فيه فالدليل خاص والمدعى
عام والحق جواز التنازع في مثل هذا قوله فقد يكون الفاء جزاء الشرط والجملة جزائية و
يجوز ان يكون الفاء للاعتراض والجملة معترضة والجزاء قوله فان اعملت الاول ان كان
ويختار بالواو على ما في اكثر النسخ وقوله فيختار ان كان بالفاء على ما في بعض النسخ قوله في
الفاعلية اه واعلم ان التنازع الفاعلية اما باختيار مذهب من جعل مفعول ما لم يسم فاعله

في مفعول ما لم يسم فاعله داخل في التنازع



او بتعميم الفاعل اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا قوله في المفعولية ينبغي ان يعم المفعول
ايضا ليشمل التنازع الواقع في الحال في نحو زيد جاء وضربت عمرا راكبا قوله وليس هذا في ٢
قسما ثالثا لان قاعدة المقسم في كل قسم ان يكون مقيدا بالوحدة فكانه قال التنازع من
حيث انه قسم واحد يكون في الفاعلية اه وهذا المتنازع فيه ليس قسما واحدا من التنازع
بل اجتماع قسمين فهو خارج عن المقسم قوله يعني قد يكون اه اشار بهذا التقدير الى
حالية مختلفين في الذي الحال والعامل وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير المستتر في قوله
فقد يكون لرجوعه الى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لا لنفس
الضمير كما يتبادر منه لان الضمير لا يعمل ولو رجع الى المصدر قوله المتنازع فيه واحدا اي اسما
واحدا قوله على وجوه كثيرة وهي ستة عشر وجها صرح الشارح باربعة منها في الامثلة الاربعة
واشار الى اربعة اخرى بقوله وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر فيه مرفوعا وترك ثمانية اخرى
مجموعة بحسب مقتضى الفعل الاول المفعول والثاني الفاعل قوله النحاة البصريون ليس
المراد من البصريين ان يكون جميعهم من البصرة بل لو كان بعضهم من البصرة ومعظمهم اخرون يسمى
فكيف ٢ كلهم بصريين فلا يرد ان الكسائي كوفي فيكون عده من البصريين قوله مع تجويز اعمال الاول
اشارة ٢ الى ان المراد بالاختيار هو الاختيار بطريق الترجيح لا بطريق القطع والجزم قوله وبدا بما يتبع
ذكره هنا عقيب لم يختار البصريون لان قوله فان اعملت نشر على ترتيب اللف فليس فيه ابتدا
بمذهب البصريين ونحن اخترنا هذا المذهب في تعليقاتنا على شرح اللباب واعترض واستدلنا
عليه باثني عشر دليلا قوله وللزوم التكرار اه يعني ان في معمول الفعل الاول عند اعمال الثاني
ثلث احتمالات الاضمار والحذف والذكر فاختار الاضمار لجوازه في العمدة ولم يختار الحذف
لانه يلزم حذف الفاعل من غير ان يسند شيء مسنده ولم يختار الذكر للفاعل لانه يوجب تكرارا
في اللفظ قوله دون الحذف صرح به ليرتبط عليه قوله خلافا للكسائي قوله ويظهر اثر
الخلاف اه اي يظهر الفرق بين الحذف والاضمار في التثنية والجمع والتانيث واما في المفرد



فلا فرق

فلا فرق نحو ضربني واكرمت زيدا والش اكتفى بمثال التثنية لحصول المقصود قوله وجاز
الجملة اعتراضية ذكرت البنا قول الفراء قوله تشريك الرافعين وتشريك الناصبين
ايض وقد نقله عنه بعض الشراح الرسالة واشار اليه شيخنا المحقق الشيخ حسن في المعالم
الا انه غير مشهور عنه كاشتهار تشريك الرافعين فلذا انكره استادنا العلامة على شيخنا
المحقق في حواشي المعالم قوله او اضماره بعد الظ يعني يروى عنه ايضا عند اقتضائهما الفاعل عل
اعمال الثاني واضمار الفاعل في الاول بعد الاسم الظ كما في صورة تاخير الناصب يعني اذا اقتضى الفعل
الثاني المفعول والاول الفاعل يروى عنه ايض باعمال الثاني واضمار الفاعل في الاول بعد الاسم
فشبه الصورة الاولى المروية عنه بالصورة الثانية المروية عنه ايض ومثل الش عليها صورتي
اعمال الثاني واضمار الفاعل بالاولى بعد الاسم الظ بالمثالين المذكورين قوله في بعض نسخ
المتن اي الرواية التي حمل الش عليها عبارة المتن فلا يرد ما اورد في بعض الحواشي من ان عبارة
المتن مجملة يمكن تطبيقها على جميع الروايات عنه قوله ان استغنى عنه مثل ضربت و
اكرمني زيدا لا تقول ضربته واكرمني زيد قال المالكي يجوز ذلك على قلة قوله نحو حسبني
منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فان حسبني وحسبت تنازعا منطلقا الاخير واعمل فيه
حسبت فوجب اظهار مفعول حسبني وهو منطلق الاول قوله ولا يجوز حذف احد مفعولي
باب حسبت اي اذا كان المفعول الاخر مذكورا على ما هو المشهور وذلك لكون مضمون
المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول
الثاني مضافا الى الاول اي علمت قيام زيد وجوز بعضهم حذف احد مفعولي باب علمت عنه ٧
قيام القرينة لان كل واحد منهما في اللفظ منصوب براسه ظاهر في المفعولية كباب اعطيت
وقد جاء ذلك في القرآن والشعر قال الله تع ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من
فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم فحذف اولهما وقال الش لا تخلنا على غرائك انما
طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلاء فحذف ثانيهما قوله ولا يخفى انه جواب



سؤال تفريعي ان شرط التنازع ان يصح اعمال كل واحد في الواقع بعدهما وههنا ليس كذا اذ لفظ منطلقا لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا للفعل الثاني لكونه مفردا او كون المفعول في الثاني مثنى وكذا منطلقين لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا لحسبني للتخالف بينهما والجواب في قوله خالف المفعول الاول وهو غير جائز لانهما مبتدأ وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع التذكير والتانيث واجب قوله وذلك لان لو لامتناع الشئ لامتناع غيره فلزم كون المثبت في سياقها وفي سياق جوابها منفيا والمنفي فيهما مثبتا اذ امتناع النفي اثبات وامتناع الاثبات نفي فيكون السعي لادنى معيشة منفيا اذ هو مثبت في سياق لو ولو وجد ولم الطلب في قليل لكان طلب القليل مثبتا اذ هو منفي في سياق جوابها وهما اي السعي لادنى معيشة وطلب القليل واحد في المعنى فيؤدي الى اثبات شئ ونفيه في كلام واحد عن الفارسي ان واو ولم الطلب للحال وح لم يلزم ثبوت الطلب للقليل اذ تقديره لو كنت ساعيا المعيشة دنية كفاني قليل مع اني غير طالب له فيصير من باب التنازع فاقتضى وجوب اعمال الفعل الاول لانه عدل من اعمال الفعل الثاني مع امكانه الى الاول على ضعف هو حذف الضمير من ولم اطلب لولا ان اعمال الاول اما اغتفر حذف الضمير لكنه محتمل غير منصوص والمحتمل لا يصلح حجة لاثبات متنازع فيه قوله او مفعول فعل او شبه فعل في هذا التعميم رد على الشيخ الرضي حيث قال اي مفعول الذي ما لم يسم فاعله وكانه حمل الفعل على العامل اذ انه ذكر الاول قوله كل مفعول ايراد لفظ كل في التعريف مع دلالتها على الافراد والمقصود في مقام التعريف هو الحقيقة والماهية غير ملايم الا ان الادباء والاصوليين لم يتحاشوا عن ذلك قوله وانما اضيف الى المفعول اي انما اضيف الفاعل الى المفعول في قوله فاعله مع ان الفاعل انما يضاف الى الفعل نحو فاعل الفعل قوله الفاعل الملابسة كون الفاعل فاعلا للفعل وذلك الفعل وذلك الفعل متعلق بالمفعول فلاجل هذه الملابسة والمناسبة اضيف الفاعل الى المفعول قوله

لجعل مدخوله اخر وذلك لان لو

انه ينبغي ان يكون الجواب الطلب للقليل ثم [illegible]

مفعول ما لم يسم فاعله

اذا



اذا كان عامله فعلا بقرينة قوله ان تغير صيغة الفعل فتركه ما كان عامله شبه الفعل بالمقايسة فشرطه اذا كان شبه الفعل ان تغير صيغة شبه الفعل الى الاسم المفعول قوله اى الماضى المجهول قال الفاضل الهندى وهذا من باب ذكر العلم وارادة صفة المشهور نحو لكل فرعون موسى اى لكل جابر عادل قائم وفيه نظر فان الصفة المشتهر بها فعل هو الماضى المجهول من الثلاثى المجرد لا الماضى المجهول مطلقا فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل فى معنا فعل ونحوه قوله فيتناول مثل افتعل لما اولنا قوله صيغة الفعل الى فعل ويفعل بما ترى فيتناول ما كان خارجا قبل التاويل قوله من باب علمت المراد به الفعل او شبه المتعدى الى مفعولين الاول منهما مسند اليه والثانى مسند فهيدل عليه تعليله فلا ينحصر فى افعال القلوب بل يتناول مثل قولنا جعلت زيدا فاضلا واعتقدت عمروا شاعرا ونحو ذلك قوله بخلاف نحو اعجبنى خ جواب سؤال تقديره ان كون الشئ مسندا ومسندا اليه جايز وواقع فى مثل اعجبنى ضرب زيد فان المصدر بالنسبة الى الفعل مسند اليه لانه فاعله وبالنسبة الى المضاف اليه مسند لان المضاف اليه فاعله معنى فهو من باب اسناد المصدر الى فاعله وحاصل الجواب ان الممتنع اذا كانا تامين وهذا اسناد المصدر الى ما بعده غير تام لان الكلام لا يتركب من المصدر وفاعله فرد الفاضل ههنا له
الرضى تعليل القدماء امتناع قيام المفعول الثانى مقام الفاعل وهو التعليل الذى ذكره الشارح بهذا المثال مردود وانما المتاخرين قالوا لا يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قائم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر فى الاصل قال الفاضل الرضى والذى ارى انه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس مرتفع نيابته
مع الزام كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا فى الاصل بعد ما كان مبتدا فلا يجوز فى نحو علمت زيدا اياك مع اللبس تقديم الثانى على الاول فاذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل وهو فى مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلى الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فتقول علم زيدا ابوك والمرفوع



ثاني المفعولين انتهى والذي اختاره انما اختاره هذا الفاضل ومنعهم كون الشي مسندا
ومسندا اليه ممنوع ومعارض بجواز كون الشي مضافا ومضافا اليه كغلام في قولك فرس
غلام زيد قوله فات النصب والاشتغال فات النصب بسبب جعله مسندا اليه مرفوعا و
فات الاشتغال بسبب نفي تاثير النصب المشعر بالعلية فلا يرد ما قيل ان ذكر النصب مستدرك
قوله بخلاف ما اذا كان مع اللام فان المشعر بالعلية وكونه مفعولا له هو اللام وهو لم يتغير
قوله تعين اي المفعول به له واجاز الاخفش والكوفيون اقامة غيره مع وجوده ومنه قراءة
ابو جعفر ليجزي قوما بما كانوا يكسبون ومثلها قول الشاعر ولو ولدت فقيرة جرو كلب لسب
بذلك الجرو الكلابا فاقام قوله بذلك مقام الفاعل مع وجود المفعول به اعني الكلاب وقول الاخر
اتيح لي من العدى نذيرا به وقيت الشر مستطيرا قوله والاول من باب اعطيت وكذا المفعول تدبر ٧
الاول من باب علمت اولى من الثاني لان الاول عالم والثاني معلوم قوله على ما هو الاصل
فيهما وهو كون المبتدأ مسندا اليه وكون الخبر مسندا الى المبتدا وهذا انما يتم في القسم الاول
منه قوله في العامل المعنوي وهو الابتداء فانه اقتضاهما فعمل فيهما وفسر الابتداء بتجريد
الاسم عن العوامل للاسناد ويكون معنى الابتداء في المبتداء الثاني اعني الصفة تجريد الاسم عن
العوامل لاسناد الشي واعترض بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر ورد بان العوامل في كلام
العرب علامات لا موثرات وفسر الجزولي الابتدا بجعل الاسم صدر الكلام تحقيقا او تقديرا
للاسناد اليه او لاسناده فسلم من الاعتراض بان التجريد عدمي وهذا المذهب وهو كون الابتدا
عاملا فيهما مذهب الزمخشري والجزولي وهذا الذي رجحنا في كتابنا الموسوم بمفتاح اللبيب
وذهب سيبويه الى ان الابتدا عامل في المبتدا والمبتداء عامل في الخبر وقال الكسائي والفراء
هما يترافعان واختاره الفاضل الاسترابادي وقال بعضهم المبتدا اذا كان اسما يرتفع
باسناد الخبر اليه وقال بعض الكوفيين المبتدا اذا كان اسما يرتفع بالضمير العايد من الخبر
اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد ايضا وذهب العلامة الشيرازي الى ان الابتدا عامل



في المبتدا

في المبتدأ وهما عاملان في الخبر وجميع هذه المذاهب ابطلنا في كتابنا المذبور بدلايل ذكرها يوجب التطويل قوله اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اشار بهذا الكلام الى ان حقيقة التجريد غير مرادة هنا بان وجد فيه العامل اللفظي ثم جرد عنه فانه غير لازم ولكن لما كان اللايق في المعربات وجود العامل اللفظي عبر عن عدم وجوده بالتجريد قوله العوامل اشار به الى ان المراد عدم وجود العامل اللفظي فيه بطريق السلب الكلي لا رفع الايجاب الكلي كما يتوهم من ظاهر الجمع اي العوامل والمراد بقوله اصلا ان لا يوجد فيه العامل لا لفظا ولا تقديرا قوله ما يكون مؤثرا في المعنى وذلك لان انظم ان المؤثر لفظا مؤثر معنى فلا يخرج عن تعريف المبتدا مثل بحسبك زيد فان تاثير عامله ليس الا في اللفظ لانك لو حذفته وجدت المعنى باقيا على حاله بخلاف حذفك ان مثلا من قولك ان زيدا قائم لفوت التاكيد المدلول عليه بان واشار بقوله فكانه الى بعده قوله كفر شيئ فانك اذا قلت قرشي عندكم كان معناه المنسوب الى قريش عندكم اه قوله كما ولا وكذا ان النافية في قولك ان ضارب الا زيدا قوله وما ومن نحو ما ضارب زيد ومن ضارب زيد على ان يكون ما ومن الاستفهام مفعولين لضارب فان لو فعته بعد النفي لكان افيد لانه يندرج فيه ما وقع بعد كلمة غير نحو قول الشاعر غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن على وجه وانما قلنا ذلك لان فيه وجوها احدها غير ان مبتدا لاخبر له بل لما اضيف اليه مرفوع يغني عن الخبر وذلك لانه في معنى النفي والوصف بعده مخفوض لفظا وهو في قوة المرفوع بالابتدا فكانه قيل ما ماسوف على زمن ينقضي مصاحبا للهم والحزن فهو نظير ما مضروب الزيدان والنائب عن الفاعل الظرف وثانيهما ان غير خبر مقدم والاصل زمن ينقضي بالهم والحزن غير ماسوف عليه ثم قدمت غير وما بعدها ثم حذف زمن دون صفته اعني ينقضي بالهم فعاد الضمير المجرور بعلى على غير مذكور فاتي بالاسم الظاهر مكانه وثالثها انه خبر المحذوف ماسوف مصدر جاء على مفعول كالميسور والمراد به اسم الفاعل والمعنى انا غير اسف على زمن هذه صفته وفيه مفعولين



اتّ مآ ارتكاب خلاف الظ والاولى عندى فى التعبير عن الوجه الاول ان يق انّما سوف من القسم
الثانى للمبتدا وانتقل اعرابه الى غيره بسبب كونه مضافا اليه قوله فخير نحن اخوه اذا الداعى
بالاول المثوب قال لانّما قوله لم يجز تثنيته لما سيأتى انته ثم من انّ الفعل وشبهه اذا اسند الى
الظ لايثنى ولايجمع قوله واقائم الزيدان واعلم انّى رايت فى الصّفة الواقعة بعد حرف
النّفى والالف الاستفهام مذهبا عجيبا نقلته فى كتاب الفوايد وهو انّ الصّفة فى
اقائم الزيدان ونحوه خبر حذف مبتداه واقيم المظهر مقام مضمره والتقدير اقائمان الزيدان
الزيدان فالزيدان الاوّل مبتدا والثّانى تكرير وقائمان خبره فحذف المبتداء اعنى الزيدان
الاوّل للدلالة الثّانى عليه ثم حذف المضمر الذى فى قائمان وعلامة الالف واقيم المظهر اى
الزيد الثّانى مقامه فصار اقائم الزيدان وهو غير بعيد من الصّواب لان غاية مافيه حذف
المبتدا مع القرينة واقام المظهر مقام المضمر وهما شايعان وعلى المذهب المشهور يلزم القول
المسند بانّ النّكرة مبتدا مع وجود المعرفة والقول بانّ الصّفة مبتدا مع وجود الذّات والقول بانّ المسند
مبتدا مع وجود المسند اليه وكلها ظاهرة البطلان وكان المحقق الشّريف يزيف المذهب
المشهور ويقول هذا بالحقيقة قول بوجود المبتدا بدون الخبر وانّما الجاهم اليه المضطرار
قوله المغايرة للصّفة المذكورة وجه المغايرة انّ الصّفة السابقة رافعة لظاهر بخلاف
ما هنا فانها رافعة لظاهر ومضمر وايضا تلك واقعة بعد النّفى والاستفهام قوله
هى المسند الى المبتدا فتخرج الصّفة لانها هو المبتدا لكنها مسندة الى فاعلها السادّ مسدّ خبرها
قوله او يجعل الباء بمعنى الى قال فى الحاشية فكان النكتة فى تغير العبارة ان لايشتبه بالمسند
اليه المذكور فى تعريف المبتدا ولم يظهر لقوله به فائدة والا لاحاجة اليه قوله ليسند
الى شئ كما فى القسم الثانى من المبتدا او يسند اليه شئ كما فى القسم الاوّل منه قوله اى ما
ينبغى ان يكون المبتدا عليه سواء تحقق هذا فى ضمن الوجوب او بلا اولوية فعلى هذا يجوز
ان يراد بالمبتداء ما يطلق عليه المبتدا شاملا لقسمية فان القسم الثانى من المبتدا يجب



تقديم

تقديمه على ما هو شانه مسند الخبر اعنى الاسم الظ ويجوز ان يراد القسم الاول فقط اذا كانت
الاصالة بمعنى الاولوية الغير البالغة الى حدّ الوجوب قوله لانّ المبتدأ ذات اه فان قيل هذا
الدّليل جار فى الفاعل فينبغى ان يكون اصله التقدّم على الفعل والجواب ان تقديم الحكم
فى الجملة الفعليّة لكونه عاملا فى المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول قوله مكانه
قال اى الامرين فالرّجل والمراة مبتدأ ان قد تخصّصا بانّهما فردان للاحد المعلوم كونه
فى الدّار المبهم حصوله فى اىّ الفردين وهذا التّخصيص كما انّه حاصل للمتكلّم حاصل للمخاطب ايضا
لانّ الخبر لرجل معلوم له انّه فى الدّار وهو مستفهم عن تعيينه فعلم انّه ينبغى له التّعيين فى
الجواب فاندفع ما ذكره الفاضل الرّضى من انّ هذه التّخصيص عند المتكلّم والنّافع التّخصيص عند
المخاطب الا انّه يلزم ممّا ذكره الشّ امتناع ارجل فى الدّار لعدم لفظة ام التى تدلّ على ثبوت العلم
لاحدهما عند المتكلّم فالاولى ان يقول المجوّز لذلك وقوعها فى سياق الاستفهام وذلك لانّ
النكرة فى سياق فى تاويل المعرفة اذ المعنى اهذا الجنس فى الدّار ام ذلك الجنس وليس المراد واحد
بعينه او لا بعينه قوله وتعينت وتخصّصت اه الغرض من هذا التّحقيق دفع اعتراض المحقّق
الرّضى وحاصله ان لا تخصيص هنا لان معنى العموم ضدّ معنى الخصوص فكيف يحصل الخصوص مع
العموم وكيف يوصف الاحد بالعموم والخصوص جميعا وحاصل الجواب انّه انّما يلزم الجمع بين الضدّين
لو اريد بالتّخصيص هنا التفرّد الذى هو ضدّ العموم والشّمول وليس كذلك بل المراد تقليل الابهام
والشّيوع الحاصل فى النّكرات وهنا كذلك لانّه لما نفى عن كل واحد من جميع النّاس ان يكون
خيرا من المخاطب بقى للسّامع اشتباه انّما يكون اذا اراد واحدا من الجماعة من غير تعيين لان الاشتباه
فيشتبه على السّامع ان ذلك الاحد من هو فالتّخصيص هنا يحصل بالعموم بهذا الطّريق فلا
يلزم الجمع بين الضّدّين قوله تمرة من جرادة نقلته اهل السّنّة عن عمر وابن عبّاس خير
ونقلته الشّيعة عن الامام جعفر بن محمد عن ابائه ع فى تعيين فدية الجرادة اذا قتله
محرم والمراد ان فديته اى تمرة كانت والحكم ليس مقتصرا بتمرة دون تمرة قوله

اذ يبسته



اذ يستعمل في موضع آه لانه كان في الاصل فاعلا لاهر قدم لافادة التخصيص والحصر قوله
فهو في قوة رجل موصوف وهذا هو الفارق بين قام رجل ورجل قام حيث جاز الاول وامتنع تام ٢
الثاني فانك في الاول قدمت الصفة ثم حكمت على الرجل بها فانت قد حكمت على رجل
موصوف بصفة القيام وفي الثاني اردت الحكم على رجل مجهول غير مخصوص وان خصص
بعد ذكر الحكم قوله وهذا مثل يضرب لرجل قوي اذ كر العجز في حادثة او بسبب حادثة ترجى
انه صاين يصون ويستغيث بالناس ليعاونوه على امره مثل الكلب الذي ينبح من طارق الشر ينبح ٢
وقيل ان هذا القول انما تكلم به العرب اذا سمعوا هرير كلب في وقت لا يهره في مثله الا لسوء
فكان مولده هرير ايتشام ويخشى منه السوء قوله هذا هو المشهور اي كون المبتدأ معرفة
او نكرة مخصصة قوله وقال بعض المحققين هو ابن دهان واستحسنه الفاضل الرضي و
هو في محله قوله لانهما راجعة الى الفعلية بمعنى انها نائبة عن الفعلية والا فالظرفية ١
جملة لانتقال اسناد الفعل الى الظرف قوله كاللام في نعم الرجل فانها اما لاستغراق
الجنس كما ذهب اليه البعض والجنس مشتمل على المخصوص وغيره فجرى اتساما له مجرى الذكر اللفظي
واما للتعريف للمعهود كما ذهب اليه الاخر فالمعهود هو المخصوص فلا حاجة الى الضمير قال بعض
المحققين وفيه ان الجملة انشائية فلا بد من تاويل بقولهم في حقه نعم الرجل فيكون الخبر
مفردا انتهى وعلى ما اخترناه من جواز وقوع الانشائية خبرا لا يحتاج الى تاويل كما ستسمع انشاء الله
نعم قوله ووضع المظهر الخ وهذا انما يكون للتعظيم فالرابط في الحقيقة هو الضمير الذي
وضع الظاهر موضعه قوله اذا كان ضميرا انما خص الحذف بالضمير لان كون الخبر عن المبتدا
لا يقبل الحذف ووضع الظاهر المضمر لنكتة يفوت مع الحذف وكذا اللام العهد اذ مع الحذف
لا ينساق الذهن الا الى الضمير قوله نحو الكر اه الكر اثني عشر وسقا والوسق ستون صاعا و
الصاع اربعة امداد والمد المن وقوله اي الكر منه الجار والمجرور حال من ضمير بستين والظرف
في قوله السمن منوان منه صفة منوان ولذا صح الابتدا به قوله اوجارا او مجرورا اعلم ان الظرف

حقيقة

حقيقة في ظرف الزّمان والمكان وقد يطلق بحيث يشتمل الجارّ والمجرور كما فعل المصـ
هنا قوله اي مأوّل الغرض من هذا التّاويل دفع ما اعترض به الفاضل الهندي وحاصله
ان المقدّر هو الجملة لا الخبر الّذي هو ظرف فظ العبارة انّ الخبر مقدّر بها وحاصل الجواب انّ
التّقدير بمعنى التّاويل والغرض فمعناه انّ الظّرف مأوّل مفروض حال كونه ملصقا بجملة قال
بعض الافاضل التّقدير بالتّاويل لانّ التّقدير يوهم ان يقدّر في نظم الكلام فيلزم ان — الجملة
تكون الجملة محذوفة وليس كذلك بل الخبر والجملة هو نفس هذا الظّرف واعتبار الفعل من
حيث ارتباط الظّرف به لا يوجب الحذف بنفس هذا الظّرف بتاويل الجملة انتهى ولا يخفى ما فيه
ثمّ انّهم اختلفوا في الخبر فقال بعضهم الخبر هو الفعل المقدّر لا الظّرف الّذي سدّ مسدّه وقال
بعضهم هو الظّرف وقال بعضهم هو الفعل مع الظّرف وخير الامور اوسطها والدّليل عليه انّ
الكلام تامّ المعنى بلا احتياج الى ذلك الفعل المقدّر وما اتّفقوا عليه من تقدير المتعلّق
فظنّي انّه رعاية لامر لفظي حيث انّ الجارّ والمجرور مفعول بحسب المعنى فهو معمول فلا بدّ له من
عامل لا لانّ المعنى يحتاج الى تقديره كما فهمه الاكثر فانّ العربي الفصيح يقول زيد في الدّار ويفهم
نسبة الظّرف الى المظروف بلا احتياج الى تقدير وكذا اختلفوا انّ الضّمير منتقل من الفعل — في
المقدّر الى الظّرف ومحذوف مع الفعل فابو علي ومن تابعه انّه منتقل واليه يشير كلام المصـ
قوله بتقدير الفعل وهو من الافعال العامّة الشّاملة للافعال غالبا كالحصول والكون
لدلالة الظّرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصّة اذا دلّت القرينة على تقديرها ولا يجوز
انّ الّا ذلك العامّ لقيام القرينة على تعيينه وسدّ الظّرف مسدّه قوله والاصل في الخبر
الافراد ليتوافق الرّكنان اعني المبتدأ والخبر قوله لكونه معرفة وكون من نكرة ولا يجوز
الاخبار بالمعرفة عن النّكرة وسيبويه جوّزه في المبتدأ اذا كان متضمّنا لمعنى الاستفهام وانا
اقول ان من وان كانت نكرة من حيث اللّفظ الّا انّها معرفة من حيث المعنى كما اشار اليه بقوله
فانّ معناه اهذا ابوك او المصـ مال الى هذا قوله متساويين في التّعريف اشار بهذا التّعميم — او غير متساويين

فائدة المعرفتين لا يلزم ان يكونا متساويتين

الى فائدة ذكر معرفتين وعدم الاكتفاء بقوله متساويين فلو اكتفى بمتساويين لتوهم المساواة في التعريف قوله زيد المنطلق مثال كونهما معرفتين سواء كانا متساويين ام لا فان في اعرفية الاعلام من المعرف باللام او تساويهما خلاف سيأتي انشاء الله تعالى وان الحق اعرفية الاعلام فقال بعض المحققين لا التباس هنا سواء قلت زيد المنطلق او المنطلق زيد فان الاسم متعين للابتداء لكونه ذاتا جامدة والصفة تتعين للخبر لكونها صفة ومشتقة واقول هذا ليس بسديد لان الخبر يصح اشتقاقه في وجوه في الاصح ولصحة وقوع الاسم خبرا بمعنى المسمى بكذا والصفة مبتدأ وبمعنى الذات الذي اتصف بكذا فلا قرينة اما اذا وجدت القرينة المعينة للمراد فلم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذ المقصود تشبيه الثاني بالاول لانه تلميذه فتشبيه بالاستاذ كما هو المتعارف مثل قول الشاعر بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد قوله في اصل التخصيص المجوز لكون النكرة مبتدأ فان تخصيص غلام بواسطة وتخصيص بلا واسطة فانه اسم تفضيل وهو مشابه للمعارف مشابهة تامة حتى الحقه بعضهم بها من جهة ان اللام لا تدخل عليه كالمعارف قوله افضل منك افضل مني فان الاول مبتدأ والثاني خبره وهما متساويان في رتبة التخصيص لان كلاهما افعل التفضيل مع من وهذا تخصيص بالمعمول كما ذكره بعضهم في قوله عم امر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة فان امر نكرة تخصص بالمعمول اعني الظرف لكونها اي هذه النكرة في معنى المضاف فكانه قال امر معروف ونهي منكر وقس عليه ما نحن فيه قوله فعلا له اي فعلا مسندا الى المبتدأ فان الاسناد الى ضمير الشيء اسناد اليه في الحقيقة فيكون فعله فالمراد من كون الخبر فعلا له كونه جملة فعلية فاعله الضمير الراجع الى المبتدأ فلا يرد ان في مثل زيد قام ليس الخبر فعلا له بل جملة كذا قال بعض الافاضل والظاهر ان المراد بالفعل اللغوي الذي هو الحدث لكن في ضمن الفعل الاصطلاحي فلا يرد زيد قائم زيد فان الخبر فعل للمبتدأ ولم يجب فيه التقديم قوله كالتاء في ضربت هند فانها حرف لكن تدل على تانيث الفاعل قوله الذي ليس بجملة اه اشارة الى دفع ما

لان

زيد قام

والاثر

قيل

قيل ان الخبر في اين زيد جملة لانه ظرف ... ادتم ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة فكيف قال انه
خبر مفرد وحاصل الجواب ان المراد بالمفرد ما ليس بجملة صورة واين مفرد صورة اذ الضمير
المستكن امر اعتباري قوله كالاستفهام قال بعضهم لا يتضمن الخبر من موجبات التقديم
الا الاستفهام ويرد عليه قائم زيد فانه يجب تقديمه لتضمنه النفي قوله من حيث انه مبتدأ
انما قيد بالحيثية لان تقديم الخبر لا دخل في ذات المبتدأ اعني كونه اسما مجردا من العوامل له
اللفظية وانك لو قدمنا الرجل لصدق عليه هذا التعريف الا ان شرط كونه مبتدأ وهو
التخصيص مفقود فالتقديم مصحح للوصف لا للذات فتنبه قوله التابع اه وانما امتنع تقديمه
لانه جزئه ولو قدم عليه للزم تقديم الشيء على نفسه قوله على الله عبده متوكل فان عبده
مبتدأ ومتوكل خبره وعلى الله متعلق الخبر وفي المبتدأ ضمير راجع اليه مع كون المبتدأ مقدما على
الخبر ولكن المتعلق هنا ليس تابعا لمتعلقه يمتنع معها التقديم فان المتعلق هنا ليس جزء للخبر
قوله لان الخبر هو قوله على التمرة هو الذي اخترناه كما سلف قال الشارح الرضي ويجوز ان يريد هذا
بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور ومتعلقه بالمجرور وحده متعلق بعامله لان الجار ليس
بمتعلق في الحقيقة بل بسببه يتعلق المجرور بالعامل وما اختاره الشارح اولى لانه على هذا لا فرق بين
المثالين فتامل قوله الواقعة مع اسمها خبرها اه لما لم يكن خبر المبتدأ خبرا ان اصطلاحا
اشار الى المسامحة في عبارة المصنف والمراد انه خبر عما تركب عنه قوله من غير تعدد المخبر عنه قيل به
نصبها التقليل قد فان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير قوله فانهما في الحقيقة خبر واحد
لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة لا اثباتا نفسهما قوله ونظر
بعض النحاة هو الفاضل الرضي قوله فالاقتصار عليه لذلك اي لو جعلنا التعدد في عبارة
المصنف اعم من ان يكون بعاطف ام لا فاقتصار المصنف على الاتيان بمثال التعدد من غير تعدد لذلك
اي لان التعدد بالعطف لا خفاء به قوله وهو سببية الاول اي معنى الشرط هو التعلق بين
الشيئين بان يكون الاول سببا لتحقق الثاني او للحكم بتحقق الثاني فالاول نحو ان كانت



الشمس طالعة فالنهار موجود والثاني نحو ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة منه

قوله تع وما بكم من نعمة فمن الله فان التقدير ما حصل بكم من نعمة فهي صادرة من الله مع ان النعمة

التي حصلت بالمخاطبين ليست صدورها من الله تع بل الامر بالعكس فان صدورها من (لسبب)

الله سبب لحصولها والتصاقها بهم لكنها سبب للحكم والاخبار عنه حصل بكم من نعمة فيحكم اي

نخبر انها صادرة اي وما ان النعمة التي حصلت بهم سبب للحكم والاخبار بكونها صادرة من الله

تع والفاضل الرضي فسر معنى الشرط بلزوم الثاني للاول فلا يرد وما بكم من نعمة الا انه يخالف

تفسير المص في كلم المجازات فلذا عدل منه الش قوله نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط

تعليل لصحة الدخول وعدمه اي انما صح الوجهان بالنظر الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط

وانما لم يجب دخول الفاء لانه لما كان المبتدأ دخيلا في هذه المعنى خالف الشرط في جواز ترك

الفاء في خبره قوله واما اذا قصده اي اذا قصد الدلالة على سببية الاول للثاني في العبارة

اللفظية كان يقو بايمنى ان اتاني فله درهم فيجب دخول الفاء لمكان الشرط في اللفظ قوله (في الخرى ۷ حرف)

واما اذا لم يقصده اي اذا لم يقصد الدلالة على ذلك المعنى لا في اللفظ حتى يكون واجبا ولا في

المعنى حتى يجوز الامران وان كان موافقا في اللفظ للمبتدأ المتضمن له الا انه لم يقصد ذلك

المعنى فيجب عدم دخول الفاء قوله دون حكم الاسم الموصول لانهما في حكم لفظ واحد وكذا

الحال في المضاف والمضاف اليه قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار اي الجملة الشرطية لا يكون

الا خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون انشاء قوله باب كان وباب علمت وان لم يخرجا الكلام

من الخبرية الى الانشائية الا ان العلم والكون ينافيان الشرط حيث انهما يدلان على تحقق وقوع (الا)

ما بعدهما والشرط يدل على التعليق والتحقيق ينافيه قوله ووجه ذلك التخصيص بالنظر الى

الحروف المشبهة الاهتمام ببيان الاختلاف اي وجه تخصيص ليت ولعل ببيان الاتفاق الواقع في (بالنظر الى الحروف المشبهة الاهتمام ببيان الاختلاف ۷)

الحروف المشبهة غير ليت ولعل لو لم يذكر قوله بالاتفاق لم يفهم ان في بقية حروف

المشبهة خلافا قوله في المنع عن دخول الفاء محتجا بان صدارة الشرط قد بطلت بدخولها



فكان

الخ اقول هذا الكلام

نكات تقتضي المبتداء له ضعيفان قوله لانها لا تخرج الكلام غير جيد فان علة المنع لا تنحصر فيما ذكره الا ترى ان علة كان يمنعان من دخوله مع انهما لا يخرجان الكلام كما قال بل العلة في المنع ما سمعت سابقا قوله فلن يقبل منهم اجاب سيبويه عن مثل هذه الاية بان الفاء ليست بجزائية بل هي زائدة او هي للتعليل و الخبر محذوف بدليل تركها مع ان في بعض الايات قوله وقد يجب حذفه قال بعضهم يجب حذفه اصلا لانه ركن اصيل في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد ونظايره محمول على حذف الخبر وهو كلام رده فان حذف الفاعل واضرابه مسلم الثبوت قوله ليعلم انه كان في الاصل اه حاصله ان اهل الحمد في قوله مثلا كان مجرورا صفة لما قبله فغير اعرابه للمبالغة في المدح وذلك لان في تغيير المالوف زيادة ايقاظ للسامع للاصغا اليه و لان الكلام الذي قصد به المدح صار جملتان بعد ما كان جملة واحدة وكلما ازداد المقال كلما ازداد مدحا ولو ذكر هذا المبتدأ لتوهم ان الكلام جملتان في الحال والاصل وقس عليه قطعه للذم والترحم ونحوهما قوله تقديره هو زيد انما حذف للعلم به سد غيره مسده و

المستهل له فيما الكلام فيه قوله لان مقصود المستهل اه اي مقصود المستهل تعيين ذلك الشيء المرئي بالاشارة وان يحكم عليه بانه هلال لينظر الناظرون وليس المقصود ان هلال المعروف هو هذا وتحقيق هذا مبني على قاعدة ذكرها ارباب العربية وهو ان المعلوم المعروف عند المخاطب

عرف له هو الذي يقع مبتدأ والمجهول عنده يقع خبره مثلا اذا عرف مخاطبك زيدا باسمه لم يعرف انه اخوه لا تقول له زيد اخوك وبالعكس تقول له اخوك زيد اذا تحققت هذه القاعدة فنقول في المثال ان المعروف عند المخاطب انما هو شيء اشار اليه بلفظ هذا غير معروف بانه هلال فتقول له الذي هو معلوم لك بالاشارة الهلال لا غيره قوله ليتوجه اه علة للتعيين و الحكم اي تعيين ذلك المرئي والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون لانهم لا يعرفون انه

اما له هلال بالنظر اليه لما لو قال الهلال هذا فكانه قال الهلال المعروف لكم هو هذا المشار اليه فلا يلتفت اليه السامع لانه معروف عندهم قوله على عادة المستهلين فان عادتهم ذكر القسم في



اشال هذا ليصبح لهم الناظرين قوله ولئلا يتوهم اه لئلا يتوهم ان اخر المدلال ساكن
لاجل الوقف فيح لا يتعين ان يكون مرفوعا بل يحتمل ان يكون منصوبا على تقدير ابصر قوله
على المذهب الاصح انما قيد به لان فيه مذاهب احدها اذا ظرف مكان خبر عن السبع ثانيها ان
ان يكون ظرف زمان خبر عما بعده بتقدير المضاف اى في وقت خروج حصول السبع وانما قدر
المضاف لان الزمان لا يقع خبرا عن الجثة ثالثها انها ظرف زمان مضاف الى ما بعده وعامله
محذوف اى ففاجاتني في خروج السبع في كل منهما تكلف فلذا قال على المذهب الاصح
قوله فاذا السبع واقف قدر اكثر الشارحين الخبر عاما وهو موجود وحاصله مستدلين لين
بان اذا المفاجاة ظرف وهو يدل على الفعل العام كالوجود والحصول ومنعوا تقدير
الخبر الخاص كقائم وواقف لانه لا يجوز الا بقرينة ولا قرينة هنا اذ الظرف لا دلالة له على
الفعل الخاص ولا يخفى ان ما قدمه في محله والقرينة على تقديره لفظ خرجت فان مفاجاة
السبع بعد الخروج يناسبه الخبر الخاص قوله غير سادّ مسدّه الخ اذ لو سدّ مسدّه لكان
الحذف فيه واجبا جائزا فان الحذف الواجب ما كان معه قرينة مع شئ يسدّ مسدّه شيئا كما
قوله يزرى لا زراء التهاون بالشئ والاحتقار له اى لو لم يكن الشعر يحقر مرتبة العلماء
لكنت اشعر من لبيد وهو شاعر مشهور قوله اى لولا وجدت يدل لك المشابهة لولا
بحرفي الشرط والاختصاص ولولا التحضيضية بالفعل فيحمل لولا الامتناعية عليها قوله لولا هي
الرافعة لانها حرف مختص بالاسم فيعمل فيه كساير الحروف قوله او كلية مما يذكر له الشمثال
ومثاله قولهم نصاب بنات ثمين على صيغة المصدر قوله اذا كان زيد مفعولا به قيد به
لئلا يلزم تكرار المثال قوله ضربي زيدا قائما يحتمل ان يكون الحال هنا من الفاعل ومن
المفعول والمصدر منصوب الى صاحب الحال وقوله او قائمين مثال لكون الحال عنهما قوله
وفيه تكلفات كثيرة احدها حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان
ثانيها العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى كان التامة لان معنى قولهم حاصل

اذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة ثالثها قيام الحال مقام الظرف الذي حذاهم
على تقدير اذا كان المترتب عليه هذه التكلفات اشتراط اتحاد العامل في الحال وصاحبه
لانه لا يجوز ان يكون ضربي لما سيجيء ولا يجوز ان يكون حاصل المقدر لاختلاف العامل
لان العامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي وهو الياء او زيدا والحق انه يجوز اختلاف
العاملين على ما ذهب اليه المالكي قوله يلابسه قائما اي ان ضربي لزيد يلابس زيدا بوقوعه
عليه قوله يلابسني قائما ومعنى ملابسته كونه صادرا مني قوله اولى خبران في قوله
ان تقديره قوله مستريحين من تلك التكلفات لانها مبنية على تقدير اذا كان وما ذهب
اليه الرضي خال عنه قوله من غير سد مسده فلا يكون الحذف واجبا بل جائزا للقرينة الدالة عليه
مع انه اذا دخل فيما وجب حذفه عندهم قوله وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال
تحقيق هذا المقام ان المصادر اذا اضيفت يكون عامة بدليل الاستعمال فيكون ضربي زيدا
قائما اخبارا عن جميع الضربات في حال القيام فيلزم منه انه لم يضربه في غير حال القيام وانه لو ضربه
مرة في غير حال القيام لكان مناقضا لقوله ضربي زيدا قائما واما لزوم تقييد المبتدأ على تقدير
الكوفيين فبيانه ان قائما لما كان متعلقا بقوله ضربي كان معناه كل ضرب متى يقع على زيد حال
قيامه فانه حاصل ولا يلزم منه انه لم يضربه في غير حال القيام ليكون مناقضا لقوله ضربي زيدا
قائما وهذا يعرف بالوجدان لا بالبرهان قوله اي ضربي زيدا ضربه قائما اي ما ضربي اياه الا هذا
الضرب المقيد وهو ضعيف لان حذف المصدر مع بقاء معموله غير معهود لانه في قوة ان الموصولة مع
الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته ولان الحال لا يدل على هذا المصدر فيلزم حذف
الخبر بلا قرينة قوله وذهب بعضهم هو ابن درستويه لو كان ما ذهب اليه صحيحا لتم الكلام بضربي
او بضربي زيدا بغير ذكر الحال قوله وعطف عليه شيء بالواو الضمير اما راجع الى المبتدأ وهو
الذي فهم الفاضل المحشي من ظاهر العبارة وعندي انه راجع الى الخبر لما ستعرف بعد هذا قوله
اي كل رجل مقرون مع ضيعته اعلم ان البصريين قدروا الخبر مثنى بعد المعطوف اي مقرونان لانهم

ان المعطوف معطوف على المبتدأ فهو مبتداء فيحتاج الى خبر فورد عليهم ان الخبر المحذوف خبر
لمبتدائين فلا يسد المبتدأ مع الثاني وهو قوله وضيعته مسده اذ المبتداء لا يكون سد مسد
الخبر فلا يكون حذفه واجبا بل غالبا كما اعترف به البعض ولذا قال الفاضل الرضى فلذا الخبر
مفرد او عطف وضيعته على ضميره فلا يكون مبتدأ حتى يحتاج الى خبر وزعم الكوفيون ان هذا
الكلام تام لم يحذف منه الخبر زعما منهم ان الخبر هو قوله وضيعته لان الواو بمعنى مع وقيل
كل رجل مع ضيعته لم يحتج الى تقدير فكذا ههنا والجواب ان جعل الواو بمعنى مع لا يخرجها عن
العطف الاصلي وبقاء العطف الاصلي يمنع جعله خبرا لان الخبر لا يعطف على المبتدأ فلا بد من
تقدير الخبر بخلاف مع ضيعته فان مع ظرف حقيقة قائم مقام متعلقه وهو كائن فلا يحتاج الى
تقدير الخبر والضيعة في اللغة العقار التي هي الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن الصنعة اذا
عرفت هذا فاعلم ان الحذف في مثل غالبي لا واجب بدليل اثباته في نهج البلاغة الذي هو كلام رب
الفصاحة حيث قال وانتم والساعة في قرن قوله واقيم المعطوف على الخبر والمحشى على المبتداء اى ٧
واجاب عن الاعتراض السابق بان المعطوف وان كان من تتمة المبتدأ لكنه يذكر بعد الخبر فيصح
ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه ولا يخفى ما فيه من التكلف قوله يكون مقسما به يعني معينا
لذلك بحيث ينتقل من سماعه الى كونه مقسما به ليكون قرينة على حذف خبره الذي هو قسمي فلو
كان غير معين لم يجب حذف خبره كقولك امانة الله لافعلن كذا قوله اي لعمرك وبقاؤك اشار
بالعطف الى اتحاد المعنى قوله اي ما اقسم به اشارة الى ان الحمل مجاز فان العمر ليس بقسم بل مقسم
به فان القسم معنى مصدري فلا يصح الحمل حقيقة قوله ولا يستعمل مع اللام اه اعلم ان استعماله
في القسم على وجهين بغير اللام وباللام فان لم تأت باللام نصبته نصب المصادر فقلت عمرك لا افعلن
كذا ومعنى عمرك احلف ببقائك واذا ادخلت عليه اللام رفعته بالابتداء واللام فيه للابتداء
وليست هي الموطئة للقسم كما ذهب اليه بعضهم قوله اي مرفوعا اشار به الى ان قوله خبران من ٧
واخواتها مبتدأ محذوف الخبر وذلك بقرينة ما سبق فقوله هو المسند ابتداء كلام وقول الفا

الفاضل

الفاضل المحشي على نية كون ذكر خبر ان ليس لانه من خبر المبتدا بل لانه من المرفوعات بعيد قوله
لا بالابتدا كما ذهب اليها الكوفيون ووجه ضعفه ان الابتداء عامل فلا يؤثر مع وجود ما هو اقوى
قوله بعد دخول احدى اه اذ لفظ الحد ليصدق التعريف على كل من افراد المعرف قوله لفظا او معنى
اما لفظا فهو ظاهر بالعمل واما معنى فلانه يجر معانيها الى معانيها فان مثلا تفيد التاكيد وهو حاصل
في المبتداء والخبر فهو على كل تقدير لا ينقض التعريف بمثل يقوم بان يقال انه مسند الى شيء اخر وهو
ابوه بعد دخول ان فينبغي ان يكون خبرا وليس كذلك بل الجملة خبر لانا نقول ان كلا من معنى الدخول
وهو التاثير لفظا او معنى مفقود في يقوم وحده وحاصل في المجموع فان الرفع المحلي للجملة وكذا التاكيد
فيكون هي الخبر لا الفعل وحده قوله ولا يحتاج الى ان يجاب اه تعريض لفاضل المحشي قوله ويلزم
منه عطف على قوله يجاب حاصله انه يلزم على هذا المجيب ان يكون قول المص بعد دخول هذه
الحروف مستدركا فانه اذا حمل الاسناد على الاسناد الى اسمها لا يكون الاسم اسما لها الا بعد دخولها
يلزم المحذور قوله فيحتاج الى تاويله والاصل عدم التاويل قوله ولا يلزم من ذلك اه هذا
الكلام تعريض بنجم الائمة الرضي حيث قال وقد يخالف خبرها خبر المبتدا في غير ما ذكره المص ايضا
وذلك خبرها لا يكون مفردا متضمنا ما له صدر الكلام انتهى فحاصل كلام هذا الفاضل اعتراض ان
على المص بانه ينبغي ان يقول الا في تقديمه والا في تضمنه استفهاما وحاصل الجواب ان المراد حكمه
حكم الخبر المبتدا اذا صح كونه خبرا لها وههنا لا يصح اما لان التحقيق ينافي الاستفهام واما لانه يفوت
صدارته قوله اي ليس مراده اه الغرض من هذا التقدير تحصيل المستثنى منه المفهوم من فحوى الكلام
قوله من ان البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة هذان الكلمتان من مفردات كلام الرسول صلعم ومعنى
الفقرة الاولى ان بعض البيانات الصادرة من بعض الناس تؤثر في القلوب تاثير السحر فرب كلمة
حق يبين معناها بعض الزاهد ابلغ في التاثير من الكتب السماوية التي بينهما بعض الفاسقين
ومعنى الفقرة الثاني ان بعض الشعر حكمة اي كلام حق على نهج قانون الشرع كالديوان المنسوب
الى مولانا امير المؤمنين ع قوله وذلك لتوسعهم في الظروف اه وذلك لان كل حادث فلا بد ان

تكو



تكون في زمان او مكان فيما الظرف مع الشئ كالقريب المحرم للتشخص يخل حيث لا يدخل غيره والجار

والمجرور مجراه للمناسبة اذ كل ظرف جار ومجرور في التقدير قوله اي لنفي صفته وان كانت اجرى

صفته يلزم من نفيها نفي الجنس نحو لا رجل موجود فالتسمية مطردة فتامل وتسمى ايضا لا التبرئة لانها

تبرئ الجنس من الصفة قوله لما عرفت من الورود لا يراث اثراما لفظا او معنى قوله فلا يرد

نحو الورود ان يقال يلزم على هذا التعريف ان يكون يضرب اي الفعل وحده خبرا وليس كذلك بل مجموع

الجملة خبرها والجواز بعدما عرفت قوله لاحتمال حذف الخبر والمثال ينبغي ان يكون نصا

فيما الممثل له قوله على ما هو الظاهر وانما قال ذلك لجواز ارتفاع صفته حملا على المحل لمشابهتها

لان في افادة المبالغة فان لا لمبالغة النفي وان لمبالغة الاثبات وهو الوجه في علمها فكما ان صفته

اسم ان يجوز رفعها على المحل فكذا ما شابهها الا انها خلاف الظاهر بل منعه قوم قوله لا يتقيد

الظرف لان الظرافة عبارة عن كلام خارق العادة يحمل السامع على الضحك ونحوه وهذا لا

يتقيد بكونه في الدار قوله ونحوه كالحال فانه في معنى الظرف قوله لدلالة النفي عليه لان

النفي يقتضي منفيا لما لم يكن هنا قرينة خصوص حمل على امر شامل قوله اي لا اله موجود الا الله

قال بعض الافاضل ان قدر الخبر موجود لم يلزم منه الا نفي وجود ما سوى الله تعالى من الالهة لا

نفي امكان وجوده وان قدرت ممكنا لم يلزم منه اثبات وجوده وعلى التقديرين لا يتم التوحيد

لانه انما يتم بنفي امكان الوجود ما سوى الله تعالى من الالهة واثبات الوجود له تعالى وعلى الاول

لم يلزم نفي امكان من غيره وعلى الثاني لم يلزم اثبات الوجود له تعالى فالجواب من وجوه احدها

ما ذكره الزمخشري وهو ان المرفوع بعد لا خبره لا لغو لفظا والاصل في كلمة الشهادة الله اله ثم

قدم الخبر فقال لا اله الا الله عدل عن الاول الى الثاني لارادة الحصر والتخصيص على نحو المنطلق

زيد ثم زيد التصريح باثبات الالوهية له فتامل ونفيها عما سوى فقدم حرف النفي ووسط

حرف الاستثناء ثانيها انه يجوز تقدير موجود وتنحسم مادة الاشكال لان نفيه يقتضي نفي الامكان

اذ لو كان الاله الممكن شريكا لكان موجودا لا محالة اذ شريكه لا يكون الا واجب الوجود فلا

يدخل

يدخل شريكه في حيز الامكان الامكان قوله ثم انها تقدير ممكن والتقريب قريب مما
مر رابعها ما نقله بعضهم وهو قوله لا الموجود الا الله اذ لا ابدا وظن انه دافع للشبهة
وهو كما ترى قوله خامسها حمل الا بمعنى غير ويكون هو الخبر فيفيد نفي كل اله غير وسوى
فرض معبود الحق او غيره ذهب اليه بعض المعاصرين وفيه حمل الا على معنى استعمالها فيه نادر
سادسها ان هذه الكلمة الشريفة شرعت للرد على الكفرة الذين اتخذوا الاصنام الهة
معبودة من دون الله نعم فالموحد يقصد هذا الرد عليهم سابعها قال بعض المح وهو ان
كلمة الشهادة غير تام في التوحيد بالنظر الى المعنى اللغوي لان التقدير لا يخ من احد الامرين
وقد عرفت انه لا يتم وانما تعد كلمة الشهادة تامة في اداء معنى التوحيد لانها نصت علما
عليه شرعا والوجه الثاني عندي هو الارجح قوله فيكون معنى فقد لهم اه فتكون ح لا من
الاسماء الافعال وزيفه المص بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة قوله على الصفة
على المحل قوله ليس لنفي الحال فان نفت غيره فبقرينة قول الشاعر قوله وما مثله فيهم لان ٧
ولا كان مثله وليس يكون الدهر ما دام يذبل قوله على مورد السماع وهي المنكر قوله
من صد اه كتب في الحاشية الصد الاعراض والبراح الزوال والضمير في نيرانها للحرب اي لي
من عرض عن نيران الحرب فلا زوال عنها قوله ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس فيه رد لي ٧
على الفاضل الرضي حيث انه قال لنفي الجنس ومنع وجوب تكرار المرفوع بعد لا فان التكرار انما
يجب مع الفصل بينها وبين معمولها قوله اعلم ان المراد اه ذكر هذه الفائدة في بحث الفاعل
فلا وجه لاعادتها قوله فلا ينتقض بالتوابع كالبدل مثلا كاخوك فيما زيدا اخوك قائما
يصدق عليه انه اسند اليه بعد دخول ليس باسم الجواب انه ليس مسندا اليه بالتبعية قوله
لكثرتها اذ كثرة الشيء المقصود بالبيان يستدعي مزيد الاهتمام به والاهتمام يقتضي التقديم قوله
علامة كون الشيء مفعولا حيث انها علامة كون الاسم مفعولا فلا ينتقض حد المنصوب بمسلمات ٧
قوله او حكما في الملحقات بالمفاعيل من الحال والتمييز وغيرهما قوله اي من المنصوب المذكور

بحث المنصوبات

فيقولك مررت
بمسلمات ٧



فى ضمن المنصوب باموافقا الضمير هو فى قوله بهم هو ما اشتمل قوله او عمّا اشتمل ويرجح بقرب
المرجع قوله لصحّة اطلاق صيغة المفعول هذه التسمية انّما هى بالنّظر الى اللّغة وامّا بالنّظر الى
الاصطلاح فيصحّ الاطلاق على كلّ الخمسة فان مفهوم اصطلاحا ما قرن بالفعل لفاعدة ولم يسند
اليه لئلّا لفعل وتعلّق به تعلّقا مخصوصا قوله اسم ما فعله كلمة ما عبارة من حدث لان ما فعله
فاعل فعل هو الحدث الّا قوله بحيث يصحّ اسناده صحّة انتسابه الى فاعله كما تقول ضرب زيد وموت ليس
ونحوهما قوله لا ان يكون مؤثّرا فيه كما ذهب اليه بعض الشّارحين نظرا الى انّ ظا اللّفظ فيخرج الامثلة زيد ٢
الاتية قوله وانّما زيد لفظ الاسم لما كان تعريفات ساير المفاعيل بحيث لا فيها لفظ
الاسم صار كانّه الاصل والاسلوب ترك لفظ الاسم فغير من ذكره بقوله زيد لفظ الاسم وحاصل
الجواب انّ الّذى صدر من الفاعل هو الحدث وهو معنى والمفعول المطلق من اقسام اللّفظ فهو
اسم ذلك المعنى قوله ويدخل فيه المصادر اى فى قولهم اسم ما فعله وانّما سمّى بذلك مصدر الانه
من صدر اذا رجع وهو محلّ رجوع الفعل اليه لاخذه منه على مذهب البصريّة او محلّ رجوعه الى
الفعل على مذهب الكوفيّة قوله واسما عطف على قوله مذكورا ولا يعنى انّ الفعل المذكور ليشتمل
الملفوظ والمقدّر والاسم لانّ المراد اعمّ من الفعل وشبهه كما هو الشّايع واندفع اعتراض الفاضل
المسند بخروج مثل ضارب ضربا قوله بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه ان قيل يلزم خروج المفعول الخ ٧
المطلق النّوعى والعددى عن تعريفه لانّهما يدلّان على امر زايد على معنى الفعل فلم يكن الفعل مشتملا
عليه اشتمال الكلّ على الجزء فالجواب اعنى المفعول المطلق وهو ذات الحدث الّتى دلّ عليه اللّفظ
وكون والحدث نوع كذا او معدود كذا من عوارض ذلك المعنى واوضا قوله وكذا خرج بالامثل او
كرهت كراهتى تعريض بالفاضل الرّضى حيث قال ويبطل هذا الحدّ بنحو كرهت كراهتى فانّه مفعول
به مع صدق التّعريف عليه وحاصل الجواب ان لقولهم كراهتى اعتبارين احدهما بحيث كونها قامت
بالفاعل واشتمل معنى الفعل عليها فهى مفعول مط داخل فى الحدّ وثانيهما كونها بحيث وقع عليها
فعل الكراهة كما فى قولك كرهت قيامى فالفعل ليس مشتملا عليها فهى بهذا الاعتبار خارج عن التّعريف

بقوله بمعناه

بقوله بعثنا قوله انبت الله انباتا فان مصدر انبت انباتا وفعل نباتا نبت قوله وسئل ستر

اه جواب عما يقال ان خبر ليس مصدر وقد جعله المص مثالا له فاجاب بان مصدريته مجازية

اكتسبها من غيره اما من الموصوف المقدر اعنى قطعا او من المضاف اليه اعنى مقدم قوله

اى سماعيا اشار الى ان سماعا صفة وجوب الذى هو بمعنى واجبا فباء النسبة محذوفة قوله

يعلم له ضابط اه اشار الى تعريف الحذف القياسى قوله اريد اثباته قال المحشى لا حاجة الى حمل

المثبت على ما اريد اثباته قوله لا يجب حذفه لما ستعرفه من علة وجوب الحذف الخبرية فلم

يكن من باب المفعول المطلق قوله وقع اه او هنا منع الخلو دون الجمع بدليل قوله ما انت

سير الا سيرا قوله دكا دكا فانه وان كان مكررا الا انه لم يقع فى موضع الخبر اذ ليس مثله مبتدأ

قوله وانما جمع اه يعنى لم يفصل الضابطة الثانية عن الاولى بقوله منها لاشتراكهما فى بعض

القيود قوله والى ما يشبه به فعله فان سير البريد ليس فعل الفاعل كالاول بل فعل الفاعل

يشبه به اى ما انت الا تسير مثل سير البريد والبريد البغلة المربطة فى الرباط معرب بريده ثم

سمى به الرسول المحمول عليها ثم استعمل فى اثنى عشر ميلا وكان من عادة الملوك يبنون انهم

الربط ويقفون البغال فيها ويقطعون اذنابها وكانت موقوفة فيها لاجل امضاء الحاجات

والمراد بالبريد هنا حامل الرسالة وانما وجب حذف الفعل فى الضابطتين لوجود القرينة

والشامسد المحذوف اما القرينة فى الضابطة الاولى فهى ما المشبهة بليس فانها تقتضى خبرا

ولا يصلح خبرا الا فعل هذا المصدر واما الشامسد المحذوف فهو الاستثناء واما القرينة

فى الثانى فهو المبتدأ فانه يقتضى خبرا ولا يصلح خبرا الا فعل هذا المصدر واما الشامسد المحذوف

فهو المصدر الاول والذى عنده فى تعليل وجوب الحذف ما عول عليه الفاضل الاسترابادى

هو ان وجوب الحذف من حيث ان المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشئ بدوام

حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد فلما كان المراد التنصيص على

الدوام والتجدد اى اسم فاعل هو مع العمل كالفعل لمشابهته فصار العامل لازم الحذف فاذا تحقق

قوله لا يكون منه اى من المفعول المطلق المحذوف وتمكنه مذكور فى قوله لكان مرفوعا على

الحدوث



علته وجوب الحذف ظهر لك عدم وجوبه في تلك الامثلة التي احترز عنها قوله اي اتاً تئنون
مناه وانما وجب الحذف في هذه الصورة لان ضابطه هذا القسم ان يذكر جملة تتضمن مصدرا
تطلب منه فوايد واغراض فاذا ذكرت تلك الفوايد والاغراض بالفاظ مصادر منصوبة
عقيب تلك الجملة وجب حذف الافعال لان تلك الاغراض تحصل من ذلك المصدر الذي تضمنه الجملة تلك
المتقدمة فيصح ان تقوم تلك الجملة مقام ما يتضمن تلك الاغراض اي الافعال الناصبة لها فانما
صح ذلك لتكرر تلك الفوايد استقل ذكر افعالها قبلها فالتزم قيام الجملة مقام تلك
الافعال وبقيا اختصر انه هو انما وجب الحذف لسد الجملة المتقدمة مسد المحذوف لمناسبتها
من جهة انه تفصيل لاثر مضمونها قوله صوت صوت حسن مرفوع اما على انه بدل من الاول وصفة له له
فلم يكن مما نحن فيه وظني عن هذا وامثاله خارجة بقيد المفعول المطلق فلا حاجة الى الاحتراز
عنها في هذا المقام قوله لان الزهد ليس من افعال الجوارح فيه تعريض بالفاضل الرضي حيث
قال وينبغي ان يضم الى التعريف شرطا اخر لاخراج مثل له علم علم الفقهاء وله زهد زهد العلماء
فان الثاني يكون مرفوعا لا غير وحاصل الجواب ان مثل هذا خارج بقوله علاجا على تفسير
الشارح فان الزهد والعلم وامثالهما ليست من افعال الجوارح كالصوت بل هي من الكيفيات
النفسانية قوله بعد جملة اه وانما وجب حذف الفعل في هذه الصورة لقيام الجملة المتقدمة
المتصفة بتلك الاوصاف مقامه وكون الناصب هو الفعل المقدر هو المشهور وظاهر كلام سيبويه له
ان المصدر المنصوب بقوله له صوت لا بفعل مقدر لان الجملة عنده بمعنى الفعل والفاعل فهي بصوت
بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى ما قام ذلك المصدر الحادث وعلى ما قام
ذلك المصدر وقد اقترن بالجملة ما دل على زمان المصدر الحادث اي الحال الماضية وهو
لفظ مررت في مسالتنا فالمجموع كالفعل والفاعل وقواه نجم الائمة ولا يخفى ما فيه وقال بعضهم له
العامل في المصدر المنصوب الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت لا الذي
يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا فهو كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير ان ضربت ضرب الامير مصدر

وفيه



وفيه نظر قوله مصدر وقع مضمون جملة اعلم ان المضمون معرف سابقا بمعنى
مصدرها المنسوب الى الفاعل اه هو بمضمون المعرف الفعلية وههنا المراد بمضمون
الجملة الاسمية فلا تعارض وانما وجب حذف الفعل لان الجملة الاولى تدل عليه و
منبئة عنه حيث انهما متحدى المضمون قوله انما يؤكد نفسه اشارة الى ان اللام في ولانه
قوله لنفسه صلة للتاكيد لا للتعليل كما ستسمع قوله لا امر يغايره ولو بالاعتبار
اى عرفا يؤكد نفسه ذاته ولا يؤكد غيره لو كان ذلك المغاير مغايرا له بالاعتبار اى ليس
يوجد هنا امر يغايره لا ذاتا ولا اعتبارا حتى يؤكد ذلك لغير الاعتبارى كما يظهر
لك في المسئلة الاتية فان فيها امر يغاير المفعول المطلق بالاعتبار فسموه مؤكدا لغيره نحو حقا قوله
مصدر وقع مضمون الجملة اه اعلم ان كلام المص وتقرير الشارح اشار الى تحقيق المقدمة للمشهور
وهي ان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب فاكثرهم اخذها على الظاهر وقال ان الصدق والكذب
متكافيا الاحتمال من زيد قائم مثلا وبعض المحققين كالمص ونجم الائمة قالوا الجملة الخبرية نص بدل
في الصدق والحق بحيث لا احتمال فيها لغيرهما من حيث مدلول اللفظ قالوا وقولهم الخبرية الخبر
يحتمل الصدق والكذب ليس المراد ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المعنى انه
يحتمل الكذب من حيث العقل اى لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وجعل المص
حقا مضمون الجملة الا انها يحتمل غير صريح في اختيار هذا التحقيق قوله لانها يحتمل الصدق
والكذب والحق والباطل الاولى ترك الحق والصدق لانهما مدلول الجملة لا محتملها كالكذب
والباطل ووجه ذكره ان احتمال الجملة لها كغيرها انما هو في مقام التاكيد والرد على السامع
لانك انما تؤكد بحقا اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه بدل
كذب مدلولها ونقيضه محتملان عنده من غير ترجيح قوله تاكيد لغيره هذا اصطلاح فصار
المتاخرين وسيبويه تسمى التوكيد لنفسه التاكيد الخاص والمؤكد بغيره التوكيد العام قوله
لانه من حيث هو منصوص عليه اه هذا الكلام اشارة الى تحقيق بديع وهو ان المصدر المؤكد



لغيره يؤكد النفسه في الحقيقة ولا فليس بمؤكد لان التوكيد تقرير الامر الثابت بان تكرره و
اذا لم يكن الشئ ثابتا فكيف يقوى و اذا كان ثابتا فكرره انما يؤكد نفسه فكيف قال المص وغيره
تاكيد الغير وتوضيح ما ذكره الش انه يؤكد نفسه حقيقة ويؤكد ما يغايره اعتبارا لعدل لكانه
اي هذا النوع من المفعول من حيث انه منصوص عليه بلفظ الحقيقة وعبر بها عنه يؤكد نفسه لانه
يؤكد الحقيقة التي هي مدلول زيد قائم ويؤكد غيره وهو زيد قائم من حيث ان الحقيقة احد
محتملاتها عند السامع فالمؤكد اسم مفعول هو الجملة الموصوفة باحتمال الغير الحق والمؤكد بالكسر
هو الحقيقة المنصوصة الغير محتملة لشئ **قوله** ويحتمل ان يكون المراد اه هذا الاحتمال ذكره
المص وحاصله ان اللام ليست صلة للتاكيد حتى يحتاج الى التكلفات المذكورة بل للتعليل
فالمعنى ان حقا تاكيد لاجل ان يدفع الغير وهو الاحتمال الاخر اعني الباطل ورده الفاضل الرضي
يفوت المقابلة بينه وبين ما سبق عليه علة وجوب حذف الفعل هنا ما سبق في نظيره **قوله** حتى
يحسن تعليل لقوله ينبغي ان يكون المراد اه والمؤكد بالفتح غير مذكور فيهما على هذه الاحتمال | فاجاب الشارح المحل ماسبق ٢
فتامل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام **قوله** وفي جعل المثال اه لانه مثل بلبيك وهو
مضاف الى المفعول فالقيد مفهوم من المثال لكنه تكلف اذ الشايع تتميم التعريف بنفس المثال
قوله فحذف الفعل اه وانما حذف اما لان تثنية المصدر تقوم مقامه او ليفرغ المجيب بالتسرع من
التلبية فيتفرغ لاستماع المامور به حتى يمتثله **قوله** تعلقه به اما نفيا او اثباتا **قوله** ولا يقولون
في مررت بزيد اه وانما صح اخراجه مع انه مفعول به لانه ليس مفعولا به على الاطلاق في اصطلاحهم
بل مفعول به بواسطة حرف الجر والكلام في المطلق **قوله** والمفعول المطلق اه اي يخرج
المفعول اقول خروجه من قوله ما وقع عليه فعل الفاعل ظاهر لانه عين فعل الفاعل فلا يحتاج
الى التكلف المذكور **قوله** ولا يشكل على تقدير تعميم الفاعل **قوله** كونه في خبر ان اي كون | حيثيةٌ
المفعول في خبر ان بان يكون بعد الفعل المصدر بان لان ما في خبر ان لا يتقدم عليها **قوله** العامل في
المفعول به اشارة الى ان المراد من الفعل العامل فيدخل فيه شبه الفعل **قوله** في باب الاغراء ونحو



اخاك

اخاك اخاك اي الزم قوله على المدح الحمد لله الحميد قوله او الذم نحو مررت بزيد الفاسق

قوله او الترحم نحو مررت بزيد المسكين قوله وانتهوا عن التثليث هي الكفار عن القول

بثلثة الهة عيسى ومريم والله امرهم بقصد التوحيد وخطبت سهل السهل نقيض الجبل

الحزن ما غلظ من الارض قوله بوجه او بقلبه كلمة او لمنع الخلو قوله كما اذا ناديت مثال

للتوجه بالقلب قوله مثل يا سماء وهنه نداء تعم لتزيهم تعم عن الاقبال اذ لا وجه له ولا قلب

قوله وقال ابو علي الظاهر ان مراده انها اسماء افعال بمعنى ادعو افعل المضارع المتكلم قوله

التي ترفع بها المنادى اي المقصود بهذا التحقيق دفع ما اورد على ظاهر العبارة وهو ان ضمير يرفع من

راجع الى المنادى مع ان المنادى لا يكون مرفوعا في حالة لان الرفع من القاب المعربات واجاب

عنه باحد ثلثة وجوه اما بجعل الضمير على حاله لكن المراد يرفعه قبل حالة النداء وتسميته

منادى قبل هذه الحالة مجاز باعتبار ما يؤول اليه او يكون الفعل مسندا الى الجار والمجرور ولا

ضمير فيه والتقدير ويبنى المنادى على ما يقع به الرفع من حركة او حرف او يكون الضمير راجعا الى

الاسم والتقدير ويبنى المنادى على ما يرفع به الاسم رده الشارح بانه غير ملائم لسوق الكلام لان الضمير

في قوله ويبنى راجع الى المنادى قوله فلو اعاد ضمير يرفع الى غيره لزم انتشار الضمير قوله

في الفعل اه عطف على ما قبله بحسب المعنى فان قوله يرفع به المنادى في قوة ان يقال ان الفعل

مسند الى ضمير المنادى وكانه قال الفعل اما مسند الى ضمير المنادى او مسند الى الجار والمجرور

قوله لفظا او معنى اما لفظا فظ واما معنى لان معناهما الخطاب قوله افرادا وتعريفا و

انما اعتبرهما لتقوى جهة الاتحاد ولا يلزم به لو المضاف في حكم النكرة الغير المعينة قوله

وانما قلنا ذلك اي جعلنا البناء المشابهة الكاف الحرفية بواسطة ولم نجعله لمشابهة الكاف

الاسمية قوله بعد النداء وتعريفه بالقصد قوله اي بلا مهيد خلراه اشار به الى ان اضافة

اللام الى الاستغاثة لادنى ملابسة اذ ليست الاستغاثة معنى اللام بل معناها هو الاختصاص

قوله وانما فتحت مع انها لام الجر وهي مكسورة قوله كاف الضمير اي كاف ادعوك قوله



لعدم وقوعه موقع الضمير فانه في المرتبة بعد المستغاث قوله من فتح لام المعطوف لانه
منادى مستقل فلا قرينة فافهم قوله فمشكل لان الذي يقتضي الفتح وقوعه
موقع كاف الضمير وانه لم يكن المنادى هو الماء مثلا بل كان محذوفا فالمنادى المحذوف
هو الذي قام مقام كاف الضمير فلا وجه لفتح اللام لكن يجوز ان يكون وجه الفتح وقوعه موقع
كاف الخطاب صورة قوله او تقديرا مثل يا غلامي قوله ان كان معربا قبل دخول اه خرج
بهذا القيد يا يوم ينفع الصادقين ونحوه مما هو مضاف الى الجملة ومبني على الفتح لانه لم
يعرب قبل النداء فلم ينصب لفظا او تقديرا بل محلا قوله يا طالعا جبلا قال الفاضل المحشي
هذا المثال من المزالق النحوية فانه لا معتمد لعمل طالعا وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر الموصوف
يكون موصوفا اي مفردا معرفة ويجب تعريف طالعا ولا يكون هناك شبه مضاف انتهى وهو
جيد بناء على كون الموصوف معرفة تعريف صفته تقول يا طالع الجبل الظريف ويمكن ان يقال انه
معتمد على موصوف معرف تقديرا بدليل تعريف صفته والتقدير يا ايها الطالع جبلا فحذف
اي للاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع اداتا التعريف ثم نصب طالعا لكونه مضارعا للمضاف
ويحتمل ان يكون هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين فانهم يجوزون عمل اسم الفاعل
بدون الاعتماد قوله توقيت لنصب رجلا لا تقييد له اي نصب الرجل وقت يقع لغير معين
لا انه قيد له يذكر معه في قول الاعمى لانه اذا كان منصوبا كان غير معين فيكون قوله لغير معين
مستدركا قوله يا حسنا وجهه ظريفا نقل عنه في الحاشية انه قال انما قيدناه بقولنا
ظريفا ليكون نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين اذ لو قيل يا حسنا وجهه الظريف قوله اعم
من ان يراد بهما معين وغير معين فان قصد التعيين فمثال للمشبه بالمضاف وان قصد
عدمه فهو مثال للقسم الرابع قوله لان توابع المستغاث اه لانه ليس مبنيا على ما يرفع به
لان رفعه قبل النداء بالضمة وبناؤه حال النداء على الفتح قوله فانهما لما انتفت اه
جملة معترضة لبيان تناول المفرد للمضاف بالاضافة اللفظية وشبه المضاف اما تناوله الثاني

فيه انه لو قصد به معين



فقط لعدم

نظ نصدم مطلق الاضافة واما الاول فانها في حكم الانفصال فرجع الى المفرد بعد ردّ نوعه
ليدخل علة لقوله وانما جعلناها قوله الحسن الوجه والحسن الوجه الحسن الاول ر
نصب الثاني ورفع الوجه فيهما على الفاعلية قوله والصفة مطلقا اى مفردة كانت وما
في حكمه ليدخل فيه يا زيدا الحسن الوجه كذا عطف البيان قوله رفع حملا على لفظه قال
الفاضل الخ هذا من غوامض النحو لان العامل في التابع هو العامل في المتبوع والتابع
باعراب سابقه من جهة واحدة وتفصيل الكلام في بيانه يحوج الى التطويل قوله الخ
او المقدر مثال المقدر يا موسى العاقل قوله لمنع دخول يا عليه كرها على طريق
التمثيل والا فجميع حروف النداء كذلك قوله وابو العباس المبرد اه اعلم ان كلام المبرد
اه اعلم ان كلام المبرد يدل على خلاف ما نسب اليه المص وذلك انه قال ان كان اللام في
العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف
بل يلمح بهما الوصفية الاصلية فقط فكانه مجرد عنهما لان تعريفه بالعلمية وان كانت
اللام في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن يفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها
فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والصعق اختيار الرفع لان اللام لا تفيد التعريف في هذا هو
الاليق بمذهب المص قوله والصعق كان في الاصل اسم لكل كوكب ثم جعل علما مع اللام
مسألة الثريا فنزع اللام منه مظنة زوال العلمية والصعق كان اسما لكل من رمى بصاعقة
سماوية ثم جعل علما مع اللام لخويلد بن نفيل لما رمى بالصاعقة حين هبت الريح و
شمها وقال بعض الشعراء مخاطبا لابنته ابوك خويلد فابكي عليه قتيل الريح في البلد التهامي
قوله لانها اذا وقعت اه هذا التعليل فاسد فانه جاء في المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه
بالمضاف قوله المبني عن جواز ضمه فان الفتح لما كان من القاب البناء فيفهم ان ما فيه الفتح
فهو مبني قوله بلا تخلل واسطة كما هو المتبادر قوله لكثرة وقوع المنادى او لان هذا
المنادى في الحقيقة مضاف لان اضافة الصفة كاضافة الموصوف قوله اى اذا اريد نداؤه

برفع

في قوله د

على الاصمعي له

يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة تشبيها بالمضمر واول الاختصاص ممنوع

عند العلم

لا يفيد



لما كان نداء المعرف غير جايز صرفنا الكلام عن ظاهره بحمله على الارادة قوله مثلا ذكر
مثلا لافادة ان الكلام ههنا على سبيل التمثيل وليست كلمة يا ولا ايها ولا الرجل معتبرة
ههنا بخصوصها بل ساير حروف الندا مثل يا في عدم اجتماعه مع اللام التعريف احتياجه
الى الواسطة وايضا ساير الاسما المبهمة مثل اي في هذا الاعتبار وايضا ساير الاسما المعرفة
باللام مثل الرجل نحو يا هولاء الكرام ويا هذه المراة قوله بتوسط اي وانما وسطت هذا
الامور المبهمة دون امور معينة قلت لان الاصل في المنادى ان يكون معلوما فاذا كانت تلك
الوسايط معلومة وقف الذهن عليها فلا يحتاج الى الاسم المعرف باللام فلما كانت مبهمة سيما
من المبهما الوصفية احتيجت الى ما يرفع ابهامها فاشتدت الحاجة الى ذلك المعرف باللام ومن
هنا سمعهم يقولون انهم المقصود بالنداء مع عدم مباشرة حرف الندا له قوله رفع
الرجل والمبرد والزجاج جوزا النصب فيه ايضا كغيره ولا يدل عليه قرائة قل يا ايها الكافرون
قوله المقصود بالنداء اي بحسب نفس الامر ليكون قوله حركة الاعراب اه فان حركة الرجل
حركة اعراب وحذف التنوين انما هو لوجود لام التعريف قوله وهذا بمنزلة اه اي التزم الرفع
في صفة المنادى اذا كانت مقصودة بالنداء بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين في صفة
المنادى فكانه قال وصفة المنادى المبني المفردة يجوز فيه الوجهان الا اذا كانت اي تلك الصفة
مقصودة بالنداء ولا اختصاص له بصفة المنادى المبهم فانه لو كان مختصا به لا يخرجه من قاعدة جواز
الوجهين في صفة المنادى المبني بان يكون من التاكيد والصفة الا صفة الاسم المبهم وبالجملة ان
صفة المنادى اذا كانت مقصودة بالذات يلتزم رفعها اي فمن كان من اقسام المنادى واذا كان
المقصود حالة النداء غير الصفة يجري في الصفة جواز الوجهين ولو كان المنادى اسم اشارة
نحو يا هذا الرجل اذا قصد نداء اسم الاشارة قوله معرب بتقدير لفظ المنادى اندفع ما مناداي
اورده صاحب المتوسط على ظاهر عبارة المصنف وهو ان تابع المعرب يجوز ان يكون تابعا للمحل
اذا غاير اعراب محلي اعراب لفظه نحو ما زيد بقائم وقاعدا بالنصب والجر وحاصل الجواب ان هذا

الجواز



الجواز في المعرف لا في المنادى المعرب قوله وجواز الوجهين اه وما احسن ما قال بعض المشـ

ان الرجل في ايها الرجل كالمتعاقبة اذا قيل لم وجب رفعه قيل هو المنادى المفرد المعرفة

الذي باشره حرف النداء لكونه مقصوداً واذا قيل فيجب على هذا ان يجوز في توابعه ما جاز في

توابع مثله قيل ليس هو نفس المنادى المضموم بل مثله قوله وهو اجتماع اه اى القاعدة

التي جوزوا فيها اجتماع حرف النداء مع الالف واللام وانما اشترط فيهما هذين الشرطين

لان الالف واللام بوجودهما يخرجا عن كونهما حرف تعريف لان حرف التعريف زائدة على هنا

حروف الكلمة فليست عوضا عن احدها وايضا من شانها ان تكون جايزة الانفكاك

فاذا لزمت صارت كانها جزء من الكلمة فلم يكن للتعريف وعلى البعض الافاضل جواز ندائه

عز وجل بلا توسط مبهم بان اى يستلزم التعدد وها للتنبيه وهو تعالى منزه عنهما و

ثنا للاشارة الحسية وهو غير محسوس وظني انها هذه كلها تكلفات فان تعريفنا لله

بالعلمية لا بالالف واللام فلا يلزم اجتماع اداتى تعريف الا ان يقال لو استكره هو الجمع بين

باوما



يا وما شابه لام التعريف لفظا قوله عوضا عن محذوف ومن ثم قطعت الهمزة في النداء

قوله من اجلك اخوه وان بخيله بالوصل عني ومعنى تمنّ اي زلت واحوق وقال

شارح الابيات من اجلك متعلق بمجد واي احتمل المشاق من اجلك قوله فيا

لغلامان اخوه ايا كان ان تبغيا الى شرا قوله تاكيد لفظي وانما لم ينون اما لان

التاكيد اللفظي في الاغلب ان يكون حكمه حكم الاول بلا تغيير واما

لانه غير منصرف لكونه علما للقبيلة قوله مكان النصب اي النصب لدى سبق

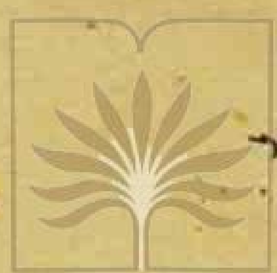
جوازه من سيبويه والمبرد قوله اتباعا النصب الثاني لان تيم عدي

عطف بيان للاول فهو كالصفة في يا زيد بن عمرو قوله لا ابا لكم قال الجوهري

معنا لا ابا لك انك ماجد شجاع لا يحتاج الى من ينصرف كالاب وقال الازهري

هو شتم لا شتم فوقه ومعنا انك لقيت يا ابن رشيد وليس لك اب معين وضاع نسبك و

الحق ما في القاموس من انه دعا بفقد الاب يزيد تيم ابن عبد مناة وهو قوم عمر اي لا يوقعنكم



شر

عمر في مكروه لاجل تعرضه لها جاتي اي امنعوا من بها جاتي حتى تمنعوا شره عنكم قوله
اما تابع مضاف بالاضافة كما ذهب اليه سيبويه من انه تاكيد لفظي قوله او تابع مضاف
بالوصف كما هو مذهب المبرد والسيرافي قوله يا ابنتا اي فانه لو حذف منه الياء لالتبس
بالمنادى المفرد المعرفة قوله وهذان الوجهان اه اعتراض على ظاهر العبارة وحاصله بان
قول المص والمضاف اه يقتضي جواز هذه الوجوه الاربعة في كل مضاف مع ان الوجهين الاخيرين
لا يجريان في يا عدو قوله بابدال الياء بالتاء لمناسبتهما في انهما يزادان في اخر الاسم نحو
على وفق حركة الياء فانها هي الفتحة كما هو المشهور وقيل هو السكون قوله مجرى المفرد
المعرفة لانه اسم في اخره تاء التانيث قوله ويا امتا بالالف عطف بحسب المعنى على
مقدر اي قالوا ابدالا الف بالالف قوله اي واقع حمل الجواز على الوقوعي لانه مشترك بينه
وبين العقلي والمراد هنا الاول فالتقييد بعدم الضرورة يفهم من تقييد مقابله بها في
قوله وهو في غير ضرورة قوله اي لضرورة حمل النصب ضرورة على انه مفعول له واللام مقدرة
لكن يجب على هذا ان يقدر ان عامله فعل الترخيم المفهوم من فحوى الكلام والتقدير وهو
في غير ترخيم ضرورة ولا يجوز ان يكون جائزا لان الضرورة صفة الشاعر لانه المضطر والجواز
صفة الترخيم فلم يحصل شرط حذف اللام وهو ان يكون فاعله وفاعل عامله واحدا ومثاله
في الضرورة قول ذي الرمة شعر ديار مية اذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عرب ولا عجم
وقول المتنبي لله ما فعل الصوارم والقنا في عمرو حاب وضبة الاغتام قوله لا لعلة
اخرى تخرج مثل قاض لان حذفه للاعلال فهو لعلة لا للتخفيف قوله فعلى هذا اي على
تقدير كون الضمير راجعا الى ترخيم المنادى قوله فدخل فيه المشبه بالمضاف فانه مضاف
من حيث المعنى فان قولك يا طالعا جبلا بمنزلة قولك يا طالع جبل واجاز الكوفيون ترخيم
المضاف ويقع الحذف في اخر الاسم الثاني نحو قوله خذوا حظكم يا ال عكرم واذكروا
اواصرنا والرحم بالغيب تذكروا اي ال عكرمة قوله نظرا الى المعنى لان المنادى في يا غلام عمرو



لعلام لكنه لا يظهر و يعرف بعد ان ذكر زيد قوله نظرا الى اللفظ ولذا اعرب
المجز الاول قوله وجه اشتراطه اى اشتراط كون المنادى المرخم لا يكون مندوبا
قوله عكسه بحالها نحو تابط شرا فتحكى بحالها ليتضح دلالتها على القصة التى هي سبب
التسمية وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تابط قوله على ما الفى اى حذف
اى ان المحذوف يفهم من المذكور لتلازمهما قوله لم يلزم نقص الاسم اه وحاصله ان
نقص الاسم المعرب عن اقل ابنية الاسم اعنى ثلاثة احرف غير جايز بلا علة موجبة وتقييده
بالمعرب لاخراج المبنى نحو من وكم بلا علة موجبة لاخراج مثل عصا بالتنوين فانه معرب
تقديرا الا ان هذا النقصان لعلة موجبة اعنى التقاء الساكنين و الفراء والاخفش جوزا
ترخيم الثلاثى المتحرك الاوسط علما لان حركة الوسط كالحرف الرابع ونقل ابن الخشاب
عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثى علما سكن وسطه او تحرك قوله اذا وقع موقعه اه
ذلك الموقع هو اخر المنادى قوله من نحو يا صاح اه وانما كان شاذا لفقد الشرط
اعنى العلمية وتاء التانيث قوله فان الياء والنون اى الياء فى ثمانية والنون فى مرجانة
وذلك لانه يبقى ثمانى ومرجان بغير تاء ثم اذا احتيج اليها ادخلت قوله من الوسامة فاسما
اصله وسما قلبت الواو همزة كاناة والالف الهمزة زيد تا معا لانها اسم زيد تا عليه فصار
اسما قوله من باب عمار اى مما يحذف منه حرفان الا انه داخل فى الضابطة الاتية قوله
فخرج منه نحو سعلاة تعريض للفاضل الرضى حيث قال وكان على المص ان يقول حرف
صحيح غير تاء التانيث قبله مدة زائدة لاخراج نحو سعلاة والشا اخرجها من غير تكلف
السعلاة الغول او ساحرة الجن قوله وهو اعم من ان يكون اى الحرف الصحيح قوله
فى حكم الصحيح اى لعلة ان تكون زايدة الى الياء والواو المدغم فيهما فى حكم الحرف الصحيح
فى كونهما اصليين مثله فان الاغلب فى حروف العلة ان تكون زايدة فاذا وقع منها اصلى حروف
كما فى هذين المثالين شابه الحرف الصحيح فيحذف منها الحرفان كالصحيح قوله شبون جمع

نبتزو

ثبة وصححه الفاضل الكردي فقال هو بنون جمع ابن وهو غلط لان بنون لم يستعمل الا كثبون
فينبغي اخراجه والثبة وسط الحوض قوله وقلون جمع قلة وهي راس الجبل وعمود البيت
قوله وصلت على الاسد وبلت على النقل اي حملت على الاسد حاربته وبلت اي
حصل لي بول من خوفي منه التشبيه صغار الغنم شبه الحرف الصحيح لقوته وعدم جواز
حذفه غالبا بالاسد وحرف العلة الذي يكون في الغالب الامر زايد بصغار الغنم اي
كيف تصولون وتجترون على حذف الحرف الصحيح القوي الذي هو كالاسد وتذلون عن
حذف حرف العلة الضعيف الذي هو مشابه لصغار الغنم قوله بعلبك وخمسة
عشر علمين انما قيد به لانهما لو لم يكونا علمين لكانا داخلين في قسم الاضافي وقد عرفت
انه لا يرخم قوله اي ينحذف انما قدره بصيغة المضارع مع ان ما سبق كان بصيغة الماضي
قلت الذي حداه على هذا دخول الفاء فانها يجوز دخولها في الجزاء اذا كان ماضيا خاليا
من قد قوله فيتق الفاء فصيحة اي اذا عرفت ذلك فيتق قوله وفي ياكروان في الحاشية
هو طاير ضعيف طويل العنق قوله قد للتقليل فان قيل القياس ان يكون جعل ما بقي
من الترخيم اسما برأسه هو الاكثر لان المحذوف لعلة موجبة كما في عصا ونحوه في حكم الثابت بعض
والمحذوف لا لعلة بل لمجرد التخفيف كما في باب الترخيم كان لم يكن فالجواب ان المنادى لما
لم يكن مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي الى ما يجيء بعده المنادى له صار حذف
الترخيم مطردا كالواجب فعومل المرخم في الغالب الاغلب معاملة نحو عصا قوله
كادل جمع دلو فان اصله ادلو قلبت الواو ياء والضمة كسرة فصار ادلي الضمة على الياء
ثقيلة حذفت فحذف الياء لالتقاء الساكنين فصار ادل قوله اذ تمنع مانع الاعلال
اذ توضيحه ان الواو في كروان لم تقلب الفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها المانع وهو وجود
الساكن بعدها فيلزم اجتماعهما فاذا حذفت الالف حال الترخيم فان قدرنا انها ثابتة
فمانع الاعلال اي قلب الواو الفا باق بحاله وان قلنا ان ذلك المحذوف صار منسيا فالا نسياً

لغلام لكنه لا يظهر ويعرف بعد ان ذكر زيد قوله نظرا الى اللفظ ولذا اعرب
الجزء الاول قوله وجه اشتراط اى اشتراط كون المنادى المرخم لا يكون مندوبا
قوله محكية بحالها نحو تابط شرا فتحكى بحالها ليتبقى دلالتها على القصة التى هى سبب
التسمية وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تابط قوله على ما الفى اى حذف
اى ان المحذوف يفهم من المذكور لتلازمهما قوله لم يلزم نقص الاسم اه وحاصله ان
نقص الاسم المعرب عن اقل ابنية الاسم اعنى ثلاثة احرف غير جايز بلا علة موجبة وتقييده
بالمعرب لاخراج المبنى نحو من وكم وبلا علة موجبة لاخراج مثل عصا بالتنوين فانه معرب
تقديرا الا ان هذا النقصان لعلة موجبة اعنى التقاء الساكنين والفراء والاخفش جوزا
ترخيم الثلاثى المتحرك الاوسط عملا لان حركة الوسط كالحرف الرابع ونقل ابن الخشاب
عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثى علما سكن وسطه او تحرك قوله اذا وقع موقعه اه
ذلك الموقع هو اخر المنادى قوله من نحو يا صاح اه وانما كان شاذا لفقد الشرط
اعنى العلمية وتاء التانيث قوله فان الياء والنون اى الياء فى ثمانية والنون فى مرجانة
وذلك لانه يبقى ثمانى ومرجا بغير تاء ثم اذا احتيج اليها ادخلت قوله من الوسامة فاسما
اصله وسما قلبت الواو همزة كاناة والالف والهمزة زيدتا معا لانهما اسم زيد تا عليه فصارا
اسما قوله من باب عمار اى مما يحذف منه حرفان الا انه داخل فى الضابطة الاتية قوله
فخرج منه نحو سعلاة تعريض للفاضل الرضى حيث قال وكان على المص ان يقول حرف
صحيح غير تاء التانيث قبله مدة زائدة لاخراج نحو سعلاة والشرط اخرجها من غير تكلف
السعلاة الغول او ساحرة الجن قوله وهو اعم من ان يكون اى الحرف الصحيح قوله
فى حكم الصحيح اى العلة ان تكون زائدة الى الياء والواو المدغم فيهما فى حكم الحرف الصحيح
فى كونهما اصليين مثله فان الاغلب فى حروف العلة ان تكون زائدة فاذا وقع منهما اصلى حرف ٢
كما فى هذين المثالين شابه الحرف الصحيح فيحذف منها الحرفان كالصحيح قوله شبون جع



نبتر و

ثبة وصحفه الفاضل الدوری فقال هو ببون جمع ابن وهو غلط لان ببون لم يستعمل الا كثبو
فينبغي اخراجه والثبة وسط الحوض قوله وقطون جمع قلة وهی راس الجبل وعمود البيت
قوله وصلت على الاسد وبلت على النقل اى حملت على الاسد حاربته وبلت اى
حصل لی بول من خوفی من النقد صغار الغنم شبه الحرف الصحيح لقوته وعدم جواز
حذفه غالبا بالاسد وحرف العلة الذی يكون فی الغالب الامر زايد بصغار الغنم اى
كيف تصولون وتجرؤن على حذف الحرف الصحيح القوی الذی هو كالاسد وتذلون عن
حذف حرف العلة الضعيف الذی هو مشابه لصغار الغنم قوله بعلبك وخمسة
عشر علمين انما قيد به لانهما لو لم يكونا علمين لكانا داخلين فی قسم الاضافی وقد عرفت
انه لا يرخم قوله ای فيخفف انما قيد بصيغة المضارع مع ان ما سبق كان بصيغة الماضی
قلت الذی حداه على هذا دخول الفاء فانها يجوز دخولها فی الجزاء اذا كان ماضيا خاليا
من قد قوله فيق الفاء فصيحة اى اذا عرفت ذلك فيق قوله وفی ياكروان فی الحاشية
هو طاير ضعيف طويل العنق قوله قد للتقليل فان قيل القياس ان يكون جعل ما بقی
من الترخيم اسما براسه هو الاكثر لان المحذوف لعلة موجبة كما فی عصا ونحوه فی حكم الثابت بعض
والمحذوف لا لعلة بل لمجرد التخفيف كما فی باب الترخيم كان لم يكن فالجواب ان المنادی لما
لم يكن مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغی الى ما يجیء بعده المنادی له صار حذف
الترخيم مطردا كالواجب فعومل المرخم فی الغالب الاغلب معاملة نحو عصا قوله
كادل جمع دلو فان اصله ادلو قلبت الواو ياء والضمة كسرة فصار الى الضمة على الياء
ثقيلة حذفت فحذف الياء لالتقاء الساكنين فصار ادل قوله اذ تمنع مانع الاعلال
اه توضيحه ان الواو فی كروان لم تقلب الفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها المانع وهو وجود
الساكن بعدها فيلزم اجتماعهما فاذا حذفت الالف حال الترخيم فان قدرنا انها ثابتة
فمانع الاعلال ای قلب الواو الفا باق بحاله وان قلنا ان ذلك المحذوف صار منسيا فالو نسيا



ومنظر فيه وليس ما بعدها ما يمنع من الاعلال قوله فالحد شامل لقسمي المندوب اي
ما يتفجع على وجوده وما يتفجع عدمه في هذا الكلام تعريض ببعض الشارحين علي
حيث قال وقد اخذ المص باحد انواع المندوب هو المتفجع المتوجع منه نحو واحزناه و
واويلاه قوله ممتازا به عن المنادي هذا الكلام اشارة الى دفع ما يرد على هذه العبا[رة]
وهو ان المندوب ليس مخصوصا بوا لانه يستعمل فيه على ما عرفت بل الامر بالعكس
فان وا لا تدخل على غير المندوب وحاصل الجواب ان الاختصاص بمعنى الامتياز فكانه قال
وامتياز المندوب عن غيره من المنادي بوا وقال الرضي معنا واختص المندوب بالند[بة]
بسبب لفظة وا وفيه تكلف قوله لان الميم اصله الضم جواب عما يقال ان الواو كيف يجا
حركة الاخر اعني الميم مع انه ساكن فاشار الى انه في الاصل مضموم حتى ان بعض القراء
ضموا الميم في انتم وكم لكن حذف حركتها في ضربتم ونحوه تخفيفا قوله لبيانها اي لبيان
الالف فانه لو لم يكن بعدها ها لتوهم في التلفظ انها فتحة قوله الشاميينا اي الذي
ما صنعه اهل الشام قوله ونعني به اه رد على من قال المراد باسم الجنس ما صح دخول
اللام عليه قوله لم يسبق الذهن اه بل يلتبس بالمفعول اذا قلت رجلا قوله لانه
كاسم الجنس وجوز الكوفيون حذف حرف النداء عنه اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء الخ
واستشهدوا بقوله تعم ثم انتم هؤلاء ورده الرضي باحتمال كونه خبرا انتم وهو بعيد قوله
سواء كان مع بدل تعريض بالفاضل الرضي حيث قال ان المصنف لم يذكر لفظة الله فيما
لا يحذف منه حرف النداء وهي منه لانه لا تحذف منه الا مع ابدال الميمين قوله اللهم
قال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فخفف بالحذف لكثرة الدوران على الالسن والاكثر
على ان اصله يا الله فحذف حرف النداء وعوض عنه الميم المشددة ورد الفاضل
الرضي كلام الفراء بانه يقال اللهم لا تؤمهم بالخير ورد هذا الكلام شيخنا البهائي
في حواشي الاربعين بقوله ويجوز ان يكون الاصل اللهم امنا بالخير لا تؤمهم بالخير ثم

ثم

بنجد كلام الرضي لو سمع منهم اللهم لا تؤمنا بالخير لحصول الشافضرح فكانه قال امنا
بالخير والظاهر انه لم يسمع انتهى وظني انه قد سمع وهو بعينه المثال الذي رد به الفاضل
الرضي كلام الفارق وقد شاع في المحاورات التعبير عن امثال هذه العبارة المشتملة القراءة
على تبعيد الخير عن المتكلم بلفظ الغيبة وان كان المتكلم اذا قالها يعبر عنها كالا لفاظ التي
يعبر بها عن نفسه قوله ولفظة اي اه لان المقصود بالنداء وصفه هو معرف قبل النداء
فلذا جاحذفه وان كان اي اسم جنس معرفا بالنداء قوله من غير ان يتصف اه لانه لم
يتصفه يكون مبهما فيشابه اسم الجنس قوله والمضاف اه عطف على قوله لفظة اي
قوله امراة امرئ القيس اسمها جندب وكانت باغضة له فسالها عن السبب فقالت انك
ثقيل العقد خفيف العجز سريع الاراقة بطي الافاقة قوله وقع في الليل على نائم اسمه سليك
سليكة فلما وقع عليه ذلك الشخص خنقه اي جمع اصابعه بحلقومه ولم يقتله فقال له انقذ
مخنوق اي اعط فديته لتسلم عليها فقال له سليك الليل طويل وانت من مزان افتابك لا نفك
نفيم استعجالك ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك اضرطا وانت لاعلى فذهبت كلها
امثالا قوله بخلاف قراءة يا اسجدوا اه في قوله تعالى وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم الا
عن سبيل الله فهم لا يهتدون ويسجدون اي ان لا يسجدوا ولا زائدة اي فهم لا يهتدون
للسجود قوله اي تلك عامله مثل قولك زيدا ضربته اعلم انه قد وقع الاختلاف في العامل
في هذا الباب فالبصريون اتفقوا على ان العامل فيه مقدر والكسائي والفراء الى ان ناصبه هو
الفعل المتاخر اما بلفظه ان امكن نحو زيدا ضربته والا فبمناسبه نحو زيدا مررت به فجاعل عنه
العامل الواحد فيهما لاتحادهما ذاتا لان الضمير عبارة عما يرجع اليه ويكون فائدة تسلطه على
الضمير بعد تسلطه على الظاهر تاكيد الايقاع الفعل عليه وبعض النحاة قال اما انا فلا
اعرف عامل هذا الاسم والاصح مذهب البصريين قوله اي فيه متعلق بالاسم اه و
المثال واحد فان غلام في قولك زيدا ضربت غلامه يسمى متعلق الاسم ومتعلق الضمير



لانه من توابع زيد المضاف الى ضميره وهو المراد من كونه متعلق ضميره الا ان قرب المرجع
يرجح الاحتمال الثاني قوله كما هو الظ الظ انه متعلق بقوله لنصبه بالمفعولية ويحتمل
الرجوع الى جميع ما ذكره في التعريف قوله وههنا صور اربع اى داخلة في تعريف ما انتصب
عامله قوله لا يخفى وجهه وهو خلوص اقسام المشتغل بالضمير عن الفعل بينهما بما ليس كما
منها قوله الا بتاويل بتاويل مقول ونحوه لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب والظ انه لا
مانع من وقوع الانشاء خبرا لان خبر المبتداء ما اسند الى المبتداء لا ما احتمل الصدق والكذب
بل هذا الاحتمال انما هو في الجملة الخبرية التي هي مقابلة الجملة الانشائية لا الخبر الذي هو قسيم
المبتداء فالغلط انما نشا من اشتراك لفظ الخبر بين الجملة الخبرية وما هو قسيم المبتدا كيف لا
وهو واقع في افصح الكلام كقوله تعالى لا مرحبا بكم واين زيد ومتى القتال واني لك هذا بل انتم
ونحوه وتقديره مقول في جميع هذا تعسف قوله ولا يقدر معمولها فلا يقال لم زيدا يضرب ولا
ان بكرا يقتله قوله فانه يجوز وان استقبحه النحاة اى يجوز تقدير الفعل بعدها فيكون
من باب الاضمار وان عده بعض النحاة قبيحا ووجه القبح ان هل في الاصل بمعنى قد فاذا قلت
هل زيد قائم فاصله اهل زيد قائم فهل بمعنى قد والة الاستفهام هي الهمزة لكثرة الاستعمال فحذفت الهمزة
وتطفلت هل عليها في الاستفهام فصارت دانه فاذا لم تر فعلا في خبرها نحو هل زيد قائم غفلت
عن طلبه جابلة فتبع واذا وجدت جزءها كما في باب الاضمار حنت الى الفها وطلبت الاقتران معه
لان اصلها اعني قد ولجبه الدخول عليه فكان تقديره قبيحا قوله اى التباس ما هو مفسر
اه هذا الكلام ودليل اعترض به بعضهم على ظاهر عبارة المصنف حيث قال لم يرده من
التباس المفسر بالصفة اما الالتباس في حال النصب او الالتباس في حال الرفع والاول
بط لان المفسر لا محل له من الاعراب فكيف يلتبس بالصفة وكذا الثاني اذ في حال الرفع
ليس فيه مفسر وحاصل الجواب ان الالتباس انما هو بين المفسر في حال النصب وبين
الصفة في حال النصب قوله وهو خلاف المقصود فيه تعريض بالفاضل الرضي حيث



بقيم

زعم انه على تقدير الوصفية والخبرية واحد غير متفاوت المعنى قوله كما هو مذهب
المعتزلة من ان الافعال الاختيارية صادرة من العباد لا من الله تعالى ويفهم من ظاهر هذا
الكلام ان المعتزلة لم يقل باختيار النصب في مثل هذه الآية وليس كذلك بل المنقول من ائمة
علم النحو كالشيخ عبد القاهر رحمه الله والسكاكي انهم انكروا على المعتزلة اختيار
النصب فالاولى في التعليل ان يقول كون جملة خلقناه مفسرا لا صفة او غير هو الظاهر المتبادر
قوله اي عنده او في داره توضيح هذا الكلام انه على تقدير النصب يكون الجملة الفعلية
معطوفا على الجملة الصغرى على ما تقدم وفيها ضمير يعود الى زيد وقد تقرر ان المعطوف
حكمه حكم المعطوف عليه فينبغي ان يقدر في الجملة الثانية ايضا ضمير يعود اليه ليصح
العطف اشار الى تقديره بقوله عنده او في داره اي عنده او في دار زيد قوله والا
بفتح الهمزة وتشديد اللام قوله اعني ذهب على صيغة المجهول قوله زيدا يلابسه
الذهاب الى بنا سببية المذهوب به فالمصدر بمعنى اسم المفعول قوله والاتحاد فيما
ذكره مفقود لان الفعل الاول مسند الى الذهاب والى الاحد على ما عرفت والفعل
الثاني اعني ذهب مسند الى الجار والمجرور القائم مقام الفاعل قال قدس سره في الحاشية
الفرق بينه وبين زيدا حبست عليه مع ان كلا منهما مبني للمفعول لان القائم مقام الفاعل ل٤ ان ٢
هو الجار والمجرور فهو يعمل في ضمير زيد فعلا نصبا بخلاف حبست فان القائم مقام
الفاعل ضمير المتكلم واما الجار والمجرور اعني عليه فهو منصوب محلا وتحقيقه ان حبست
عليه يستلزم ملابسة فاعلها المتكلم ومفعولها زيد واما ذهب فانه يقتضي ملابسة
احدهما لم يعلم فاعلها فالاول يستلزم فعلا معلوما ينصب زيدا اذا سلط عليه
والثاني يستلزم فعلا مجهولا يرفعه اذا سلط عليه قوله بل الكرام الكاتبون اي
الملائكة الذين يكتبون اعمال العباد فيما عندهم قوله وكل صغير وكبير مستطر اي كل
صغير وكبير مسطور في صحيفة الاعمال قوله لا يغادر اي لا يترك سيئة صغيرة ولا كبيرة



قوله شاذ عن بعضهم وهو عيسى بن عمر والنحوي يذهب الى ان الفاء للعطف قوله
مرتبطة بمعنى الشرط فيكون الباء صلة ومعناه ان هذا الفاء مربوطة بالمبتداء المتضمن
لمعنى الشرط فهي كالجزاء له قوله ومثل هذا الفاء انما قال هذا لان الفاء اذا كانت
زائدة او غيرها فعند موقعها الغرض نحو فاما اليتيم فلا تقهر جاز ان يعمل ما بعدها
فيما قبلها قوله اى اسم عمل فيه نبه بذلك على ان المعمول فيه من قبيل الحذف و بتاويل المعمول
الايصال قوله على صيغة المجهول اه هذا الكلام رد لما قال الفاضل الرضي وحاصله
ان ذكر ان كان على صيغة المصدر يكون معطوفا على معمول وهو بعيد من حيث المعنى
لان التحذير ليس نفس الذكر بل المذكور وان كان على صيغة الماضي المجهول فكذلك
لان او هنا منفصلة من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاءني
زيدا وعمرو وحاصل الجواب انه على صيغة الماضي المجهول ولكن المعطوف عليه مقدر
لا ملفوظ كما توهم قوله لا بد من ضمير في المعطوف حاصل الاعتراض انه اذا عطف
ذكر على حذر او ذكر لا بد ان يكون فيه ضمير راجع الى المعمول كما في المعطوف عليه
حاصل الجواب ان هاهنا ضمير اقيم الظاهر مقامه اشعارا بان المعمول في هذا القسم
هو المحذر منه وفيما سبق هو المحذر قوله ولا اسد عن نفسك هذا بيان لحاصل المعنى
وان هذا المعنى لازم للمعنى السابق قوله وهو ضرب بالعصا نقل بعض الشارحين هذا
التحذير عن عمر ثم قال انما نهى عن رمي العصا الى الارنب لان ذلك يقتلها فلا يحل قوله
لا يقي اتقيت زيدا فلو كان فعل الامر ناصبا لكاف الخطاب لصح نصب فعله الماضي
للاسم الغايب كما تقول علم نفسك علمت زيدا قوله فان المعنى على بعد نفسك
فيه بحث مشهور وهو انه على هذا التقدير لا يكون من النوع الثاني لان نفسك ح
ليس محذرا منه بل محذرا وحاصل الجواب ان المراد بتحذير النفس تبعيدها عن الرذائل
التي تؤذيك فانك اذا لم تبعدها عنه يصيبك منه الاهوال والشدايد فالنفس



على هذا محذر منه لا محذر قوله قيل لفظ الاسد اه هذا الاعتراض لنجم الائمة وحاصله
ان الاسد جزء من التحذير لتوقف افادة اصل معنى التحذير عليه مع انه خارج من تعريف
المصنف اما خروجه عن القسم الثاني فظ لان الاسد ليس مكررا واما خروجه عن
القسم الاول فكذلك ايضا لانه ليس معمولا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده بل المعمول
اياك فالصحيح ان يق التحذير على ضربين اما لفظ المحذر منه مكررا او لفظ المحذر
مع المحذر منه وحاصل الجواب ان التحذير عبارة عن المعمول واما لفظ الاسد فهو
من التوابع وان توقف استفادة المعنى عليه قوله لم يثبت الا نادرا اجازه ابو توقفت
على مستندا بقوله ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا التقدير وقلت قوله
تضمنا في ضمن الفعل اه اي يكون ذلك الحدث مذكورا في ضمن الفعل الاصطلاحي
العامل في المفعول كقولك ضربت زيدا يوم الجمعة فان الفعل اللغوي الواقع في يوم
الجمعة اعني الضرب مذكور في ضمن الاصطلاحي اعني ضربت فانه جزء معناه قوله
اذا كان العامل مصدرا كقولك اعجبني ضرب زيد يوم الجمعة فان الضرب فعل في يوم
الجمعة فهو مذكور بلفظه الدال عليه بالمطابقة قوله لا حاجة الى قوله مذكورا لان
مثل يوم الجمعة يوم طيب ان فعل فيه فعل الا ان ذكره ليس من هذه الحيثية بل من
حيث الاخبار عنه بانه يوم طيب فلا قصد لاخراجه بقيد مذكور يخرج بقيد الحيثية قوله
اشارة الى قسمي المفعول فيه اشارة الى ان هذا القيد لا دخل له في الاعتراض كاخواته
بل هو للبيان والتحقيق قوله مبهما كان الزمان او محدودا المشهور بين النحاة بل
المجمع عليه ان معنى المبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره سواء كان معرفة او نكرة
كحين والحين ووقت والوقت والمحدود ما له نهاية تحده معرفة او نكرة كيوم واليوم
وسنة والسنة نعم بدر الدين المالكي فجعل اليوم ... اضرابه من المبهمات وجعل
المحدود هذه الاسماء اذا اضيفت كيوم الخميس والجمعة ونحوهما وكانه فهم من الوقت



المعين وهو غلط قوله وفسّر بالجهات الست سواء كانت معرفة او نكرة وهذا
هو مذهب الاكثر من المتقدمين وبقي فيها مناسبها ٧ احدها ان المبهم من المكان تفاسيره
ما كان نكرة منها ويخرج منه خلفك وامامك مع انه منصوب على الظرفية بلا خلاف
ثانيها ان المبهم ما ليس بمحصور وهو باطل لانه يخرج الفرسخ فانه محصور مع انه منصوب
على الظرفية ثالثها انه الذي له اسم باعتبار ما لم يدخل في مسماه كالفوق مثلا فان
هذا الاسم يطلق على هذا المكان مثلا بالاضافة الى المتحت وكذا غيره من الجهات
ولا شك ان المتحت غير داخل في مسمى الفوق ويندرج في هذا التفسير عند ولدى لانه
لا يطلق باعتبار ذات المكان بل باعتبار المضاف اليه وهو ليس بداخل في مسماه فلا حاجة
له الى الحمل والمقيم لما فسّره بالجهات الست الى التقصي عنها فاجاب بانها محمولة على ما يقبله احتياج ٧
قوله ما بعد دخلت ما يقاربه من نحو نزلت وسكنت قوله لانه يبعد الذايقول
الفرق بين ضربته ودخلته غاية الاشكال فتأمل قوله لا يصح ان يقول له خلف
البلد اللهم انه لا فرق بين المثالين في الصحة وعدمها بل الصحة جارية فيهما فالاصح
ح ما اختاره نجم الائمة من ان دخلت فعل لازم وما بعده مفعول فيه قوله د
التفصيل فيه بعينه كما مر نقول في اختيار الرفع يوم الجمعة سرت فيه وفي النصب
يوم الجمعة وتساويهما يوم الجمعة صام فيه عبد الله يوم الخميس صام فيه عمرو ووجوب
النصب ان يوم الجمعة سرت فيه سرت وهلا يوم الجمعة سرت فيه قوله احترازا
عن نحو اعجبني التاديب فانه يصدق على التاديب انه فعل لاجله فعل الا انه غير مذكور
قوله كما في ضربت زيدا اي اذا قال لك قائل ضربت زيدا فنقول له اعجبني التاديب الذي
حصل بسبب ضربك قوله مذكور معه في ضربته تاديبا اي اذا قال قائل ضربت
زيدا تاديبا فنقول اعجبني التاديب فيصدق على التاديب انه فعل لاجله اعني
الضرب وهو مذكور معه الا انه في تركيب اخر وظني ان هذه مغالطة فان التاديب

الله هو معين



الذی هو محل النزاع لیس مذکورا مع الضرب والتادیب المذکور معه مفعول
له قوله ایراده معه للعمل فیه ای یکون ذلک الفعل عاملا فی المفعول له قوله
یخالف الخلافا اشار الی ان نصب خلافا علی انه مفعول مطلق قوله ادبته بالضرب
بیان لکون ضربت بمعنی ادبت بالضرب قوله او ضربته ضرب تادیب بیان لکونه
للنوع بعد ان ذکر مثله لکونه للتاکید والتقدیر ضربته ضربا مثل الضرب الذی
للتادیب قوله وهذا ایضا مخالف اصطلاح القوم فان المجرور یسمی کما عرفت
مفعولا به بواسطة قوله ولم یکتف ای لم یقل وانما یجوز بدون ذکر لحذف لم
لیکون الضمیر راجعا الی ان تقدیر اللام لانه اراد التنبیه علی الحذف والتقدیر مختلف
المعنی فاقام المظهر مقام المضمر ردا علی من فرق بان التقدیر هو الترک فی اللفظ و
النیة والحذف هو الترک فی اللفظ فقط ای اتحد فاعله وفاعل عامله قال نجم الائمة و
بعض النحاة لا یشترط ذلک وهو الذی یقوی فی ظنی وان کان الاغلب هو الاول و
الدلیل علی جواز عدم التشارک قول امیر المؤمنین ع فی نهج البلاغة فاعطاه الله
النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلیة والمستحق للسخطة والمعطی للنظرة الملبس
هو الله نعم قوله لا بالاعتبار بان یعتبر زمان الضرب اولا ثم اعتبر زمان التادیب
لان الضرب سبب فی الخارج للتادیب قوله یشبه المصدر فعل لفاعل عامله ومقارن فانّ المصدر
لعامله فی الوجود فیتعلق به الفعل بلا واسطة قوله واعتذر عن نصبه او عن
نصبه مع انه قائم مقام الفاعل وحقه الرفع قوله من ان اسناد الفعل وکذا
ما هو بمعنا قوله ای اللازم النصب کما هو فی بعض الظروف کمع قوله فی الاکثر فیها النصب فانّ الاکثر
فاذا وقعت موضعا تستحق فیه الرفع جرت علی غالب حالها قوله لقد تقطع بینکم
فان بینکم فاعل تقطع مع انه منصوب استصحابا بالاکثر احواله وقیل ان الفاعل ضمیر
الامر لتقرره فی النفوس ای تقطع الامر بینکم قوله شریف جدا لخلوه عن تکلف

قوله

اعتنيا ضمير راجع الى مصدر الفعل ومن جعل المسند نائبا مناب الفاعل ف

قد جعل بين العير والنزوان اصل هذا المثال ان صخر الاخ الخنساء طعنه ابو ثور الاسدي طعنة في جنبه فمرض حولا حتى ملته امرأته وكان يكرمها فمر بها رجل وكانت ذات خلق وادراك فقال لها يباع الكفل فقالت نعم عما قليل وكان ذلك يسمعه صخر فقال اما والله لو قدرت لاقدمتك قبلي ثم قال لها ناوليني السيف هل تقله يدي فناولته فاذا هو لا تقله من الضعف فقال عدة ابيات منها اهم بامر الحزم لو استطيعه وقد حيل بين العير والنزوان اي بين المرء وما طلب قوله استوى الماء والخشبة اي تساوى وذلك انه اذا غرز خشبة في نهر فان نزل الماء بحيث ساوى راس الخشبة يقال استوى الماء والخشبة قوله لو تركت الناقة اي لو تركت الناقة مع ولدها في مكان بلا مانع لرضعها قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة اختلف في عامل المفعول معه على خمسة اقوال احدها ما ذكره الشارح وهو الحق ثانيها ما ذهب اليه الزجاج من انه منصوب باضمار فعل بعد الواو والاضمار خلاف الاصل ثالثها ما ذهب اليه الكوفيون وهو انه منصوب بالخلاف فيكون عاملا معنويا وهو مردود بان العامل المعنوي لا يحتاج اليه مع وجود اللفظي رابعها ما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر من انه منصوب بنفس الواو وهي ضعيفة العمل فلا تعمل مع وجود ما هو اقوى منها خامسها ما ذهب اليه الاخفش من انه منصوب كنصب الظرف وذلك لان الواو لما اقيمت مقام المنصوب على الظرفية والواو في الاصل حرف لا تحتمل النصب اعطي ما بعدها عارية كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غيره وهو مردود بانه لو كان كما ذكر لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته قوله فناسب معنى المعية لان في المعية زيادة اجتماع قوله لوجوب العطف فيه وانما وجب العطف لان الاصل في هذا الواو والعطف وانما يعدل عنه نصا على المراد من المصاحبة وفي المثال المذكور لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو

الاصل

حيل

لا تقله يده

فلا

اي وجد جعل كان تامة
مع فتنصب تعلق لفظه
على التميز او الحال او لعله
وجاز اي لم يجب لانه قيل
الا ان يطلق على ما يتصل
الوجوب وينقض
بالمثال المذكور



الاصل الذی اظهرنا ولی قوله حیث لا یحتمل اه تعلیل لوجوب العطف فان النصب یحتاج
الی عمل المعنوی قوله بلا من اعادة الجار غیر جائز جوّزه الکوفیون فی السعة و البصریون
للضرورة و المختار عندنا جوازه فی السعة کما سیتلی علیک قوله لا من حیث هو فاعل
او مفعول فان العالم فی قولک جاء زید العالم مبیّن لمستتر زید لکن لا من حیث انه فاعل
بل مطلقا حتی لو وقع مبتدأ او نحوه لکان البیان بحاله قوله لکونه فی معنی الفاعل اذ کان
مصاحبا له نحو جئتنا و زیدا راکبا قوله او المفعول به اذا کان المفعول معه مشارکا
للمفعول به فی وقوع الفعل علیه نحو کفاک و زیدا درهم فانعین قوله دابر هؤلاء اه
والمعنی ان اثر هؤلاء الکفار مقطوع و هو زائل عن الدنیا فی حال دخولهم فی وقت الصباح
هو وقت نزول العذاب فالظاهر ان المراد بهم قوم لوط قوله مثال اللفظی الملفوظ حکما
اه فیه رد علی ما فی الشرح المنسوب الی المص من ان هذا مثال للحال عن الفاعل المعنوی و وجه
عدم استحسانها ان ضمیر الفعل ینتقل الی الظرف المستقر فالضمیر المستکن فاعل لفظی
حکما کما عرفت فی اول الکتاب قوله و یصیر زید مفعولا به لفظیا غایته ان العامل فیه
مقدر قوله فیها یفرق کل امر فی هذا المثال تجوزان فلا تغفل قوله ان جعلت امرا
حالا و یجوز ان یکون منصوبا علی الاختصاص او علی الحالیة من ضمیر الفاعل فی انزلناه و
فلیس مما نحن فیه قوله فی حیز الاستفهام لان الاستفهام فی حکم النفی لان الجملة الاستفهامیة
غیر مثبتة فهی کالنفی قوله بعد الا النظم ان یقول او قبل الا لان رجوع الضمیر الی الحال
بعدما تما اشترط النقض لان الحال لا یکون الا اذا کان الاستثناء مفرغا و المفرغ لا یکون بعد الا
فی الموجب الا نادرا و هذا المثال المصحح کون النکرة فی سیاق النفی فلا یحتاج الی هذا التکلف
قوله او مقدما علیه الحال علی قیاس ما عرفت فی الخبر المقدم علی المبتداء بالنکرة قوله
ای لم یمنعها عن الغدران خوفا من القناص تجانفا لرعاة فانهم اذا اوردوها الماء جعلوها
قطعا قطعا حتی تروی قوله علی نقص قال فی الحاشیة النقص بالضاد المهملة و العین المعجمة

المفتوح من نقص الرجل نقصا اى لم يتم مراده قوله من العطش وهو ما حول الحوض والبئر
من مبارك الابل قوله ولعل المراد به اى بالدخال قوله فعلته جهدك قال الفرا ويفتح الجيم
المشقة وبضمه الطاقة قوله فى المعنى نكرة لان الاضافة فيها لفظية وهى فى تقدير الانفصال فهى فى التقدير وهى ٢
حسن وجهه قوله ولم يكن الحال مشتركا اه فان صاحبها اذا كان مشتركا فليس بمعرفة ولا
نكرة فبقوله نكرة يخرج صاحب الحال المشترك هذا والحق عندى جواز كون صاحبها نكرة
بلا مخصص لوروده كقوله عليه ماية بيضا بلفظ الجمع وفى الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى
ورائه رجال قائما وما اخترناه هو مذهب سيبويه قوله مثل زيد قائما كعمرو قاعدا ايضا اذا كان
العامل المعنوى الا على حدثين فح يلزم ان يلى كل واحد منهما بمتعلقه فان العامل فى الحالين معنى التشبيه
وهو دال على حدثين حدث المشبه وحدث المشبه به لان التشبيه نسبة تستدعى طرفين والقيام متعلق
بحدث المشبه فيجب ان يليه وهو زيد والقعود متعلق بحدث المشبه به فيجب ان يليه وهو عمرو فصح كونه عاملا فى
الحالين قوله اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عاملها الذى فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا وعلى على ٧
صاحبها نائب عنه اى المبتدا قوله الا ان الظرف يتقدم اه نحو قولهم اكل عام لك ثوب فثوب
مبتداء ولك خبره وكل منصوب على الظرفية والعامل فيه لك ونحو قوله تعم كل يوم هو فى شان
قوله هذا اذا لم يكن المشار اليه جواز الوجهين قوله هو لاحتمال الثانى لان الاحتمال الاول
يوجب المنافاة لان الظرف داخل فى العامل المعنوى وظنى انه جايز ويكون قوله بخلاف الظرف
بمنزلة الاستثنا قوله ولا على المجرور اما اذا كان مرفوعا او منصوبا فالبصريون على الجواز
والكوفيون على المنع الا اذا كان مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل قوله الا كافة للناس صاحبها ٧
فان كافة حال من الناس اذ المعنى وما ارسلناك الا للناس حال كونهم كافة اى جميعا اى
لم نرسلك الى طائفة معينة ردا على قول كفار العجم انه انما ارسل للعرب قوله حالا عن الكاف
والمعنى وما ارسلناك الا مانعا للناس عما يضرهم قوله بجعلها مصدرا فكافة بمعنى كفا
ككاذبة بمعنى كذبا اى وما ارسلناك الا تكف كفا قوله ولكل تكلف وتعسف اما الاول فلا

تاء المبالغة

تاء المبالغة مقصور على السماع واما الثانى فلاحتياجه الى تقدير الموصوف واما الثالث فلعدم
ثبوت صيغتيه وايضا فان كافة غير مضافة لازم الحالية بمعنى جميعا اى اهو بشيء واحد توضيح
الكلام بالشيء الواحد هنا هو الطيب والشيئان هما البسرية والرطبية والاعتباران هما كونه مفضلا ان المراد
ومفضلا عليه لان التفضيل يقتضيهما وقد تعلق كل واحد من الشيئين بمتعلق فيجب ان يقع كل
واحد من هذين الشيئين بعد متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا اى بالتمر الذى اشير
اليه بلفظ هذا من حيث انه اى المشار اليه مفضل وحيثية كونه مفضلا وان لم يكن معتبرة الا
ان يضمر فى الطيب ضمير فيكون ذلك الضمير هو المفضل فلا يحتاج الى ذكر اسم الاشارة الا انه كان
الضمير بالنسبة الى لفظ كالعدم اقيم المظهر اعنى هذا مقام الضمير فى كونه مفضلا كان الضمير كما
مفضلا لانه قائم مقامه فى الذكر وجب ان يقع بعد هذا المفضل متعلقه اعنى البسرية والرطبية
تعلقت بالمشار اليه من حيث انه مفضل عليه والمفضل عليه هو ضمير منه فوقع بعد الضمير متعلقه
اعنى الرطبية قوله الا بعد اضماره فى الطيب لانه يجب ان يكون فى افعل التفضيل ضمير يرجع الى المفضل
كما تقول زيد احسن من عمرو قوله قال الرضى ع الغرض من نقل هذا الكلام تقوية ما سبق
من قوله لا كان الضمير بالنسبة الى المظهر اه وتمهيد ما سيأتى من قول الرضى ومع هذا فلا ارى باسا لكنه لما
اه ونظير المثال قول امير المؤمنين فى الجار والله ابن ابى طالب انس بالموت من الطفل بثدى امه قوله
ان وقعت ان مصدرية اى فصيح وقوعها اه قوله لقوة الاسمية اه لان الاسمية تابى عن وقوعها
حالا لانها لدلالتها على الثبوت والدوام خرجت عما هو الاصل فى الحال وهو الانتقال وعدم
الثبوت فصارت قوتها لاستقلال فناسبها زيادة الربط قوله فى الحال المنتقلة اه وهى التى مقوية
لا يثبت صاحبها عليها دائما كراكبا فى قولك جاء زيد راكبا قوله فوالى فى اى شانها الى قوله
لفظا ومعنى اما لفظا فبالحركات واما معنى فلوقوعه مشتركا ومخصصا كاسم الفاعل قوله ءاى
اى الحال لغة اعنى زمان التكلم بخلاف الحال النحوى الذى هو ما يبين الهيئة فان المقابل لعامله المقارن
وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حال تكلم وقد يكون استقبالا ولفظ قد انما تقرب الماضى



الى حال التكلم حقيقة قوله الواقع حالا اى حالا نحويا قوله صدور الفعل كما اذا كان
الحال حالا عن الفاعل قوله او وقوعه عليه كما اذا كان حالا عن المفعول قوله يجوز
قيد للدلالة اى ليدل الماضى الواقع حالا نحويا اى مجازا فان قد حقيقة موضوعة لتقريب
الماضى الى حال التكلم لا الحال النحوى قوله انما هو بالنسبة الى زمان الفاعل فانك اذا قلت العامل
جائنى زيد يركب كان المفهوم منه كون الركوب منافيا بالنسبة الى المجيء متقدما عليه فلا يحصل
مقارنة الحال لعاملها واذا ادخلت عليه قد قربته من زمان المجيء فيفهم المقارنة بينهما
فكان ابتداء الركوب كان متقدما على المجيء لكنه قارنه دوامه وهذا التحقيق للفاضل
الشريف به تنحل الشبهة المشهورة قوله جملة دعائية اى جاؤكم ضيق الله صدورهم فالجملة
انشائية دعائية فلا يكون خبرا لما عرفت قوله لاستمرار النفى فان النفى عدم وهو لا يحتاج
الى موجد بخلاف الاثبات فان اثباته فى كل وقت يحتاج الى موجد فلا يستمر الى زمان الحال فيحتاج
الى قد المقربة قوله اى سواء كان مفردا او جملة قوله حقيقا لامر اذا كان مفتوح مطلقا
الهمزة قوله احقيقا لامر اذا كان مضموم الهمزة قوله او بمعنى اثبته معطوف على قوله
هذا المعنى فيكون لاحق معنيان التحقق والاثبات ولاحق بمجرده معنى وهو التحقق قوله
اى تحققا بنوته دفع لما ذكره المحقق الرضى من انه لا معنى لقولك تيقنت الاب فى حال كونه
معطوفا نعم يصح ان يكون المعنى علمه عطوفا ح مفعول ثانى لا حال وبيان دفعه ان احقه فى عطوفا لكن
تقدير احق بنوته بحذف المضاف لظهور المقصود واقامة المضاف اليه مقامه وهكذا اثبته وانما
وجب حذف العامل هنا لان الجملة السابقة تدل على عاملها فاستغنى بذلك عن اظهاره
اذ لو ذكر لذكر عين ما دلت عليه الجملة السابقة قوله للناس رسولا فرسولا تاكيد
للكاف لا للجملة قوله التميز اى المميز من باب اطلاق المصدر على اسم الفاعل اى الاسم
احترز به عن نحو فعلت اى قلت قوله ولكن المطلق تعريض بالرضى قال حيث ان المستقر قلت
يدل على الثابت مط قوله غير مستقر بحسب الوضع فان العين وضعت لعين واحد التانيث

معينة



معينة ثم وضعت بوضع اخر لمعنى اخر فالموضوع معين باعتبار كل وضع والابهام
انما نشاء من تعدد الموضع لتقوله اما موضوع اه هذا الترديد اشارة الى الخلاف
وقد سبق في اول الكتاب ما اخترناه من المذهبين قوله من تعدد الموضوع له
اذا كان موضوعا للجزئيات قوله او المستعمل فيه اذا كان موضوعا للمفهوم الكلي
قوله من جهة انه موضوع له فان الابهام فان وقع في الموضوع له اي تلك الجزئيات مثلا
فلم يعلم ان المراد عند اطلاق اللفظ لكن لا من حيث ان اللفظ موضوع لها فانك قد
عرفت انه باعتبار كل وضع حصل معنى معين بل الابهام عرض له بسبب الاستعمال قوله

ايها

والا من حيث وضعه هذا في الحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول بالحقيقة راجع
الى الموزون قوله نحو طاب زيد اذ لا ابهام في طاب ولا في ذات زيد وان المبهم هو الامر
المقدر فان معناه طاب امر من اموره ثم يفسر ذلك الامر بقوله نفسا قوله اي في غالب
المواد والا فقد يكون غير مقدار نحو خاتم فضة قوله اي يرفع الابهام مطاى عن مفرد
سواء كان مقدارا او غيره والغرض بيان اصل المعنى قوله في ضمن عدد جعل ظرفية العدد
للمقدار من قبيل ظرفية الخاص للعام قوله قفيزان بر القفيز مكيال ثمانية مكاكيل والمكوك
كالتنور مكيال يسع صاعا ونصفا قوله على الامثلة الثلاثة اي ان اقسام غير العدد
اربعة وقد مثل لثلاثة منها وترك مثال الذراع قوله لم يستوف المقادير فان من جملتها
الذراع ولم يذكره قوله وكرر بعضها وهو الوزن حيث ذكر له مثالين لان الاسم قد تم
في احدهما بالتنوين وفي الاخر بالنون قوله مع التنوين اه وانما استحالة الاضافة مع
هذه الامور لان الاسم اذا تلبس باحدها صار تاما والاضافة دليل ان الاسم ناقص يحتاج
في فهم معناه الى المضاف اليه قوله عندي راقود قال في القاموس الراقود دن كبير او طويل
الاسفل يسيع داخله بالقار قوله وهو ما تشابه اجزاؤه اي في اطلاق اسم الكل عليها
رجل وفرس فانه وان كان اسم جنس افراديا الا ان اطلاقه على افراده على سبيل البدلية

والا فقد تكون غير مقدار لعدم كون ذلك المفرد مقدارا في غالب المواد صح ٢٦٧



نقط قوله بالخصوصيات الكلية والشخصية فبالاول خلت الانواع وبالثاني ٤ ٤
دخلت الاعداد قوله جوازا يعني ان اطلاق الجمع على الافراد على فوق الواحد حتى يشمل
المثنى مجاز فان حقيقة الجمع لا يتناول المسمى الا ان يراد الجمع اللغوي قوله والمعنى
على المعنى الاول كان ناقصة وعلى الثاني تامة وهو الفارق بينهما قوله عشرها اى
العشرين التي لك قوله وعشرين نصفا اى عشرين يعني يوم العشرين منه قوله اراد
عشرين اه قد يقال ان التميز نكرة ومضافا معرفة فلا التباس الا على تقدير ان لا يكون علما قوله
والمقصود غير المقدار اه فاذا قصر عن طلب التميز فلم يحتج الى نصبه الذى يكون نصا فيه قوله
كان الظاهر ان يقول اه لان الابهام الذى يستدعي التميز ليس الا في الذات المقدرة التي هي طرف

الظاهر رجاع الضمير الى القسمين المذكورين فيبقى حكم ما كان نصاً في المنقطع عنه بتكلف المتن
الضمير حتى يشمل قوله اى المقصود وفى هذا تعريض بنجم الائمة حيث قال لما لا ادرى بين التميز
والحال هنا فرقا لان معنى التميز ما احسن فروسيته فلا تمدحه في غير حال الفروسية الابهام وهذا
المعنى هو المستفاد من جعله حالا قوله لما قصد القرينة الدالة على ان الظاهر غير مراد قوله
متعلقاتها من خل او عسل او ما او لبن قوله غير قادح في التمسك اذ بناؤه على
الظاهر الذى يقبله العقل السليم قوله الغير المحتاج الى التعريف اى تعريف مطلق
الاستثناء وهو بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا اذا عرفت هذا فقول
بعضهم ان المستثنى مشترك بين قسميه فهما حقيقتان مختلفتان وجمعهما في تعريف
واحد غير ممكن فلذا لم يعرفهما المص فاسد فان الحقائق المختلفة يجوز تعريفها باعتبار
امر مشترك قوله هو المخرج الخ وههنا شبهة مشهورة وهو انك اذا قلت قام القوم الا زيدا
فلا شك انك اثبت القيام للقوم الذين من جملتهم زيد ثم قولك الا زيد نفى لحكم القيام عنه
وهو تناقض يدفع بوجوه احدها ان زيدا غير داخل في القوم بل القوم عام مخصوص
بمعنى ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس منهم زيد وقوله الا زيد قرينة للسامع على مراد
المتكلم ثانيها ان المستثنى والمستثنى منه وارادة الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولك على
عشرة الا واحدا بمعنى له على تسعة فلا دخول ولا اخراج ثالثها وهو الحق في الجواب ان المراد
بالقوم مثلا معناه الحقيقى ثم اخرج بالاستثناء منه زيد لكن الاسناد بعد الاخراج وبيانه ان
قولك قام القوم الا زيد بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاؤ ولو قلت لا ان المنسوب
اليه الفعل وان تاخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا على النسبة التى يدل عليها
الفعل وهذا يقتضى حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض ورد بعضها انه داخل
فيه من حيث الافراد واللفظ واخرج عنه فى التركيب والحكم لان الاستثناء بيان تغيير كل
كلام انتهى باخره التغيير توقف حكم صدره على اخره كما في ضربت زيدا راسه فلا تناقض لاخذ



قوله في كلام موجب انما وجب النصب لان جعله بدلا يفضي الى الكذب عند سقوط المبدل الجهة

منه يظهر من قولك جاءني الا زيدا اي جاءني كل احد قوله ولان الكلام تعليل لقوله ولا حاجة

قوله بدليل قولنا او كان بعد عدا وخلا ولان النصب بعدهما على المفعولية قوله ولانه

شيء الضمير راجع الى المستثنى قوله اذ له نسبتان الى المستثنى نسبته الى ما نسب اليه الفعل

او شبهه لان الفعل وشبهه نسبا الى المستثنى منه وهو المستثنى جزء مما اسند اليه احدهما فالمستثنى

فالنسبة هي الجزئية ويجوز ان يكون معنى العبارة ان الفعل وشبهه اسند الى المستثنى منه

والمستثنى فرد من افراده فالنسبة هي الفردية والاول اصح ولما اعمل في الكل ناسب ان يعمل في

الجزء الا ان هذا الجزء لما وقع بعد تمام الكلام شابه المفعول فعمل فيه العمل المخالف لما قبله

واعلم ان ما ذكر المصنف هو احد المذاهب وبقيت مذاهب اخر احدها ما ذهب اليه الكسائي

وهو ان عامل النصب ان مقدرة بعد الا محذوف الخبر فتقدير قام القوم الا زيدا قام القوم الا

ان زيدا لم يقم ثانيها ما ذهب اليه الفراء وهو ان الا مركبة من ان ولا حذفت النون الثانية من ان

وادغمت الاولى في لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا اتبع ما قبلها في الاعراب فبلا العاطفة

وثالثها ما ذهب اليه المصنف في الايضاح وهو ان العامل فيه المستثنى بواسطة الا فالا نحو مما لا

يكون هناك فعل ولا معنا نحو القوم الا زيدا اخوتك ورابعها وهو الذي اليه ذهب ان عامل

النصب الا لعدم حاجته الى شيء معها لانها حرف مختص بالاسماء غير منزل منهما منزل الجزء فهو كحروف

الجر وهذه المذاهب السابقة يفضي الى التطويل قوله فالمنقطع مطلقا سواء كان في كلام

موجب وغيره وسواء كان قبله اسم يصح حذفه ام لا قوله فمن رحم هو المرحوم وقال بعضهم عاصم لا

بمعنى لا معصوم وقال الشيخ المراد بمن رحم الراحم اي الله تعالى لا المرحوم وقال بعضهم المضاف

مقدر اما رحمة من رحم او مكان من رحم ومعناه لا عاصم اليوم من الطوفان الا مكان من رحمهم

الله من المؤمنين وهو السفينة وعلى جميع هذه التقادير فالاستثناء متصل قوله ام الباب

لانها موضوعة للاستثناء وما عداها موضوع لمعان اخر من المغايرة والظرفية والمجاوزة د

عنوها



نحوها استعملت فى الاستثنا النوع من المناسبة قوله او الى اسم الفاعل لدلالة الفعل على

صاحبه قوله او الى بعض مطلق لان الكل مشتمل على ابعاضه فذكرت فى ضمن الكل قوله عدا بحيثهم

اى تجاوز المجى زيدا وحاصله انه لم يجئ ولا يتصرف فيهما اى لا تثنى ولا تجمع كما فى غير حالة الاستثنا

فهيهنا فائدة تناسب المقام وهى ان سبب قرائة سيبويه النحو انه جاء الى حماد بن سلمة لكتابة

الحديث فاستملى منه قوله ع ليس من اصحابى احد الا ولو شئت لاخذت عليه ليس ابا الدرداء فقال

سيبويه ليس ابو الدرداء فصاح به حماد لحنت يا سيبويه انما هذا استثنا فقال والله لاطلبن علما

لا يلحن معه احد ثم مضى ولزم الاخفش وغيره كذا قال ابن هشام واما انا فقد رويت بالاسانيد

الكثيرة الى ابن الهشام الخضراوى ان سبب قرائة سيبويه النحو انه جاء الى حماد بن سلمة فقال له ما تقول فى

رجل رعف فى الصلوة بضم العين فقال له لحنت يا سيبويه انما هو رعف بكسر العين فمضى ولزم

الخليل قوله على البدلية اى بدل البعض من الكل وصح مع انتفاء الضمير الراجع الى المبدل

منه الذى شرط بدل البعض لان الاستثناء المتصل يغنى غناء الضمير لانه يفيد ان المستثنى

بعض من المستثنى منه قوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور وانما اعرب ح باعراب

المستثنى منه لانك قد عرفت ان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى

واعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب لانه الجزء الاول والمستثنى فضلة بعده فى حيز الفضلات

فاعرب بالنصب فاذا حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى فى حيز الفضلات فاعطى ما هو حقه

من الاعراب لانتفاء الجزء الاول كذا افاد نجم الائمة قوله ليفيد فائدة صحيحة اى ليفيد الكلام

قوله نحو قولك كل حيوان اه قال الفاضل المحشى هذا مثال لما يصح فيه الحكم على سبيل

العموم لما نحن فيه انتهى وذلك لانه لا يصح حذف المستثنى منه وتسليط عامله على ما بعد لا

الا والتمساح حيوان عظيم من حيوانات البحر قوله لان نفى النفى موجب الاثبات هذا بحسب

العرف قوله على جميع الصفات وهو مح لان منها الصفات المتناقضة كالقيام وعدمه محال

حملا بالمختار اعنى جعل المستثنى بدلا كما عرفت سابقا قوله صفة غير الشيئية كالعلم علا



والكرم والشجاعة ونحوها قوله لا تراد اتفاقا اي حتى من الاخفش الذي جوز
زيادتها في الايجاب فانه جوزه في غير من الاستغراقية نحو قد كان من مطر وذلك لان فائدة
من هذا التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس لولاها لاحتمل احتمالا مرجوحا ان
يكون معنى ما جائني رجل واحد بل جائني رجل واحد بل جائني اثنان او اكثر فهي لتاكيد
ما استفيد من النكرة من الاستغراق وذلك ان النكرة كانت في الظاهر للاستغراق لكنها
كانت تحتمل غيره فلذا اذا عرفت هذه الفائدة ظهر لك وجه عدم جواز زيادة من هذه في الاثبات
قوله لتاكيد النفي اي نفي مجرورها وان لم تباشره نحو ما جاءني من رجل ولا امرأة كما عرفت
قوله لان فتحته هذه الجملة الاعتراضية لدفع ما يتوهم انه اذا ابدل عمرو من لفظ احد يجب
ان يكون مفتوحا مثله لا منصوبا قوله لا حقيقة اذ لم يكن اه ذهب بعض النحاة الى ان العامل
في المعطوف والبدل مقدر بقرينة السابق وفي ساير التوابع العامل في المتبوع بحكم الانسحاب
منسحب على التابع وبعضهم الى ان البدل والمعطوف كساير التوابع فاشار الى المذهبين
فائدة تناسب هذا البحث اعلم انه قد اشتهر هذا الشعر بالاشكال بين ارباب هذه الفن حتى
صار من المطارح وهو ما تابع لم يتبع متبوعه في لفظه ومحله باذ ثبت ماذا يعلم غير علم ثابت حاولت
في اثباته حتى ثبت قوله يرفع غير حل اشكاله ان غير تابع لعلم ولم يتبع لفظه وهو ظ ولا
محله اعني النصب على انه خبر لما قبل تبع محله البعيد اعني الرفع على انه خبر المبتدأ في الاصل فالمراد
بالمحل الواقع في النظم هو المحل القريب حملا للالفاظ على المتبادر منها قوله اي راه الله
يعني ان فاعل حاشا ضمير الله تعالى من غير سبق ذكر لتعينه قوله على التفصيل المذكور من
وجوب النصب في المستثنى من الموجب المقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار البدل في غير الموجب
التام والاعراب على حسب العوامل في الناقص قوله انتقل اعرابه لان الاعراب حقيقة
للمضاف اليه قوله لدلالتها على ذات مبهمة لكونها بمعنى المغايرة تقول مررت برجل غير
زيد اي مغاير قوله او واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها اه هذا لوجوب

مفهوم



مفهوم من تفسير قول المص تابع فان وقوع المثنى بعد شيء يستلزم وجود الشيء الثاني لفظا
وانما اشترط ان يكون منكورا ليكون اظهر في كونها صفة بخلاف غير فانها لما كانت متعرقة
في الوصفية جاز تقدير موصوفها وفائدة تفسير الجمع بالمتعدد نيدخل فيه مثل قوم ورهط
والمثنى قوله كل رجل الا زيدا جاءني اه واعلم ان خروج مثل هذين المثالين عن هذه الضابطة
بقوله غير محصور بناء على ان المراد بالجمع المتعدد كما فسره به والا فلو ابقى على ظاهره لخرجا به
قوله لتعذر الاستثناء عند وجودهما اذ المتصل يلزم دخوله قطعا والمنقطع يلزم عدم
دخوله قطعا والجمع المنكور غير المحصور بنا ولجماعة غير معينة لا يجزم فيها الاثنان ولا المستثنى
ولا بعدم فيتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء قوله ما جاءني مائة رجل الا زيد ووجه
التعذر عدم تيقن دخوله في المائة وعدم تيقن عدم دخول فيها قوله الا واحدا والا رجلا
والا حمارا فالاولان للمستثنى المتصل والثالث للمنقطع قوله تعين هو قيد للدخول
اي الدخول المتيقن الذي هو شرط صحة الاستثناء معدوم قوله الا الفرقدان هما نجمان قريبان
من القطب لا يفترقان ومثل هذا الشعر قوله ع الناس كلهم هالكون الا العالمون
والعالمون كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون و
المخلصون على خطر عظيم قوله والا وجب ان يقول اه لانه مستثنى من كلام اشارة الى فائدة معنوية
وهي بيان معنى هذا التركيب اي ان معنا القوم جاؤني بدل زيد اي هو لم يجئ والى الفائدة لفظية
نبه عليها نجم الائمة وهي ان سوى في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا فلله تعالى مكانا
سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء
فصار بمعنى مكانا فقط قوله ولم يبق سوى العدوان اه فيوي ما عليه لم يظهر اعرابه لوجود
الالف وهذا من ابيات الحماسة اوله فلما صرح الشر فامسى وهو عريان صرح اي انكشف عنه بان
اي ظاهر دناهم اي جزيناهم عدوانا جزانا ومنه كما تدين تدان قوله وزعم الاخفش
اي سواهذه بالمدحي اي النصب في اخرها قوله اي لان كنت منطلقا فان ما مصدرية

موجب قوله مكان زيد هذا الكلام



والتقدير لاجل ان طلقت انطلقت قوله قياسا على ما تقرر من ان حذف حرف الجر من ان
المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة قياسي ومن غيرها سماعي قوله ثم حذفت كان
قوله بلا لان المصدرية فانها تستدعي الفعل ولا دليل على الخاص فقدر العام وابدل الضمير
لعدم ما يتصل به وهو كان قوله وادغمت وذلك لقرب المخرج قوله فالتقدير ان كنت
منطلقا على تقدير الكسر يكون الشرط قوله اذ لا لام فيه لما عرفت من انها لا تحذف فيما
الامن ان وان قوله صفة الجنس حكمه تقدير لفظ الحكم لبيان صفة الجنس قوله ولا يبعد ان
يؤيد لما سبق من ان غير المنسوخ منها اقل قوله في حد اسمها مطلقا اي سواء كان مبنيا او منصوبا
قوله احوال مترادفة سميت بهذا الاسم لاتحاد صاحبها فكانها ترادفت عليه بركبه قوله
اي يليها نكرة اه للاجمال تفصيل الواقع في قول المصنف فان كان مفردا اه فانه شامل للمفرد
ومنها مع المعرفة وللمفصول بينه وبين حكمها كما سيأتي الرفع والتكرير وقوله ليترتب عليه لتفسير ما لعبارة
المجملة بقوله اي يليها اه لان الاشارة الى المفرد قوله على سبيل منع الخلو لا منع الجمع لانه يجوز
ان يكون معرفة ومفصولا قوله فلامتناع اه لان الجنس يقتضي تعددا وهو لا يتصور في مثل
هذه المعارف قوله لا بعينه اي لا يلزم اعادة ذلك الاسم السابق بل لو اتصل بغيره ايضا
جاز كما في لا زيد ولا عمرو فان عمرو غير زيد قوله لاشتهاره لقوله عليه السلام افضل الذكر قول لا حول
ولا قوة الا بالله روي عن علي بن ابي طالب عليه السلام ان معنا لا حول عن المعاصي ولا قوة على الطاعات
يحتمل الا بالله قوله تزيد عليها لانك اذا فتحتها ان تكون لا في الموضعين لنفي الجنس وان تكون
في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة واذا رفعتها يحتمل ان تكون لا في الموضعين بمعنى ليس وان
تكون في الاول بمعنى ليس وفي الثانية زائدة واذا فتحت الاول ورفعت الثاني يحتمل ان يكون الرفع
محمولا على موضع الاسم لا التبرئة ولا زائدة او ان يكون بمعنى ليس ورفعه على انه اسمه على غير ذلك
تطلع من الوجوه التي تطلع عليها في اثناء تفصيل الوجوه قوله ويجوز الامران كما لو كونه من قبيل
قوله على الجملة عطف المفرد على المفرد او الجملة قوله وضعف المضعف هو نجم الائمة الرضي لتأثيرها لما

كان

كان العمل في الاصطلاح لا يطلق الا في المعرب في عدم التغيير جاء ايضاً في معمولها المبني حمل العمل
على معناه اللغوي اي التاثير قوله واما العرض وعرفوه بانه طلب الشيء ولم يكن ذلك الشيء
مطلوبا للطالب قوله من حروف الافعال اي الحروف التي مدخولها افعال قوله حيث
لا يرجى ولو كان مرجوا لكان المقام مقام لعل قوله الا رجلا له اخبر يدل على محصلة بسبب
المحصلة بالكسر التي تحصل ثواب الحمد والثناء بسبب تفعل كذا قوله يغني عن الاول فانه
اذا ولاه لا يكون الا ولا فيه لطافة قوله لمكان الاتحاد اي الاتحاد ذاتا والاتصال لفظا وتوجه
النفي اليه فان المنفي في قولك لا رجل ظريف هو الظرافة للرجل فكان لا دخلت عليه قوله
فان المذكور اي فان المبني بالاصالة هو اسم لا المذكور سابقا قوله ويبنى على الفتح اي الثاني
نظرا الى كونه تكريرا لفظيا يجوز فيه الاعراب رفعا او نصبا وذلك لانك لما وصفته صار مع صفته
كانه وصف للاول قوله على اللفظ من حيث ان فتحه يشبه النصب في العروض والاطراد
او محله القريب لانها تعمل عمل ان فمحل اسمها المبني النصب قوله وجب رفعه لانه ان جعل
مستقلا وجب رفعه وان جعل تبعا وجب الرفع ايضا لان النصب في قولك لا رجل ولا امراة انما
كان اجراء الحركة البنائية مجرى حركة الاعراب فجعل المعطوف كان حرف النفي باشره وهو اذا
باشره حرف النفي وهو معرفة لم يكن الا مرفوعا فهو اذا كان تابعا اولى قوله لما فيه من الفصل
لم يلتفت الى فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف واحد في قول الشاعر وهو الفرزدق في مدح قوله
عبد الملك مروان وقوله ارقد وتازروا اي جعل المجد دافه وازاره وهو كناية عن شدة
اهتمامه به قوله في نحو ابا له ادبه الاسماء الستة فان اللام المحذوف منها لا يعاد الا حالة
الاضافة قوله من نحو غلامين اراد به المثنى والمجموع قوله حين يضاف كذا في اكثر النسخ الصحيحة
وفي بعضها خبر لا بزيادة لفظ لا فعلى الاول الفرق بين التوجيهين ما سيتلى عليك قوله
باظهار اللام ابنا للسببية وهو علة لعدم الاضافة قوله من حيث هو مضاف لان الاختصاص
ليس معنى لا ب مثلا بل معناه الذات المتصفة بالابوة لكنها معنى من حيث كونه مضافا قوله وهو

الاختصاص و بنيا ان اصل معنى المضاف الذى هو ابوك اصله اب لك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة ففى ابوك تخصيص اصلى و تعريف حادث بالاضافة واب لك يشارك ابوك فى التخصيص الذى هو اصل معناه قوله او المعنى الفرق بينه وبين الاول ان الاول اعتبر فيه ان صورة هذا التركيب صورة الاضافة باللام وهو حال اعتبار الاضافة بوجود اللام مشابه للمضاف المقدر فيه اللام وهذا المعنى اعتبر فيه انه فى صورة المضاف فهذا الاعتبار مشابه له قوله لمرجع صلة لثبوت قوله فى النفى قال نجم الائمة ان ما وليس لنفى الحال عند النحاة وقيل هما لمطلق النفى وهو الحق قوله بل هما مبتدأ وخبر لانهما لا يختصان بقبيل واحد بل يدخلان فى الاسم والفعل واهل الحجاز عندو اشبههما بليس المختص بقبيل واحد هو الاسم قوله اعم منه بجواز تحقق علامة الشئ بدون ذلك الشئ قوله بحسبك درهم فان حسبه غير داخل فى تعريف المضاف اليه المذكور مع انه مجرور وذلك المشابهة للمضاف اليه قوله وكذا معطوف على قوله مثله قوله اى ملفوظا كان بريد ان المصدر بمعنى اسم المفعول خبر كان المحذوف ردا على الرضى حيث ذهب الى انه حال اختار ذلك لان وقوع المصدر حالا اسماعى لا قياسى قوله منسلخا يعنى يريد بالتجريد الانسلاخ فلا يرد ان المعنى على القلب وهو انه مجردا عن تنوينه قوله فى المتن فى قوله وهى معنوية ولفظية بعد قوله فالتقدير قوله علامتها ان يكون اتما اذ هذا لتصحيح الحمل فانه لا يتوقف المعنوية كون المضاف لان حقيقة الاضافة نسبة الشئ الى شئ ١٢
بواسطة حرف الجر مع ارادتها معنى لا يحمل عليه الكون قوله على التقدير ممتنعة لعدم افادة مقدرة
التعريف والتخصيص فيهما قوله كل رجل وكل واحد فان الاضافة فيهما لامية لافادة الاختصاص اى اختصاص العموم والشمول المفهوم من لفظ الكل بالمضاف اليه اعنى الرجل ولم يسمع مثله تغليب اللام وبعضهم تكلف لتصحيح اضافة كل الى رجل بان كلا للاحاطة جزئيات كلى اضيف هو اليه فهى اضافة الجزئى الى الكلى بمعنى اللام لكن يمتنع اظهار اللام الا بعد التاويل بالجزئيات والافراد مثلا والا لزم فك كل من الاضافة وذلك لا يجوز ورد بان كلا للاحاطة والجزئى والفرد ملحوظ

من جانب

من جانب المضاف اليه كما تقرر في المنطق فتصحيح الاضافة الجزئي الى الكلي مما لا يجدي في
تصحيح اضافة الكل الى الجزئي والفرد قوله لان الهيئة التركيبية بيانا انك اذا قلت غلام
زيد يراد به وضعا غلام له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمان او اشهر بكونه
غلام لزيد او معهودا بينك وبين مخاطبك بحسب الخارج او الذهن فجيئه لغير معين على
خلاف وضع الاضافة قوله كما لا يخفى فان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا تستلزم معهودية
الفعل وتعريفه قوله ولقد امر بان المراد لئيم غير معين والا لنافى مقام المدح والاستغراق
غير ممكن والقرينة على ارادته وقوع الجملة وصفا له مع انها نكرة واخرى قضية كما قلت لا تعرفه
وثم حرف عطف والثانية للفظ كرتبة قوله هذا الحكم وهو كسب التعريف من المضاف اليه
قوله في نحو غير ومثل وشبه ونظير وسوى قوله لتوغلهما في الابهام فان مماثلة زيد في صفة لا تنحصر
ذاتا وكذا مغايرته فانه يشمل كلما في الوجود قوله تحصيلا للحاصل قال نجم الائمة وعندي انه
يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا قوله بل فيها
زوال تعريفه الحاصل ان العلمية وضع ثان للكلمة فازالت ما اقتضاه الوضع الاول
ولما لم يكن الاضافة وضعا ثانيا لم تزل مقتضى الوضع الاول فلو اضيفت الى المعرفة لاجتمع تعريفان الى المعرفة
قوله قال ذو الرمة كتب في الحاشية قال ذو الرمة شعر امنزلتي سلمى سلام عليكما هل الازمن
اللاتي مضين رواجع * وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافي والديار البلاقع *
اي يرجع التسليم او يكشف العمى من المستخبر الذي هو في عمى عن حال سلمى والاثافي جمع اثفية وهي
واحد من الاحجار الثلاثة التي ينصب القدر عليها والبلاقع جمع بلقع اي الخالي قوله في
تقليل الانفصال انما هو مجرور في اللفظ مرفوع في المعنى او منصوب قوله حواج بيت الله فانه لما
كان غير منصرف ولم يكن تنوينا حقيقة تسقط الاضافة الا انه في حكم الاسم المنون حيث انه غير
قابل له لم يمنعه منه مانع قوله لا دخل في ذلك فان جواز المثال الاول وامتناع المثال الثاني
مبنيا على انتفاء التعريف في الامثلة الاتية مبنية على افادة التخفيف قوله كان الانسب لان ما هو



ستفرع عليه اعني التخفيف مذكورة صريحا بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذكور
ضمنا قوله لكثرة لواحقه من مخالفة الفراء فيه والاستدلال عليه قوله شوب مصادرة
لان اثبات المطلوب يتوقف على ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب
قوله وادخال رب لانها لا تدخل الا على النكرات وجوز بعضهم اسناد الى ان الضمير
الراجع الى النكرة في حكمها قوله وفيه وجهان اخران اما وجه قبح الرفع فلخلو الصفة من ضمير
موصوفها واما النصب ففيه تكلف حيث جعل الفاعل مشبها بالمفعول فنصب قوله فانه
اي يعني ان اللام لا تحذف من المفعول الا اذا اتحد فاعله وفاعل الفعل وههنا قد اختلفا
فان الحاصل هو النحوي الجائز المسئلة المذكورة فاول الحمل بالمحمولية ليكون واجعاً الى
المسئلة قوله على التقدير الاول من التقديرين الحاصلين على تقدير كونه الاستدلال رد ا ٢
الفراء قوله معنى اخر فان معنى الاول هو هو ومعنى الثاني هو له او فيه او منه قوله
متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامعا للناس
في مسجد للصلاة فاضافة مثلها في قولهم سيف شجاع قوله وثانيهما وحاصل هذا
الوجه ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص قوله ساعة الاولى
وهي اول ساعة بعد الزوال قوله الحبة الحمقاء لانها تنبت في مجاري السيول ومواطئ
الاقدام فيلحقها الزوال قوله وجانبه الضمير راجع الى جانبه اي الجانب جانبه لانه
يكون ح الجانب جزء من المكان والمكان واقع في جانب الغربي المقصود ان الجانب جزء
جانب من نفس الغربي الا اذا تكلفنا وقلنا ان المكان المقيد نفسه هو الجانب فهما شيء
واحد وجزء من الغربي الذي هو الكل فيستقيم ح قوله قطيفة جرد القطيفة كساء له
خمل كثير ومعناه قطيفة جرد قطيفة عن الحمل اي ذهب حملها من كثرة اخلاقها قوله لغو متعرتين ٢
جوز الفراء اضافة احد المرادفين الى الاخر وتبعه نجم الائمة وهو الحق عندي لوروده في
كلام امير المؤمنين ع على ع كثيرا لكن بشرط ان يكون لفظ المضاف اليه اشهر

من لفظ



من لفظ المضاف يحتمل ابنيا قوله سوا افادة اه اشارة الى ان لفظ مخصص الواقع

في عبارة المص ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف حتى يخرج منه التعريف بل هو من المخصوص من لا

التخصيص فيشمل المثالين كليهما قوله نفيه خفاء لان الشئ عند جماعة يشمل الموجود

الخارجي والذهني والعين كلك فلا عموم وبزول الخفا بما ذهب اليه اخرون من ان الشئ بمعنى

الموجود في الخارج والعين بمعنى الذات شامل للمعدوم نفيه كالطبايع الكلية قوله سعيد

كرز الكرز الجوالق وهو لقب بشعر بالذم اى بطنه منفوخ منه قوله وهو عرف في النحاة لان ان

بحثهم في اخر الكلم عند البصريين ما سلم اوله ووسطه واخره من حروف العلة قوله بعد عن

السكون نحو وصو وبسر قوله حقيقة اوحكما حقيقة ككاف التشبيه داره وفاؤه او

حكما كالضمير في اكرمتك والياء في غلامي فانها لا استقلال لها في حكم الابتدا قوله بغيراي

المنصوب والمجرور قوله وابى اوله قد احللت في المجاز ولا ارى في المجاز اسم سوى

على صيغة المفعول بمعنى المن ومعناه ان شاء الله وقلته انزلك هذا الموضع الشريف

اسم بان هذا الموضع ليس بدالك قوله تقول اى امراة اه قيل انما صرح بالقول

تحرزا عن نسبة اللحم والهن الى نفسه الاسما الاربعة اى اخ واب وحم وهن قوله بالحركات

الثلث في فاء فم قوله مثل يد في حذف اللام وجعل الاعراب على العين قوله وضع وصلة

بنيا انهم اذا ارادوا ان يصفوا شمسا بالذهب مثلا لم يتات لهم ان يقولوا جائني رجل ذهب

فجاؤا بذو واضافوه اليه قوله لكان اشمل ليشمل الاعلام قوله حكم خاص كرد المحذوف

والقلب فنفى اضافته الى المضمر لتنتفي تلك الاحكام الحاصلة عند اضافة تلك الاسما اليه

قوله كالكاهل وهو ما بين الكتفين قوله بازيد الغافل اه فان ضمة زيد ونحوه

اعرابي حكما من حيث انها يشبهها الاعراب في العروض كما قد عرفت قوله ثم ان لفظة كل

ههنا اه معطوف على قوله واعلم اى ثم اعلم ثانيا وحاصله ان لفظة كل لا تدخل في التعريف

لانها لشمول الافراد والتعريف انما يكون للحقايق والمعرف بالكسر ما دل على الحقيقة.

فيه ... اصفياء ...

اسماء ... ضافة



كقولك الانسان حيوان ناطق فالمراد من المعرف بالفتح والمعرف بالكسر هو الحقيقة فينبغي
ان يق هذا التابع هو الثاني باعراب سابق وحاصل الجواب ان المقصود بالذات من
التعريف المتعارف عند النحاة هو ما يكون جامعا مانعا وهذا الحد كذلك فلان التوابع
بالاستقراء اما الاول منحصرة فيما ذكر فالحد جامع لها واما الثاني فلانه لما ادخل كل يشمل الحقيقة
في ضمن الافراد فيكون الحقيقة المعرفة منطبقة على جميع تلك الافراد لا يصدق على غير افرادها
وهذا معنى كون الحد مانعا وقريب من هذا ما قرره بعض الاذكياء بل هو عينه قوله فلو
جردناه بان يقوم مقامها غيرها قوله الرجيم اي المرجوم بلعن الصالحين والمبعد
عن رحمة الله قوله يدل دائما اي في جميع استعمالات قوله ولا تقع صفة لانك انما تجيئ
بالصفة لتعريف المخاطب الموصوف المبهم فكان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف فلا يجوز الا
ان تكون الصفة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة
الخبرية لان الانشائية لا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها ولما لم يكن خبر
المبتدا معرفة له لا مخصصا كونه جملة انشائية كما عرفت هذا واعلم ان الجملة ليست نكرة
بهار ولا معرفة لانها من عوارض الذات لكنها في حكم النكرة حيث يصح تاويلها كما تقول في قام
رجل ذهب ابوه قام رجل ذاهب الاب قوله يعني بصفة اعتبارية اشارة الى دفع اعتراض
تقريره ان النعت تابع يدل على معنى في متبوعه وليس حال المتعلق معنى في المتبوع فاجاب
بان هذا الوصف وان لم يدل على صفة حقيقية قائمة بالموصوف لكنه يدل على صفة اعتبارية
قائمة به قوله والتنكير جوزه الكوفيون وصف النكرة مط بالمعرفة والاخفش وصف
النكرة المخصوصة بها قوله بمنزلة يقعد ذاه لكن ضعف يقعد واشد من قاعد لان الالف
والواو في الفعل فاعل في الاكثر بخلافها في الصفة فانهما علامتان قطعا قوله ضمير الغائب
اجاز الكسائي وصفه استنادا الى قوله تع لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور يحملون مثله على البدل
قوله المادح والذام اي كما انها لا توصف بوصف يفيد ايضاحها لا ينفك لا توصف



وصفا

وصفا يفيد المدح والذم قوله اعرفها المضمر اما المتكلم والمخاطب فلعدم الالتباس
فيها واما الغايب فلان احتياجه الى المرجع المحقق بهما في عدم الالتباس وانما كان العلم
اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة في الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة
الحسية وكثيرا ما يقع الاشتباه في مثله فلذا احتيج الى الصفة التي تعين له وانما كان اسم
الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب
والعين بخلافه فانه بالقلب فقط وكذا شريكه في المرتبة واما المضاف الى احدها فتعريفه
مثل تعريف المضاف اليه وعند المبرد انه انقص ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر
واعلم ان سيبويه استثنى من اعرفية المضمرات من الاعلام لفظ الله فذهب الى انه اعرف من
كل معرفة ونقل انه رايت في المنام كان الله قد نجاني من اهوال الحشر ودعا الى جزيل
الثواب بهذا السبب قوله مع صلته قيد به لانها بدونها مبهم حتى ذهب الاكثر الى ان تعريفه
انما اتاه من جهة الصلة المعلومة نسبتها عند المخاطب قوله انسب بدليل الاشارة والمرور قوله
بل رجل فهم من تذكير الاسم الاشارة والصفة قوله يعني المعطوف ولان العطف معنى
مصدري فلا يكون من التوابع قوله متعلق بالقصد قال الفاضل الخ وتوضيحه انه ليس
متعلقا بالمقصود والا لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة
لنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبة
الى شيء او نسبة شيء اليه انتهى وهو دقيق يحتاج الى مزيد نظر وتامل والشارح قد اوضحه بقوله
فعمرو تابع اه قوله نسبة الى شيء نحو زيد وعمرو في الدار او نسبة شيء اليه نحو جاء زيد و
عمرو قوله والتدبير اي الكاتب قوله وقيل قد جوزه اه نقل عن المص الفرق بين
هذا الوجه والوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه ومعطوفا من وجه
وهذا الوجه جعله صفة من وجه لا محالة من غير ان يكون معطوفا بوجه قوله لا يضاف
الا الى المتعدد وليس مدخول بين الاولى متعددا فيجب ان يقوى ان بين الثانية كالعدم

فان تعيينه في الاستعمال بجهة الاشارة ٢

ان الوجه الاول ٢



حتى يكون مدخولها ايضا مدخولاً للاولى فيحصل التعدد قوله مستدلين بالاشعار

وقد قدمنا طرفا منها وان الاصح جوازه لوقوعه في القرآن وفي الاشعار وفي بعض النسخ

الادعية المأثورة المكنونة في صمن اهل البيت بل قد عرضت عليهم وتقريرهم حجة

كنطقهم وحمل الاشعار على الضرورة ليس له ضرورة قوله لقصد عدم التعيين وحاصله

ان الضمير وان كان عبارة عن هذه الشاة المذكورة الا ان اضافة السخلة اليها في حكم

الانفصال فكان الاضافة مفقودة قوله او يحمل ... حاصله ان الاضافة بحالها الا ان الضمير — الآ

راجع الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها اي سخلة شاة لا سخلة هذه الشاة وانما كان

هذا شاذا لانه يجب ان يقصد بالضمير ما قصد بالاسم الظاهر السابق بعينه فجعله عبارة عن الشاة

لا بعينه شاذ والحاصل ان هذا الشذوذ في حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع واما

الشذوذ الذي جعلوا جوابا ثالثا فهو شذوذ عطف المضاف الى الضمير على مدخول رب وبهذا

اندفع ما ذكره الفاضل اللاري من انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا

اخر لان ذلك الشذوذ جعلوا جوابا ثالثا غير هذا الشذوذ الذي ذكره الشارح في الجواب الثاني

واندفع ايضا ما قيل ان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع ووجه اندفاعه ان

الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة ولم يحتج في الجواب الى ما ذكره نجم الائمة من ان الضماير

الراجعة الى النكرة الغير المخصوصة نكرات قوله لانها فاء السببية جعل الشارح لهذا الجواب ثلاث تتمات الا

الاول منع كون الفاء للعطف والثاني تخصيص كون المعطوف في حكم المعطوف عليه بما اذا لم يكن بينهما سببية — المعطوف في حكم ١

لانهما يصيران ح بمنزلة شيء واحد فيكفي رابطة المعطوف عليه المعطوف وهذا ماخوذ من تحقيق

نجم الائمة حيث ذكر ما معناه ان الجملة التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة اذا عطف عليها جملة

اخرى متعلقة بها بان يكون مضمونها بعد مضمون الاولى من غير تراخ او بغير ذلك جاز

تجرد احديهما عن الضمير اكتفاء بالاخرى لان ذلك الربط يجعل المجموع امرا واحدا نحو قوله تعالى

جاء فتغرب الشمس بعد لان معناه الذي يعقب مجيئه غروب الشمس وثالثها ان الفاء السببية

مقيد



مفيد لمعنى في الجملة الثانية ورابطا لها بما ربط بها المعطوف عليه وهو ان الغضب بسبب
طيرانه واما قوله ويمكن في جواب اخر بتقدير الرابط قوله بسببه الضمير راجع الى طيرانه قوله
اي اوقع العطف الغرض من هذا اصلاح عبارة المص لان العطف ليس على عاملين بل على
معموليها فاصلحت العبارة بثلثة وجوه احدها اصلاح الش وحاصله ان عطف مسندا الى مصدر
من قبيل وقد حيل بين العير وذلك المصدر هو نائب الفاعل والتقدير اذا عطف عطف اي
وقع عطف بناء على وجود عاملين مختلفين لم يجز اي ان امتناع هذا العطف انما هو لوجود
العاملين ثانيها اصلاح بعض شراح اللباب وحاصله ان العطف بمعنى الامالة والتقدير اذا
اميل الاسمين المعمولين نحو العاملين بان يجعل معمولين لهما ثالثها وهو الاظهر ما ذكر الاكثر
وهو ان في عبارة المص مضافا مقدرا قوله ما كل سوداء اه فان قوله بيضا عطف على سودا
المجرور والعامل فيه كل وقوله شحمة عطف على تمرة والعامل فيهما وهذا مثل حاصله انه ليس
كل ما استقبح ظاهرا فهو قبيح في نفس الامر ولا كل ما استحسنه ظاهرا فهو حسن في الواقع و
عبر بالتمرة والشحم لان التمرة مشهورة بالسواد المستلزم لقبح الخلقة والشحمة عكسها
قوله اكل امرئ المنصوب والعامل فيه تحسبين وحاصل معناه ان الاستفهام للانكار والتقدير
كل امرئ رايته تظنينه رجلا كاملا في الرجولية وكل نار رايتها توقد في الليل تحسبينها نارا كالنيران
المضرمة في الليل لطلب الضيف او ارشاد الضال في الطريق على ما هو عادة العرب قوله بحسب اللفظ
جايزة اه الغرض من هذا دفع ما ذكره الفاضل الهندي من ان الثاني في هذه الشرطية منافي للمقدم
لان لفظ اذا وصيغة الماضي تقتضيان التحقق فالتقدير اذا وقع العطف على عاملين وتحقق
وثبت لم يجز وهو فاسد لان ما ثبت وتحقق كيف يحكم عليه وحاصل الجواب ان العطف بحسب اللفظ لا
ينافي الامتناع بحسب الحقيقة فان التراكيب الفاسدة المخالفة لقوانين النحو كلها جايزة بحسب
الصورة قوله عند الجمهور اي المتاخرين والا فالمتقدمون قد اطبقوا على جوازه كما اعترف
به نجم الائمة الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو والحق عند الجواز لوروده في القران العظيم وفي

الخ
فان قوله
بيضاء عطف على
سوداء المجرور ونار
عطف على امرئ المجرور
والعامل فيه كل وقوله
نارا عطف على
امرئ ٧
مع
بعدم الجواز ٧



كلام الفصيح قوله يقوان يقوم اه هذا مبنى على ما ذهب اليه بعضهم وهو ان العامل في
المعطوف حرف العطف نيابة عن العامل السابق وهو بعيد لعدم ارتباط احد المعمولين
في العامل في المعطوف مذهبان اخران احدهما قول سيبويه وهو ان العامل في المعطوف هو
الاول بواسطة الحرف ثانيهما وهو مذهب الفارسي وابن الجني ان العامل في الثاني مقدر
من جنس الاول مذهب سيبويه هو الاولى قوله في الدار اه فالحجرة عطف على الدار والعامل
فيه في وعمرو معطوف على زيد والعامل فيه الابتداء قوله على حذف المضاف فيكون من قبيل
العطف على عامل واحد قوله نحو ريدون والاية المشهور بينهم ان المضاف اذا حذف يجرى
اعرابه على المضاف اليه كما في واسئل القرية لانه قام مقامه فكان المضاف ويجوز على قلة ابقاء
المضاف اليه على اعرابه السابق لما كانت الامثلة المتنازع فيها من هذا القبيل ستشهد هنا
بالاية الكريمة قوله منسوبا نحو ضرب ضرب زيد قوله او منسوبا اليه نحو ضرب زيد زيد اى
التاكيد دفع لما قيل ان قوله او الشمول لغو لظهور ان كلهم في جاء القوم كلهم يقرر امر المتبوع
في النسبة ويفيد ان النسبة الى جميعه لا الى بعضه وحاصل الجواب ان تقرير المتبوع في النسبة شائعا
بينهم في التفصيل المذكور وليس فيه شمول حتى يغني عن ذكر الشمول قوله ثلثهم اعلم انه
اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك من الثلثة وما فوقها
ولكن لا يؤكد الا بعد ان يعرف المخاطب نسبة العدد قبل ذكر التاكيد حتى تكون تاكيدا قوله
اى مكررا اه لتصحيح الحمل قوله في حكم تكرير اللفظ اه قصد به الفرق بين ضربت انت اجمع
واكتع بان الاول حكم تكرير اللفظ والمخالفة للضرورة بخلاف اجمع واخواته قوله مطلقا
اصطلاحيا او غيره قوله لهذا الكلمات فينبغي ان لا يذكرها كما لا يذكر حسن وفائدة شل
بسن تزيين اللفظ قوله ويمكن استنباطه كان يق اما الاتمام فلان العموم هو تمام الافراد
والاجزاء واما الروى فلانه تمام الشرب والعموم هو التمام واما النسل فلان فلانه يستلزم
انبساطا وشمول العام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد والعام باعتبار الكثرة كان

بحث التاكيد



لا امتداد وان كان بين الامتدادين تباين قوله تغليبا فان الاول حقيقة هو النفس

ولا حاجة اه اى لا حاجة للمص الى ذكر الافراد مع الاجزاء فان ذكر الاجزاء مغن عن ذكره قوله قوله

بقية الباب فى ان لم يكن هناك الالتباس كما اذا اكد المرفوع المتصل البارز بهما نحو ضربت

انت نفسك فضربا هما انفسهما ضربوهم انفسهم قوله بليان العوامل قليلا فلا يفعل

فاعلا حتى يلزم المحذور قوله فلا يتقدم والجر لا يتقدم ابصع على اتبع قوله اى قصد

النسبة اليه اه اشار الى ان الجار والمجرور متعلق بالقصد المفهوم من المقصود كما ذكره

فى تعريف العطف وقد مضت الاشارة مجملا الى ان غرضه ماذا وان اردت تفصيله فتطلع

به على جميع تعاريف التوابع فاستمع لما يتلى عليك فنقول عرف المص البدل بانه تابع

مقصود بما نسب اه وهو ظ الفساد فانك اذا قلت جاء زيد اخوك فالذى نسب الى المتبوع هو جا

وليس المقصود منه اخاك بل المقصود منه المجيء المنسوب الى زيد واخوك مقصود من اللفظ الدال

عليه فاراد الش اصلاحه فجعل الجار والمجرور متعلقا بالقصد المقدر فصار حاصل التعريف

ح البدل تابع مقصود اى قصد نسبة شيء اليه بسبب نسبة الامر الذى نسب الى متبوعه فانما

قصدنا نسبة المجيء الى اخوك بسبب انتساب جائنى الى زيد لان اثبات الحكم للمتبوع وسيلة

الى اثباته للتابع اذا عرفت ما تلونا عليك ظهر لك ان كلام الفاضل الخ واعتراضه على

الش ليس فى محله فراجعه قوله اى دون المتبوع اه فضمير دونه راجع الى المتبوع وهو حال من

المستتر فى المقصود اى متجاوزا عن المتبوع فى كونه مقصودا قوله بنسبته ما نسب اليه اى لا

يكون نسبة المجيء الى المتبوع مقصودة بسبب نسبة المسند الذى اسند الى المتبوع وحاصله

ان اسناد الفعل مثلا الى زيد فى جائنى زيد اخوك لا يكون مصيرا لكون النسبة اليه مقصودة

ابتداء بل نسبة المجيء اليه توطية لانتسابها الى تابعه قوله سواء كان ما نسب اليه اه اى

سواء كان ذلك الشيء الذى نسب الى المتبوع مسندا الى المتبوع كالمثال الاول ام مسندا

الى غيره كالمثال الثانى فان الفعل فيه مسند الى ضمير المتكلم لا الى المتبوع الذى هو زيد



قوله قتال فيه فان الشهر مشتمل على القتال لانه واقع فيه واعلم ان الشارح جعل هذا
وجه التسمية وهو ليس بمطرد والاولى بها ما ذكره بعض النحاة حيث قال انما سمي
بدل الاشتمال لا لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من
حيث كونه دالا عليه اجمالا بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر الثاني
منتظرة له وهذا هو الذي فسره الشارح الملابسة والاحسن ان تجعله وجها للتسمية
ويحمل الملابسة عليها وحمل كلامه على هذا كما قال الفاضل اللاري بعيد قوله
وان اختلفا مفهوما لان اخوك يدل على اخوة المخاطب لم يكن يدل عليها زيد كيف
لا ولو اتحد مدلولاهما لكان الثاني تاكيدا لا بدلا قوله الاسناد الى الثاني يظهر من قولك
اكرمت زيدا اخاك كونه بدلا لانك قصدت بذلك المن على المخاطب اردت ان الاكرام وقع
عليه من حيث انه اخوك نظرت الى القمر فلكه ان قيل ان النسبة الى المبدل منه في هذين
المثالين لا يوجب النسبة الى البدل فكيف يكون امثالا لبدل الاشتمال فالجواب انه اذا
لم يكن في الفلك قمر وعلم المخاطب ذلك يكون الاسناد الى القمر موجبا للاسناد الى فلكه اجمالا
وكذا في المثال الثاني اذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب هل رايت برج الاسد فقال نعم
رايت برج الاسد كان المخاطب منتظرا لذكر البدل قوله لئلا يكون المقصود نقل عن
المص انه جعل هذا وجها لتوصيف بدل الكل واما في وجه توصيف بدل البعض والاشتمال
فقد قال لانهما لا بد فيهما من ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه او ملابسه فلو كان
متصلا لكان معرفة ولو كان منفصلا لكان موصوفا به قوله واستحمله اي طلب منه ان
يحمله على دابة قوله فيما سبق في قوله وقال بعض الخ اه قوله اذا جعلته بدلا قال بعض
النحويين في الفرق بينه وبين البدل انه لو قال رجل زوجتك ابنتي فاطمة وكان اسمها
خديجة فاراد عطف البيان صح النكاح لان الغلط واقع فيما هو مقصود بالنسبة قوله
افيد لتناوله لصورة النداء قوله الا لمن يعرف اه قوله يعرف بالتخفيف كيضرب وحل

[margin:] منحت عطف البيان

[margin:] فيما ليس بمقصود بالنسبة وان اراد البدل لم يصح النكاح اذا الغلط واقع

هذا



هذا الكلام على وجه لا يرد عليه ما اورده الفاضل المحشي ان هذا الحد لا يصح الا ممن
عرف ماهية المبني على الاطلاق كان عرفها مثلا بان مطلق المبني سواء الذي لم يختلف اخره
باختلاف العوامل لكنه لم يعرف هذا الفرد منه اى الاسم المبني فعرفه بهذا التعريف
واخذ مطلق المبني المعلوم له سابقا في تعريفه فان مبني في قوله مبني الاصل نكرة مطلقة لان
اضافته بعد لفظية فهو من قبيل تعريف الخاص بالعام اما لو جعل هذا تعريفا
لمطلق المبني مطلقا اسما كان او غيره ما ناسب مبني الاصل فقد عرفت ان هذا المبني الذى
وقع جزء التعريف ايضا مطلق فيلزم تعريف الشيء بنفسه قوله او غيرها كافتقاره الى
الاشارة الحسية كلمة فانه مشابه لنزال الواقع موقع انزل قوله بالفتح اى فتح يوم
على انه اكتسب البناء من المضاف اليه عنده اذ واما على قراءة الكسر فهو معرب قوله و
المضاف اليه معرب لتركيبه مع عامله اعني المضاف او الحرف المقدر بخلاف المضاف قوله
لمنع الخلو لا منع الجمع لجواز اجتماعهما لهؤلاء ولا للشك ليكون الحد فاسدا قوله من
حيث حركات واخره اى كون هذه الحركات القابا للمبني انما هو من حيث حركات او
اخره لا من حيث نفسه كما هو المتبادر من قوله والقابه فانه لا يقال للمبني الضم ولا الفتح ولا
الكسر بل المضموم والمفتوح والمكسور قوله لان هذه الالقاب كما هو المتبادر من اللقب
فانه قسم من اقسام العلم فالمراد من اللقب هنا غير ما هو المصطلح بل المراد به ما يعبر عن
الشيء سواء عبر به من شيء اخر ام لا وهذا هو المتعارف للغة قوله واثره المترتب لا مطلق
حكمه كما هو المتبادر من اسم الجنس المضاف قوله نحو من الرجال فنون من هنا مفتوحة وفي
الثاني مكسورة وفي الثالث ساكنة اما فتح النون الاولى فلكثرة ملاقاتها للالف واللام
والكثرة يناسبها التخفيف ولا يمكن البناء على السكون لاجتماع الساكنين واما كسر الثانية
فلان السكون غير ممكن لما عرفت والاصل في تحريك الساكن ان يكون على الكسر اما سكون
الثالث فعلى الاصل قوله لا باسماء الاصوات فانها ليست مما سماها لعدم وضعها لكنها جارية



مجری الاسما المبنیة فی لبنا قوله بهذا القید ای بقید الوضع لاحد الامور علی کل واحد من التفسیرین اما علی الثانی فظ واما علی الاول فلان لفظ المتکلم مثلا وان کان موضوعا لمفهوم المتکلم کانا الا انه لیس موضوعا له من حیث انه یحکی عن نفسه ولهذا صح ان یقال متکلم وانا مخاطب قوله عند الحجازیة ای کون ما عاملا مخصوص بلغة الحجازیة کما عرفت قوله الی ضرب ای بمعنی مع قوله وانما بدأ بالمتکلم عکس ما بنیا اهل الصرف قوله اجماعا ای من البصریین وذهب الفراء الی انت بکماله اسم وبعض الکوفیین الی ان الضمیر هو التاء وان عما تعتمد علیها حال فصلها عن العامل لتستقل بالتلفظ قوله اختلافات کثیرة احدها ما اختاره وهو مذهب الاخفش ثانیها مذهب بعضهم وهو ان ایا لا ایاه بمجموعهما ثالثها ما ذهب الیه الشیخ الرضی وهو اما بعد ایا هو الضمیر وایا عماد له کما عرفت وهو غیر بعید فان الضمیر دفع لما یتوهم من عدم اشتراك الضمیر بناء علی ان التاء جزؤه فاشار الی دفعه بقوله فان الضمیر قوله ستین کلمة فان لکل واحد من الضمایر الخمسة اثنی عشر فضرب الخمسة فی الاثنی عشر تبلغ ستین وضربها فی الثمانیة عشر تبلغ تسعین قوله علل ومناسبات اه کقولهم انما وضع للمتکلم انا لان المتکلم له مبتدء الکلام والهمزة لها مبتدء المخرج لانها من اقصی الحلق فحصلت المناسبة وزیدت معها نون لانها مناسبة للحروف المد واللین حیث من انها متولدة وزیدت الالف لبیان الفتحة وانما وضع انت للمخاطبة للمناسبة بینه وبین المتکلم لانه مثله فی المواجهة وزید التاء لمناسبتها الواو فی المخرج وکسرت التاء للمؤنث لان الکسرة یدل علی الیاء والیاء علامة التانیث فالکسرة بالمؤنث اولی من المذکر وفتحت المذکر طلبا للخفة وزادوا المیم فی ضربتما وضربتم ویرد اصلها ان ضربتا وضربتوا لئلا یلتبس الف التثنیة بالالف الاشباع وزید فی جمع المؤنث نونان لیکون جمع المؤنث مساویا لجمع المذکر بالحاق زیادتین فی اخره الی غیر ذلك من التعلیلات المذکورة فی المطولات قوله صفة جرت اه انما قید بالصفة لان الفعل

مبحث المضمر



اذا

اذا جرى على غير من هو له لا يجب فيه ابراز الضمير عند البصريين الا في صورة اللبس نحو زيد عمرو
يضربه هو ومعنى جريانها على غير من هي له بان تقع صفة او صلة او خبرا او نعتا قوله
ليكون اشمل من تتمة الاعتراض وشموله اما من جهة اطلاقها على من يعقل وغيره او لخصوصها
بمن لا يعقل لكنه اكثر او اذا قوله على ما هو الاصل هو من يعقل لانه اشرف قوله وانما يتبع
ذلك اه وانما يصح كون هذا المثال ما نحن فيه لا لكون الفصل بسبب ان الصفة جرت على
غير من هي له اذا كان الضمير المنفصل فاعلا حتى تكون الصفة خالية من الضمير ويكون ابرازه لما
عرفت ثم لو جعل هذا الضمير تاكيدا للفاعل المستتر فالابراز انما هو لغرض التاكيد قوله
ولكنه تاكيد لازم استدراك من قوله اذا كان فاعلا لا تاكيدا اي يصح ما ذكرت اذا كان هي
فاعلا لا تاكيدا ولكنه تاكيد لازم لا فاعل فلا يصح التمثيل وانما كان التاكيد هنا لازما
وليس من شانه اللزوم لرفع اللبس في صورته ثم ان الشارح بعد ان جزم بانه تاكيد استدل بالمثال
المذكور لانه لو كان الضمير المنفصل فيه فاعلا لما قيل ضاربوهم بل ضاربهم للزوم اجتماع
الفاعلين واما على ما روى عن الزمخشري فيكون مثالا لما نحن فيه لان نحن فاعل لا تاكيد
اذ لا علامة في الصفة تدل على استتار الفاعل قوله لا لبس فيها لان تاء ضاربة قرينة على انها
صفة لهند قوله بايراده علة للطعن اي الطعن في اول الوهلة بسبب تقديم غير الاعرف فجعل
الضمير منفصلا لئلا يلحقه هذا الطعن وان لحقه الطعن في ثاني الحال وقت التلفظ بالضمير
المنفصل قوله شبيه بالمفعول في النصب وكونه فضلة مثله قوله في هذا المقام اي مقام
اتصال الضمير خاصة قوله حرف جر قال بعضهم كانه جعل في حكم حرف الجر محمولا عليه فانه
في معنى اللام التعليلية كان قوله لولاك لكان كذا في معنى لم يكن كذا لوجودك وهو بعيد
قوله في الوسط حكما لشدة امتزاج ياء الضمير معه لانه فاعل بخلاف ياء المتكلم فانه مفعول
قوله كما في لعل فيلزم فيه اجتماع ثلث نونات بل اربع لان الفاصل بين اللامين حرف واحد
قوله وحملا معطوف على تحرزا قوله قبل العوامل اي اللفظية لانها المتبادرة عند الاطلاق



قوله وذلك التوسط ليفصل اشارة الى ان قوله ليفصل متعلق بقوله بتوسط لا بقوله
سمي فصلا لان اللام المقدرة بعدهما لام كي معناهما سببية ما قبلها لما بعدها والسبب
انما هو التوسط لا التسمية على ما لا يخفى قوله ويكون المبتداء ضمير نحو كنت انت الرقيب
قوله فانه لا التباس في الضمير لانه لا يوصف لما عرفت قوله لامتناع اللام بيان لوجه الشبه
اى كما ان اللام لا تدخل المضاف فكذا افعل التفضيل فيجوز وصفها بالمعرفة بالقرب منها
فهو٢ فيحتاج الى ضمير الفصل قوله على انه خبر مبتداء وما بعده قوله غير معمول جرى
بالتاكيد قوله معنى الكلام ويقع اه يحتمل ان يراد بقوله يتقدم بعض معناه لان معنى التقديم
الوقوع مقدما واريد هيهنا مجرد الوقوع بقرينة قوله قبل الجملة وح نقول الشرح يقع
متقدما بيانا لحاصل المعنى والا فلا حاجة الى قوله متقدما لان محله على ما عرفت قبل
الجملة قوله اى قبل هذا الجنس جعل الجملة هنا للجنس ليجعل الجملة بعده لحصة منه فينبغى
ان يكون حاصل العبارة ويقع قبل مطلق الجملة ضمير يفسر بحصة وفرد من ذلك الجنس
الكلى وهذا رد على الفاضل الهندي حيث قال انه من قبيل وضع المظهر موضع المضمر لزيادة
التمكن في الذهن والجملتان بمعنى واحد وظني ان هذا احسن مما قيل تكلف من كلام الشرح
اى٢ قوله اذا كان الضمير نحو قل هو الله احد قوله رعاية علة للتسمية وحاصله انه لما
كان راجعا الى الشان سمي به وقيل انما سمي ضمير الشان لان هذا الضمير لا يجوز دخوله
منه٢ الا في كلام له شان عظيم فلا يقال هو زيد قائم الا اذا كان قيام زيد امرا عظيما ويعرف
وجه تسميته بضمير القصة قوله ويحسن تانيثه لانه المسموع من العرب اما تانيثه
بتاويله بالقصة من غير كون العمدة فيها مؤنثا نحو هي زيد قائم فمجرد قياس قوله ليحصل
المناسبة بين العمدة اذا كان مؤنثا وضمير القصة واما قولك زيد هي قائم وان جاز لكنه
معترضة٢ خال من التناسب قوله معترضة اى بين الموصوف والصفة قوله في هذا الحكم اى الحكم
على هذه الضمير بانه يفسر بالجملة قوله يلزم استدراك اه لان قوله يسمى كانه هو المحكوم



ح وا الكلام تم عنده فكانه قال الضمير المتقدم على الجملة يسمى ضمير الشان فينقطع الكلام
ويكون ما بعده مستقلا كما وفيه نظر فان ما بعده على هذا التقدير قاعدة اخرى مبنية
لوجوب تفسير هذه الجملة دون امر اخر من حرف من تفسير او تميز قوله نعلى هنا اي
نعلى قولنا والظم انه قوله لو لم يحمل التقديم على ما ذكره سابقا بقوله لا يبعد ان يق
اه قوله انتقض القاعدة اه وجه الانتقاض ان مثل هذا الضمير ليس بضمير الشان لجواز
تفسيره في المفرد في قولنا الشان هو قيام زيد يصدق عليه المعرف لكنه خارج من تعريف
التقديم فانه اخذ فيه عدم سبق المرجع وهذا له مرجع واما اذا جعل قوله يسمى ضمير الشان من
الحد فيخرج به مثل هذا الضمير فانه لا يسمى مثل هذا ضمير الشان في اصطلاح ارباب الفن قوله
بلا دليل اه اي في اللفظ وانما قلنا ذلك لان في قوله ان من يدخل البيت قرينة معنوية وهو ان عليه
كلمة ان لا تدخل على كلم المجازات لاقتضائها الصدارة قوله معبد الغضا والجواذر جمع جوذر
وهو ولد البقرة الوحشية وكنى به عن الاولاد الحسان وبالظباء عن البنات الحسان قوله اقوى البنات
شبها لان فيها شبه الاول كالفعل قوله وحكموا عطف على قوله تنددوا عليها قوله اي
اسما وضع انما قال ذلك لان المفسر بحسب الظ هو المجموع ووضع اجزائه قوله اشارة حسية المجموع وضع
الغرض دفع الاعتراض الذي اورده اكثر الشراح والمح على عبارة المتن وتقريره ان اراد بقوله المشار
اليه الاشارة الاصطلاحية لزم تعريف الشيء بما يساوي في المعرفة والجهالة اذ الاشارة في الحدود
اصطلاحية وان اريد الاشارة الحسية وهي الامتداد المتخيل الواصل بين الشخص وما يصير
غاية له فلا امتداد قوله على النجوم بتنزيله منزلة المحسوس قوله فان من كانت المخلوقات
باسرها دالة عليه فهو فوق المحسوس قوله معنى الفعل فانه يفهم من نسبة الخبر الى المبتدأ معنى
فعلي تقييدي فاذا قلت زيد قائم فهو في معنى زيد مقيم بالقيام وهذا مبني على مذهب ابن مالك حيث مقيد
جوز وقوع الحال عن الخبر وجعل العامل معنى الفعل المفهوم من الانتساب كما عرفت
قوله قدم اي قدم لفظ المثنى مع انه حال من ذان ودين ليكون الضمير فيه قريب المخرج



اعني قوله للمذكر بلا فاصلة قوله خبره الغرض من هذا التكليف دفع الاعتراض الوارد على
ظاهر العبارة تقريره ان قوله هي مبتدأ راجع الى اسماء الاشارة ولا يصح حمل ذا عليها وحاصل الجواب
ان ذا مع ما عطف عليها المجموع خبره وعلى هذا نقول المضم مثلا ولمثنا ذان وذين ليس جملة
مركبة من مبتدأ وخبر معطوفة على مفرد مقيد بحال وهكذا الى اخر الاسماء الاشارة اذا عرفت
هذا فاعلم ان ما وقع في بعض النسخ من تقدير لفظ خمسة بعد قوله وهي اي الاسماء الاشارة
غلط فانه جواب اخر لكن الشارح لم يرتضه نعدل الى غيره قوله على احد الوجوه وقيل ان
ان ههنا حرف ايجاب بمعنى نعم وهذان مبتدأ ولساحران خبره وقيل اسم ان ضمير
الشأن محذوف قوله يكتب بالياء لان هذا حال الالف المجهول اصلها قوله على
سبيل اللحوق والعروض دفع لما يرد من ان المتبادر من اللحوق اتصال بالاخر وحاصل
الدفع ان اللحوق بمعنى العروض قوله فهو ليس في الحقيقة منها بمعنى من فوايد كلمة اللحوق
التنبيه على انها ليست في الحقيقة منه دون ان اوهم شدة الامتزاج وكتابة الحروف الكلمة
قوله اي حروف الخطاب خمسة وهي لك كما كم لك كما كن قوله في خمسة من انواع اسماء
الاشارة وهي ذا وذان وتا وتان وهؤلاء قوله ترتقي الى ستة وهي تا وذي وتي وته
وذه الا ان نوعها واحد حاصل في ضمن احد هذه الامور قوله على سبيل التشبيه مثل
ان تستعمل في الزمان كقوله تعم هنالك الولاية وهذا باستعمال ما هو موضوع للمكان للزمان
كما ورد العكس في قول الفقهاء مواقيت الاحرام اي مواضعها قوله بمعنى لا يكون هذا بيانا
لحاصل المعنى لان كان فيه مقدرة والا لكان قوله جزاء خبرها لا تمييز قوله من الافعال
اه فان الافعال الناقصة كما قال نجم الائمة لا حصر لها فيجوز ان يكون تم منها قوله والمراد
بالجزء التام اه توضيحه ان الجزء التام هو الذي يكون جزء من مركب اذا تحلل المركب اليه لا يحتاج
في كونه جزءا له الى انضمام امر اخر كالفاعل في قولك قام زيد فانك اذا حللت هذا المركب يكون
قام هو الفعل وزيد هو الفاعل فيكون زيد فاعلا لا يحتاج الى شيء بخلاف قولك جاء

الذي

له
التكلف

على
الجملة قبلها
كما توهم ظاهر العبارة
بل هو مفرد مقيد بالحال
معطوف صح

مبحث صيغ الم...

له
الافراد وذه



الذی قام ابوه فان الموصول لا یکون جزء اتاما من هذا المرکب الا بانضمام الصلة الیه قوله
معنا ما اللغوی وهو المتمم للشئ مط قوله اذ وحیث فانهما یحتاجان الی صلة اعنی الجملة التی
یضافان الیها من غیر عائد قوله کاسم الفاعل فان الضارب بمعنی الذی یضرب قوله تشبه
اللام الحرفیة فی اللفظ قوله بالحقیقة والتشبیه معا فالضارب اسم بمعنی الجملة الفعلیة
فکونه جملة بالنظر الی حقیقته اللام فانها موصولة وکونه مفردا صورة بالنظر الی کونه مشابها
للام التعریف قوله دبری ای فان الماء ماء ابی وجدی وطویت ای بنیت بالحجارة قوله اولیٰ
وما یقوم مقامه وهو الالف واللام وفروع الذی کاللذان واللتان ونحوهما قوله
من تذکراه کما یتذکر هذا المعرفة ان الحال والتمیز لا یخبر منهما انه یجب تنکیرهما وبمعرفة ان
ضمیر الشان لا یخبر عنه انه یجب تصدیره قوله الجملة الثانیة وهی الجملة التی یکون الموصول
مبتدأها قوله وجعلت اه لان المطلوب ان یثبت للموصول الحکم الذی کان ثابتا لذلک
المخبر عنه ولما لم یکن ان یقع الموصول موقع الخبر لتصدیره مبتدأ فلا بد ان یکون نایبه عنه
هو الضمیر العاید الیه مکانه قوله الذی ضربته زید الفرق بین الجملتین انک اذا قلت
ضربت زیدا فربما تخاطب به من لا یعرف ان لک مضروبا فی الدنیا وربما تخاطب من یعرف شخصا
مضروبا لک لکنه لا یعرف انه زید اما قولک الذی ضربته زید فلا تخاطب به الا علی الوجه الثانی
لان مضمون الصلة یجب ان یکون معلوما للمخاطب قوله لیصح بنا اسم الفاعل فتقول فی
الاخبار عن زید فی المثال المذکور الضاربه انا زید والمضروبی زید قوله بخلاف عجبت منه
بخلاف الاخبار عنهما معا فانه جایز قوله وامتنع فی الحال الاولی ان یقول وامتنع فیما یجب
تنکیره قوله زید ضربت غلامه یصلح مثالا للاسم ولما قبله فلذا لم یمثل له قوله اذا جعلت
الضمیر ای الضمیر الذی فی ضربته واما غلامه فهو خبر الذی وضمیر الموصول یجب ان یکون فی الصلة
قوله تامة ای غیر محتاجة الی صلة او صفة وقیل او الی موصوف فکانها تامة بنفسها قوله الا
فی التام والصفة عن الفارسی انها جاءت تامة ایضا کقول الشاعر شعر وکیف اخی هبا ... والله



وقد كانت الى بشر بن مروان * ونعم من كان من ضاقت مذاهبه * ونعم من هو فى سر واعلان
اى شخصا هو جل هو فمن منتصب المحل على التميز قوله ايا ما تدعوا الاية اى اى اسم سميتموه
سبحانه وتعالى بها فله الاسماء الحسنى قوله الا اذا حذف صدر صلتها هذا مذهب سيبويه و
خالفه الكوفيين وجماعة من البصريين لانهم يرون انها معربة دائما كالشرطية والاستفهامية
قال الزجاج ما تبين لى ان سيبويه غلط الا فى موضعين هذا احدهما فانه يسلم انها تعرب اذا افردت
فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت ثم قال الجرمي خرجت من البصرة فلم اسمع منذ فارقت الخندق الى
مكة احدا يقول لاضربن ايهم قائم بالضم انتهى وزعموا انها فى الاية استفهامية مبتدأ ايها مبتدء
واشد خبره ومعمول لننزعن اما محذوف والتقدير لننزعن الذين يقال فيهم ايهم اشد وانه علق
عن العمل بالاستفهام او يكون مفعوله من كل شيعة ومن زائدة على مذهب الاخفش
قوله فيمن قرا بالضم واما من قرا بالنصب معرب مفعول للفعل قوله قال الشيخ الرضي
قد اجبنا فى اول الكتاب عن هذا واخترنا ما ذهب اليه البعض قوله ان يكون هذا اى كونه
بمعنى الامر والماضي قوله الا ان دراوهو لفظان احدهما قرقار اى صوت من الصوت وغرغار
اى تلاعبوا بالعرعر وهى لعبة للصبيان قوله معرفة اى علم جنس كسبحان فانه علم للتسبيح قوله
عن الامر الفعلى للمبالغة قال عبد القاهر اصل نزال انزل انزل ثلاثا او اكثر والثلاث وما فوقها
جمع والجمع مؤنث فقيل انزلي الحقوا الفعل الياء التى هى ضمير المؤنث دليلا على التكرار ثم
عدلوا انزال عن انزلي فنزال اذن مؤنث كانزلي قوله وبين وجههما حاصل بعض ما ذكره
ان عليك زيدا اسم فعل منقول من الجار والمجرور واصله وجب عليك اخذ زيد واصل دونك
زيدا خذه فقد تمكنت منه فاختصر هذا الكلام الطويل الغرض حصول الفراغ منه ما لسرعة
لبادر المامور الى الامتثال قبل ان يتباعد عنه زيد وكل ما هو بمعنى الخبر ففيه التعجب فمعنى
هيهات اى ما ابعده وشتان اى ما اشد الافتراق وسرعان اى ما اسرعه والتعجب هو التاكيد و
المبالغة قوله كقطام وغلاب هما علم امراة او غير ذلك مثل لسكين البهيمة او حملها على الشرب قوله



فا

قال نجم الائمة وانا لا ارى منعا من ارتكاب كون هذه الاصوات التي يصوت بها للبهائم اسماء افعال بمعنى الامر كما ذهب
بعضهم وذلك لان الله تعالى جعلها في فهم المطلوب منها كالعقلاء قوله اسمين وفعلين اه هذه المركبات كلها لم توجد
والموجود منها ما تركب من اسمين حقيقة نحو بعلبك وحكما نحو سيبويه واسم وفعل نحو بخت نصر مركب من
بخت بالضم بمعنى الابن قالوا انه وجد عند صنم اسمه نصر فنسب اليه ونصر من باب التفعيل قوله ليس بينهما نسبة
اه لا نسبة اسناد ولا نسبة اضافة ولا نسبة عمل ولا نسبة افادة قوله لا في الحال ولا قبل التركيب
تعريض بالفاضل الرضي حيث قال ليس بينهما نسبة قبل العلمية فهو عدول عن عموم العبارة
بلا داع قوله مجرى الاسماء المبنية في الجريان على طريق واحد قوله وتأبط شرا ان قيل كيف
يتمشى خروجه عن هذه الضابطة مع انه مبني قلنا بناؤه من جهة النقل عن الجملة لا من جهة
التركيب فلا باس بخروجه عنها قوله وتعين النسبة اه اي اذا ادعى مدع وتعين النسبة الواقعة
في كلام المص على وجه اخرج عنهم النسبة العطفية فقد ارتكب امرا صعبا لانها نكرة في سياق
النفي فتفيد العموم قوله لا تدل على نسبة اصلا والدلالة على النسبة العطفية انما تحصل
بعد التفحص عن اصله واسم مركب من اي شيء قوله كل من خمسة عشر وحادي عشر واخوات الثاني
ما كان الجزء الاول منه على صيغة اسم الفاعل واخوات الاول ما كان جزئه الاول على اوزان
الاعداد الاصلية قوله المشتق منه اي من العدد الزائد فان حادي عشر مشتق من احد وهو
زائد على العشرة لان اصل حادي عشر احد عشر كما استعمل لحادي عشر لاختلال المعنى لان
معنى حادي عشر واحد من احد عشر واقع بعد العشرة ومعنى حادي عشر مجموع العشرة والواحد
قوله قبل التركيب مبنيا كسيبويه ونفطويه فانه يبقى ما كان عليه قوله وجوابه حاصله
ان المراد بالتضمن اعم منه في الحال او في الاصل وحادي عشر في الاصل واحد من احد عشر غير
من احد الى حادي بان اخرت الواو عن الدال وقدمت الحاء على الالف نحو صار الحادو ثم قلبت الواو
ياء كما في الداعي قوله والمراد به ههنا اي في باب المبنيات قوله لا المعنى المصدري فهو المعنى
اللغوي والاصطلاحي المعبر عنه سابقا بقوله ان يعتبر في شيء معنى اه فان ان فيه مصدرية

[illegible]

فمعناه التعبير وهو لا يتصف بالبناء على ما لا يخفى قوله ولا كل ما يكنى به فان كثيرا منه معرب
كمن كناية عن القبيح كفلان وفلانة قوله بل بعضها اعنى المكنى به المبنى قوله ولا كل
بعض اى ولا كل ذلك البعض المبنى فان كثيرا منه ليس من هذا الباب كالمضمر الغايب ومن وما
اذا عرفت معنى العبارة على هذا ظهر لك فساد قول الفاضل المحشى حيث قال بعض قول الشارح ولا
كل بعض لا فرق بينه وبين كل ما يكنى به والصواب ولا بعض مبهم وكان السهو من الناسخ
انتهى قوله وبمعنى تعريفه اى يمكن لا معرفة ذلك البعض المعين المراد من الكنايات على
الاطلاق كما عرفها غيره بل هو ايضا فى الامالى حيث قال المراد بالكنايات ههنا الفاظ
مبهمة يعبر بها عما وقع كلام متكلم مفسرا اما لابهامه على المخاطب واما لنسيانه وذلك لان
اللفظ العام اذا اطلق واريد به بعض معين من افراده كان يطلق الرجال ويراد به زيد وعمرو
وخالد فلا يمكن معرفة ذلك البعض المعين بتعريف الرجال بان يقال انه لفظ موضوع لافراد
غير محصورة فانه كما يصدق عليها انه بعض الافراد يصدق على غيرها ايضا فلا بد فى معرفتها من
تعدادها مفصلة مبينة باسمائها قوله وضع الحرف اى بناء تبنيه فان الاصل فى وضع الاسم
ان يكون على ثلاثة والحرف على اقل قوله من حيث هى لا يستحق الا من حيث نوع المفرد
موقعها فجملة انك قائم فى قولك بلغنى انك قائم بالنظر الى نفسها لا تستحق شيئا منهما واما
بالنظر الى قيامها مقام الفاعل فيحق انها فى محل الرفع وفى هذا التعليل تعريض بصاحب المتوسط
حيث قال انما بنى كيت وذيت لكونهما واقعين موقع المبنى وهو الجملة قوله منحطة اه د
ذلك لانه فى الاصل معرب وكسرة تكسرة اعراب ونونه تنوين قوله تحكما اوترجيحا بلا مرجح د
الوسط له مناسبة مع كل واحد من الطرفين فلا تحكم ح قوله فيما بنى فهو التمييز
كلفظ المائة قوله لموافقة جر المميز اه لموافقة هذا الجر اعنى جر التميز بالحرف بعض جره
بالاضافة اى باضافة كم اليه بخلاف كم الاستفهامية فان الجر بالحرف لا يناسب اعراب
مميزها سابقا اعنى النصب قوله لكن جوز الزمخشرى اه هذا الكلام من الشارح رد لما ادعا

الفاضل

الفاضل الرضي من ان جر مميز كم الاستفهامية لم يدل على جوازه كتاب من كتب هذا
الفن فانه قد جوزه الزمخشري في اكثر كتبه مستدلا عليه بالاية قوله اي كل واحد منهما
بنية على وجه كون الخبر مفردا مع ان المبتدا مثنى وذلك لانه مفرد لفظا قوله وشبهه
فعل ترك المصنف اقتصارا على الاصل لانه اراد بالفعل ما يعمه وشبهه كما قال بعضهم قوله
الا بحسب المميز وذلك لانها اسم مبني مبهم لا يتحصل معنا وكونه ظرفا او مفعولا او غيرهما
الا بمميزه الرافع لابهامه يوم ضربت لانه ليس منصوبا على حسب اقتضائه فعل بعده فانه يقتضيه
منصوبا بكثيرة وليس نصبه الا على الظرفية فانما ابن مدار نصب كم وكونه اي قسم من اقسام المنصوب
انما هو على غيرها قوله فتعيينه اي تعيين كم وكونه اي منصوب قوله اي لم يكن اي التمييز فيه
نكرة منضمة استفهاما لانها في معنى المعرفة فان قولك كم رجلا اخوتك بمنزلة قولك اعشرون
ام ثلاثون ام نحوهما قوله قاعدة النصب لانه يصدق عليه انه وقع بعده شبه فعل غير مشتغل
عنه بضميره ولا متعلقه لقيامه مقام عامله فكان العامل غيره فقدّره فلم يكن بعده شبه فعل
قوله مع انتصابه اي انه بهذا الرفع العارضي وهو كونه قائما مقام عامله لا يخرج عن النصب
على الظرفية حتى يتوهم ان مثله قد خرج عن الظرفية فيجب التنبيه عليه كغيره من الاسماء التي
خرجت عن النصب على الظرفية قوله وفي بعضها اه اقول الموجود في النسخ التي رأيناها
للرسالة مثله ويؤيد قوله بعد وقد يحذف بامتناع الضمير ولولا ذكر التمييز هنا لكان الانسب ان يقول
وقد يحذف المميز قوله باعتبار بعض الوجوه اي النصب والجر قوله رفعه بالابتداء استفهامية
كانت ام خبرية صح فهو اما منصوب او مجرور الخبر قوله قد جلست قوله فانه قد اشارة علة
لترجيح النصب بكثرة افراده قوله انه هذا باعتبار الوجوه الثلاثة في كم حتى يوافق ما سبق
من الكلام في نفس كم قوله ان هذا الوجه هو احتمال اه اعتبار الاوجه الثلاثة في عم الذي
احد افراده رفعها قوله انما عداه اي ان جلست يتعدى بنفسه فلم عدا بالحرف قوله اي كم مرة
بالنصب اشارة الى نصب كم على الظرفية او كم جلسة بالنصب ايضا اشارة الى النصب على المصدرية وقس

وقد تضمن كلام الشارح ضعف دفع اعتراض الفاضل الرضي حيث قال ان قول المصنف ينتقض بكم صح



عليهما حالا خويهما قوله وذلك واضح لكونهما تابعين لها لكون حالا عطفا عليهما او
تدعاء صفة لها قوله في هذا المثال اي في قولك كم ضربت تحتمل النصب على الظرفية ان تقدكم
مرة والمصدرية ان تقدكم ضربة والفرق بين المعنيين ان المصدر ان كان للنوع ولا يفيد العدد
حتى يحتاج الى الفرق بينه وبين نصبه على الظرف اما اذا كان المصدر للعدد فالعددية تفهم من
نقديره مرة ايضا فما الفرق بين المعنيين حيث ان العددية تفهم منهما فما الفرق ان كم اذا كان
منصوبا على الظرفية فالملحوظ فيه اولا وبالذات هو الزمان المدلول عليه بلفظ مرة وبالاخرة
فيه العدد ثانيا وبالعرض واذا كان منصوبا على المصدرية فالملحوظ فيه اولا وبالذات هو الحدث
المدلول عليه بلفظ المصدر وتفهم منه ايضا العدد تبعا قوله عند نسيانه اي حذفه من اللفظ
وعدم ارادته بالنية لانه غير متضمن لمعنى حرف الاضافة الموجب للبناء فكان من جملة الاسماء
العارية عن الاضافة كزيد وعمرو قوله معنى حرف الاضافة هو اللام ومن معناها هو الاشياء
وشبهه قوله لجبر النقصان اي نقصان ما لحقها بسبب حذف المضاف اليه قوله ما بمعناها كامام و
اسفل ودون واول ومن عل قوله فسا اه سا غ الماء اي الماء البارد والحار وفي رواية اغص
بالماء الفرات قوله فلا فرق اه اي لا فرق في المعنى بين القسمين فان المضاف اليه في كليهما
محذوف معوض عنه في احدهما غير معوض عنه في الاخر وهذا القول تسليم قول بعضهم من ان المعنى ليس
على الاضافة بل كانها اسم منفرد عن الاضافة بل كانها مثل قديما قوله كما فيهما اي كما في الظروف فان
قولك قدام زيد يتناول ما قدام وجهه الى انقطاع الارض قوله فشابهت الغايات اه ومع ذلك انها و
ان كانت مضافة الى الجمل بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مضمون
تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوفا قوله غلبته وقوعه لازومه ومنه قول الكسائي في المناظرة
التي جرت بينه وبين سيبويه في مثل قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا
هو اياها وخرج على وجوه احدها ان النصب على معنى فوجدته اياها وفيه نظر لانها تنصب
مفعولين وثانيها قول المقدسي العقرب ان الاصل فاذا هو موجود اياها فحذف الخبر وثالثها

فظ فان نصبته
نوع

حروف الاضافة

اي
سهامك
خلة في الحلق وقوله
اغص من الغصص وهو عدم
نزول اللقمة في الحلق و
المراد بالماء الحميم
صح صح
ح

بتحت الظروف
ك
ه

ان يكون



ان يكون نصبه على اسقاط الكاف فيكون التقدير فاذا هو كهيا اى فاذا الزنبور كالعقرب
وهو مبنى على جواز دخول الكاف على الضمير رابعها قول بعض النحويين انه يجوز ان يكون
ايا ما كناية عن الجملة التقدير فاذا هو لسعت لسعتها فنكنى عن الجملة بقوله ايا ها فانتصاب
ايا ما عنده على الحال لكونها كناية عن الجملة والجملة نكرة واذا كانت كناية عن نكرة صارت
فى حكم النكرة خامسها ان الاصل فاذا هو هى فاستعير ضمير النصب موضع ضمير الرفع وسادسها
انه مفعول به والاصل فاذا هو يلسعها او يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير و
سابعها انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يلسع لسعتها ثم حذف الفعل والمضاف و
هذه التوجيهات كلها ضعيفة والحق عدم ثبوت وقوع المنصوب بعد اذا كما ذكره سيبويه ولذا
قالت العرب لما اجتمعت عند باب الخليفة القول ما قاله الكسائى وامروا بالنطق فلم ينقيد
قوله جا مجرى الظروف فى انها تقبل تقدير فى مثلها قوله بعض الشراح هو صاحب المتوسط ووجه
كونه توهما انك اذا قلت كيف زيد فهو سؤال عن حاله وصفته ولا دخل له فى زمان الحال اذ ليس
المطلوب بالسؤال عن حالى فى زمان الحال اى فى هذه الحال كيف هو وعبارة صاحب المفصل يؤيده لما
ذكره الشارح قوله حال لكونها متلبسا بالعدد جعل الباء للمصاحبة وقطعه عن المقصود الذى يطلب
صلة الباء لما قاله نجم الائمة حيث قال الباء بمعنى مع والا لكان الواجب ان يقول المقصود بالعدد
لانك قصدت بقولك يوما على اثنين لا انك قصدت بالعدد يومين قوله والخبر مرفوع لان مذ
بمعنى اول المدة او جميع المدة قوله غدوة قبحا منه سماعا ونصبها اما على التشبيه بالمفعول
او على التشبيه بالتميز وما سمع منه قول الشاعر شعر لدن غدوة حتى الاذ بخفها بغيبة منقوص
٧٦ أى من المقل قالص قوله لاجل الفعل وبرهان الماضى اما صفة للزمان او للعامل فعلى الاول
يصير اسنا المنفى اليه مجازا عقليا من باب الاسنا الى الظرف اى الزمان الماضى الذى نفى فيه على الثانى
الاسناد وكذا الكلام فى المستقبل المنفى قوله اى لذاته المتعينة الظاهر ان لفظ لذاته
مصدرة باللام لا بالبا وهو تفسير للشئ المبهم لا لقوله بعينه لفظ المتعينة تفسير العين وحاصل



التعريف ح ان الاسم المعرفة هو الذى وضع لذات مع تعينها ويدل على ان الذات تفسير الشئ
قوله فالشئ مقيدا بهذه المعلومية ولم يقل مقيدا بالذات المعلومة وفى نسخة الفاضل المح
الذات مصدقة بالبا كما فى كثير من النسخ فجعل المجموع تفسير اللعين وا عترض بان هذا انما يتم
لو جا العين بمعنى الذات المتعينة ولا يناسب اللغة قوله فتعقل ذلك المشترك قد حققنا
الكلام فى اول الكتاب فارجع اليه لتفهم ههنا قوله والميم اه جواب اعتراض وهو ان اما عرف
بالميم قسم من اقسام التعريف فلم اعرض المص عن ذكره وحاصل الجواب انها بدل من اللام فلا تعد
قسما اخر قوله ولهذا ما اثبتناه ولاجل ان تفاوت المضاف فى تفاوت المضاف اليه لم يبين التفاوت
بين اضافة بعد بيانه بين انواع المضاف اليه بل اكتفى بذلك البيان عن هذا لانه تابعه وفرعه قوله
اختلافات كثيرة قد بيناها سابقا قوله افردها بالذكر مع انها داخلة تحت النكرة قوله
منفردة كانت وضعا للكمية لكن لم يوضعا لكمية الاحاد بل لكمية الواحد والاثنين وحاصل
الجواب ان واحدا وضع لكمية احاد الاشيا منفردة لا مجتمعة قوله رجل ورجلين اه فانه يفهم من
هذه الاسما الكمية مع الذات بخلاف ثلاثة مثلا فان المفهوم منها انما هو الكمية فقط واما كونها
رجالا او غيرها فيحتاج فى فهمه الى لفظ اخر قوله من جنس واحد هو التانيث بالتاء قوله من
جنسين احدهما بالتاء والاخر بالالف قوله واما تذكير الثانى اه جواب اعتراض تقريره انك
ذكرت الجزء الثانى فى تسعة عشر واخواته خوفا من اجتماع تانيثين ولولا هذا المحذور لما ذكرت
وهو غير ات فى احد عشر لو انثت الجزء الثانى فلم ذكرته قوله والتاء فى ثنتان اه جواب عما يقال
انه لزمك اجتماع تانيثين من جنس واحد فى ثنتا عشرة واثنتا عشرة وقد حررت عنه وحاصل
الجواب ان التاء فى ثنتان بدل من لام الكلمة اعنى اليا كالتاء فى بنتان فانهما بدل من الواو
فلم تتمحض للتانيث واما فى اثنتان فالهمزة عوض من اللام فالتاء ح للتانيث حقيقة لكن حمل على
ما اذا لم تتمحض لتجوز فيه ما جوز فيه قوله ولما غيره حاصل العبارة ان المص ابى بعيد هذا بقاعدة
كلية هى قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم وما ذكره سابقا على القاعدة من قوله احد عشر ون

لدفع الاعتراض بعدم الاحاد بحيث [illegible] يخرج عن التعريف الواحد والاثنان لانهما وان ٢



احدى وعشرون مندرج فيها وفرد من افرادها فلم افرده بالذكر وحاصل الجواب انه قد غير
فيه الواحد الى احد والواحدة الى احدى وليس التغير فيه للتركيب كاحد عشر بل العطف المشابه
له فلم يكن داخلا في قوله ثم باثم بالعطف بلفظ ما تقدم فان ما تقدم في الاعداد المفردة
هو الواحد والواحدة لا الاحد والاحدى فلذا خص القاعدة بما عداها قوله لكنهم كرهوا اه
تركيب العبارة ان يلي فعل والتميز فاعله والمجموع مفعول له وحاصلها انهم لو جمعوا مميز الثلث ههنا
وقالوا ثلث ماة رجل لوقع تميز المائة اعني رجل بعد الجمع بالالف والتاء وهو مستكره لانه خلاف
المانوس من عادتهم وهو ايلاء التميز لما هو في صورة الجمع بالواو والنون كقولهم عشرون رجلا
وثلثون درهما ونحوها قوله لم يمتزجا اه لان المضاف اليه اذا كان مميزا فهو المقصود بالاضافة
في المعنى وانما جيء به لبيانا فكان الجميع كالشيء الواحد والمضاف اليه في خمسة عشرك مغاير للاول
فلم يكن لجعل ثلاثة اشيا واحد من حيث المعنى قوله هب اشارة الى منع هذا الاعتبار لجواز اماده
التاكيد كما في اله واحد والهين اثنين قوله بهيئة خاصة كرجل مثلا وعلى هذا الحل لا يرد الاعتراض
السابق قوله فلما افاد التميز اه بخلاف الزائد على الاثنين فانك اذا قلت رجال لم يعلم عددهم
ولو قلت ثلثة مقتصرا لم يعلم ما هي قوله اي تصيرك المفرد اه حاصله ان قوله تصيير مصدر
مضاف الى الفاعل وكلا المفعولين محذوف فالمفعول الاول قوله عددا وقوله انقص من
عدده صفة له وقوله ازيد مفعوله الثاني وحاصل المعنى ان ذلك المفرد كالثاني مثلا يصير ذلك
العدد اي الواحد الذي هو انقص من اثنين زايدا على ذلك المعنى الاول اي الناقص بواحد
فان قولك ثاني واحد معناه ان الثاني مصير الواحد اثنين بانضمامه اليه قوله ازيد صفة
مصدر محذوف اي عددا ازيد قوله انقص من عدده اي من العدد الذي اشتق منه فان الثاني مشتق
من اثنين قوله اسماء الفاعلين كضارب وقائل ونحوهما قوله والا يلزم ارادة الواحد الاول قوله
اي جواز ارادة الواحد الاول لان عاشر العشرة اذا لم تتعين له المرتبة العاشرة كان نسبة جميع
المراتب اليه واحد قوله وجعل بعض الشارحين هو صاحب المتوسط قوله لم يجريا بشرط البقاء

لفظ المفرد فيها فهو وعلى هذا يجب ان يبقى حكم التانيث الحقيقي في المجموع بالالف والتاء
ايضا لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا لكن لما تغير ذلك المفرد والعلامة اما بحذفها ان كانت تاء
نحو المسلمات او بقلبها ان كانت الفا نحو الحبليات والصحراوات كان ذلك التغير كنوع من
بحث المؤنث
التكسير كان تانيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم حمل التاء فيه مقدرا كالزينبات و
المحمول عليه لان المقدر عندهم حكم الملفوظ قوله فانت بالخيار انما جاز فيه الوجهان لانه
مؤول بالجماعة والجماعة مؤنث باعتبار اللفظ غير مؤنث باعتبار المعنى فيجوز الوجهان عملا
بالاعتبارين بتقدير المضاف لان المثنى كالزيدان مثلا لم يلحق اخره شيء بالالف والنون والياء
والنون انما الحقت باخر قوله او تقدير المفرد وهو زيد مثلا مع لواحقه وهي الالف و
الياء والنون الاسم المثنى فكانه قال الاسم الذي الحق اخره الف او ياء ونون مكسورة مع هذه
الملحقات هو المثنى لان المثنى هو الذي الحقت به هذه العلامات فقط بدون اعتبارها فان
التعريف ح لا يصدق الا على مثل مسلم وهو مفرد ويخرج عنه جميع افراد المحدود فلا يكون جامعا و
بحث المثنى
مانعا قوله ولو اكتفى اه ان الظ من هذه العبارة ان المراد ثم اخره الف او ياء ونون ملحقات
ان ح
قوله من الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو كما سيأتي تحقيقه قوله ولا باس باشتماله
جواب سؤال تقديره ان لحوق النون داخل في الدال على كل من التعاريف الثلث مع انه لا دخل
له في الدلالة على ان معه مثله من جنسه بل الدال هو الاسم المفرد مع الالف او الياء او هما ولهذا
لو حذف النون للاضافة كانت الدلالة بحالها قوله على تقدير تسليمه اشارة الى منع ما اجمعوا
عليه من كون علامة التانيث الالف او الياء لانه يمكن القول بان مجموع الالف او الياء والنون
المثنى
علامة وحذف النون في بعض الاحوال لا ينافيه قوله باعتبار دخوله اه بيانا لكون ذلك المثل
من جنس المفرد توضيحه انا اذا قلنا اسدان فالاسد الذي جلبه الالف من جنس الاول باعتبار
دخول الاسد الثاني تحت جنس هو الموضوع له اللفظ اعني حيوان المفترس المشترك بينهما قوله
لا يجوز تثنية الاسماء هذا مفهوم من قوله من جنسه قوله ثم في الاسماء اه اي بعد ان تم الكلام
يقول ح



باسم

باسم لا بقوله الاسم بمفهوم كلي اعني المسمّى فاذا قلت ابوان فمعناه المسميين بالاب
وما يجانس واحدا عن المسمى الكلي الشامل لهذين الفردين ولغيرهما وهذا التأويل بتكلف
وتمحل فالاكتفاء بالمجانسة اللفظية وحدها غير بعيد قوله اختار عدم جواز اشتنا
الى ان المشترك له اجناس توافقها احادها فتثنى وتجمع كالقرئين للطهرين والقرء للطهر
فلو ثنى او جمع باعتبار معانيه المختلفة لادى الى اللبس فانه اذا قيل قرءان مثلا لا يدرى المراد
ام حيضان ام حيض وطهر بخلاف العلم فانه ليس له جنس توافقه احاده فتثنى وتجمع حتى اذا
اثنى وجمع باعتبار معانيهما المختلفة اورث اللبس قوله وبهذا الاعتبار وهو اعتبار تأويل
الاسم بالمسمى ليحصل ذلك المفهوم الكلي قوله الف مفردة احترز بقوله مفردة عن الالف
المقرونة بهمزة فانها ممدودة قوله لا تضمن الممدود فهو على هذا ماخوذ من القصر خلاف المد
وعلى التوجيه الآخر هو ماخوذ من القصر بمعنى الحبس قوله او حكما اه وانما كان في حكم
المنقلب عن الواو لانه اذا كان مجهول الاصل ولم تمل تلك الالف نحو الياء الدال على
كونها منقلبة عنه فكانه انتفى عنه لوازم كونها ياء في الاصل فلزم ان يكون واوا في
الاصل قوله اي غيرها فيه او بعده اه اي ان المراد بالثلاثي هنا ما كان على ثلاثة احرف
لا الثلاثي الاصطلاحي حتى يشمل الثلاثي المزيد فيه الذي يكون اكثر من ثلاثة احرف
كالمصطفى فان الفه تقلب ياء فيخرج عن هذه الضابطة هو مع الرباعي قوله وعديمه
اي عديم المثال اي يكون الفا اصلية غير منقلبة ولكن جاء عن العرب امالتها كمتيان وبليان الأصل
في المسمى بمتى وبلى واما مجهول الاصل فهي التي تقع في مكان الاصل ثم لم يعرف اصلها قوله و
تخفيفا اه وذلك لان قلبها الى الياء اخف من قلبها الى الواو قوله ولا منقلبة عن اصلية كما
في شيئا كساء ورداء قوله او زائدة كما في حمراء قوله كعلباء وهو عصب العنق قوله منقلبة
عن واو او ياء هنا حال معترضة بين اسم ان وخبرها وفائدتها بيان ان الالف الالحاق لا تكون
الا منقلبة عن واو او عن ياء هو حاصل العبارة ان الالف الالحاق حال كونها منقلبة ملحقة اما



بالحرف الاصلي حيث انها وقعت مقابلة له فكانها اصلية قوله لان عين الهمزة اى غير
الهمزة بل الحرف الاصلي هو الذى وقعت مقابلة له او منقلبة عنه فهى ليست باصلية نشأ
ما ليس باصلي كهمزة قوله وفي الترجمة هو الشرح الفارسي الذى ترجم به المحقق الشريف
الفاظ الرسالة مع زيادة ابحاث قوله انه لا يجوز اه وذلك لان لام الوجهان للعهد والمعهود
سابقا هو ابقاء الهمزة وقلبها واوا قوله وردها الى الاصل اعم من ان يكون واوا او ياء
قوله التى قياسها ان لا تحذف لانها لو حذفت التبس مثنى المذكر بمثنى المؤنث فيحمل عليه ما لا
القياس فيه كان لا يكون له مذكر كحايضتان قوله مستعملان فاذا كانا مستعملين فخصيان
والييان مثنيا الاشى الخصية والالية غير مخالف القياس كلام نجم الائمة صريح بهذا قوله
على جملة انما قيد الاحاد بالجملة لئلا يتوهم ان استعماله في هذا التعريف كاستعماله في تعريف
اسم العدد في كونه اعم من الاحاد جملة او متفرقة طائفة او اثنين اثنين او واحدا واحدا قوله هي
مادة المفرد لان صورة المفرد غير باقية حالة الجمع قوله اما بزيادة كرجال قوله او نقصان كطلبة
في جمع طالب قوله حقيقة مثل أُسْد جمع اَسَد قوله او حكما مثل فلك فيهما ان غير الضمة حيث
والكسرة في الجمع عارضتين مثل الضمة والكسرة في اسد ورجال وفي الواحد اصليتين مثل
الضمة والكسرة في قفل وحمار فحصل التغير بهذا الاعتبار تقديرا او فرضا قوله او بقوله دال و
الدالة لم يجعله المفرد معناه انها لها دخل في الدلالة لا انها مستقلة بها اذ هيئة الجمع لها دخل
ايضا في الدلالة قوله كرهط ونفر لان الرهط من الثلاثة الى العشرة والنفر الى جميع الناس وما دون
العشرة قوله كثلاثة وعشرة لا واحد واثنين لعدم دلالتهما على الاحاد لان اقل الجمع ثلاثة
قوله بقوله مقصودة اى تخرج عن الحد بهذا القيد لدلالتهما على احاد غير مقصودة اذ المقصود
بها وضعا هو الجنس والاحاد اريدت باعتبار صدق الجنس عليها والاستعمال فيها قوله بحروف
مفرده اى يخرج بهذا القيد فانهما وان دلت على احاد مقصودة حين الاستعمال الا ان تلك الالفاظ
ليست بحروف مفرده كنخل وتمر اذ ليس لهما مفرد بل لهما مع نخلة وتمرة الجمع الفاظ مفردة بدليل جريان



احكام

احكام المفرد فيهما كالتصغير على لفظها والنسبة اليه ونحوهما قوله اسماء الجموع والعدد اذ
ليس لهما مفرد بل لان على الاحاد بتوسط احد مفرد فان قيل يصدق هذا الحد على اسماء الجموع التي
لها احاد نحو ركب وصحب فان مفرده الراكب والصاحب فينبغي ان يكون جمعا كما قال الاخفش قيل
ان ركبا وان وافق الراكب في الحروف لكن الراكب حده ليس بمفرد بل كلاهما مفردان بدليل جريان
احكام المفرد فيهما كما عرفت كذا قيل وفيه نظر لان المفرد ان اريد به الفرد الواحد فح يصدق
على الراكب انه مفرد بهذا المعنى وان اريد به كونه مفردا له اصطلاحا فيكون موقوفا على كونه
جمعا فيلزم الدور قوله كالجماعة اي كما ان اللفظ الجماعة اسم جمع فكذا تمر وركب قوله
كجامل اسم الجمع جمل وباقر اسم الجمع بقر قوله عن الحركة كما في احدان فانه لا تنوين فيه قوله
او التنوين وهما على سبيل الجمع كما في زيدان قوله فان قيل اسم التفضيل اه حاصل السؤال
ان اكثر في قول المص اسم تفضيل والتقدير اهذا اللاحق يدل على ان مع المفرد اكثر منه
فينبغي ان يكون في المفرد كثرة حتى تضاف اليه الاكثرية من الواو والنون وهو مفرد لا كثرة
فيه وحاصل الجواب ان ثبوت اصل الفعل الذي يقتضيه اسم التفضيل اما ان يكون محققا كما
في زيد اعلم من عمرو او مقدرا كما في قولك زيد افقه من الحمار اي لو فرض ثبوت الفقه له فزيد
افقه منه وما نحن فيه من هذا القبيل بمعنى لو فرض الكثرة في الواحد لكان ذلك في الجمع اكثر
منه قوله اي فكونه اه اشارة الى دفع اعتراضي الفاضل الرضي اللذان يتعلق احدهما باللفظ و
الاخر بالمعنى اما الاول فتقريره انه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فمذكر خبرا لقوله شرطه
لعدم وجود العايد فيها الرابط لها بالمبتدا واما الثاني فهو ان الشرط كونه مذكرا وليس في
الخبر ما يجعله بمعنى المصدر ليتطابقا معنى وحاصل ما اشار اليه من الجواب عنهما ان مذكر
بمعنى كونه مذكرا وليس هو خبر شرطه فوجد العايد المصحح كليهما من غير حاجة الى تقدير
عايد كما اجاب به الفاضل الرضي قوله من حيث مسماه هذا على ان المذكر العلم هو
اللفظ فوصفه بالعقل من قبيل وصفنا الدال بحال مدلوله قوله لغير بني هلال



تنسب اليه الا عوجية كان الكندة فاحدى سليم ثم صار الى بني هلال قوله واراد بالمذكر اه
جواب عن اعتراض نجم الايمة الرضي حيث قال كان على المص ان يقول بدل قوله فمذكر تجرده
عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمان ورد دفعا على رجلين قوله بفتحها قياسا على الجمع بالالف
والتاء كالطلحات فيه تلك لخفة الالف والتاء قوله هو التاء اى في الوضع لان وضعها
للفرق بين المذكر والمؤنث بخلاف الالف قوله غير مستواه اشار بهذا الكلام ان الجمع
بالواو والنون في صيغة لا يستوي فيه المذكر والمؤنث في الصيغة ولا يكون الفرق بين المذكر
والمؤنث بمجرد التاء بل يكون بالصيغة كما في افعل فعلاء خلاف الاصل وذلك لمشابهتها
بالاسم في ان الشايع فيه الفرق بين المذكر والمؤنث بنفس لفظ كالجمل والناقة والمراة
والرجل قوله الاسم المذكور اه دفع لما اعترض به الفاضل الرضي حيث قال هذه العبارة
سخيفة لان ضميره يكون عايدا الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر
مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام لانه يستلزم استواء الشيء في نفسه
مع غيره وحاصل الجواب ان ضميره يكون راجع الى الاسم المذكور الذي اريد حينئذ فكانه
قال وان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا في الصيغة مع المؤنث قوله بتاويل هو
دفع لما يتوهم اذا كان الضمير راجعا الى الصيغة فلم ذكره قوله والشرط الخامس اقول يغني
عن هذا الشرط سابقه فان العلامة يستوي فيه المذكر والمؤنث قوله وتاء التانيث
قد حققنا لك ان التاء المبالغة هي تاء التانيث فارجع اليه قوله لزم اللبس فانه اذا قيل
علامون لم يدر انه جمع علام او علامة قوله تحته قاعدة كلية لانه قال بعد ان ذكر قسمي الجمع
السالم وهو العلم والصفة المستجمعة للشرايط سوى ما جبر نقصه من التاء المحذوف في العجز
معتلا مما لا مذكر له مجموعا هذا الجمع مغيرا وله كسنون او غير مغير كثبون وجا قلون
على الوجهين وقد شذ حرون ومخون واوزون وارضون انتهى وحاصل هذه الضابطة ان كل
اسم يجمع هذا الجمع لا يكون علما ولا صفة فجمعه شاذ الا اذا كان اسما محذوفا في العجز

معتلا

معتلاً وليس له مذكر يجمع بالواو والنون فانه يجمع هذا الجمع بلا شذوذ وان لم يكن علماً
ولا صفة وذلك كسنون وارضون فان مفرده سنة واصلها سنو فيجمع هذا الجمع جبراً لما
فاته من حذف اللام ومن ثم شذ ارضون فانه ليس معتلاً محذوف اللام حتى يكون هذا
الجمع عوضاً عن محذوفه قوله فان تغير او احداه اي ان تغير مفرده مصطفون الذي
هو مصطفى وهو حذف الفه لما هو بعد الجمع فانه لما جمع التقاء ساكنان هما الالف
والواو فحذفت الالف قوله ولذا التغير جواب عما يقال كيف حمل التغير هنا على هذا
الفرد الخاص وفيما تقدم على مطلق التغير في قوله جمع القلة اصلاً قال نجم الائمة هذه
الاوزان المثلثة اذا جاء للمفرد وزن كثرة واما اذا انحصر جمع التكسير فيها فهي للقلة و
الكثرة واما اذا انحصر جمع التكسير فيما هي للقلة والكثرة وكذا ما عدا السنة لكثرة اذا
لم ينحصر فيه الجمع الا فهو مشترك كاجمال ومعناه هذا واعلم ان انحصار جمع القلة في هذه
الاوزان الاربعة مع الجمعين هو المشهور وزاد الفراء فعلة كاكلة جمع اكل وزاد بعضهم
افعلاء كاصدقاء جمع صديق قوله والمراد بجريانه اعلم ان الجريان في اصطلاحهم
يستعمل بمعنيان احدهما ما ذكره وهو جريان المصدر على الفعل ثانيهما جريان اسم الفاعل
على الفعل اي موازنته اياه في حركاته وسكناته وثالثها جريان الصفة على شيء اي كون
ذلك الشيء صاحبها اما مبتدأ لها او ذو حال او موصوفاً او موصولاً وكل من المعاني
اصطلاح مشهور فيما بينهم فلا يلزم الابهام في الحد كما ذكره الفاضل الرضي قوله بعد
اشتقاق الفعل منه اشارة الى اختياره ما اختاره البصريون من ان الاصل هو المصدر و
الفعل مشتق منه وذهب الكوفيون الى اصالة الفعل واستدلوا عليه بدلائل احدها
ان المصدر تابع للفعل في الاعلال وعدمه واذا ثبت الفرعية في الاعلال ثبت في
الاشتقاق لانه لا يكون فرعاً في شيء واصلاً في اخر وثانيها ان المصدر جاء مؤكداً للفعل
فيكون تابعاً له والمتبوع احق بالاصالة من التابع وثالثها ان الفعل قد جاء عاملاً في



المصدر والعامل اصل بالنسبة الى المعمول ورابعها انه تدل جانب افعال بلا مصادر ولو
كان المصدر اصلا والفعل فرعا لما وجد الفعل بدونه وخامسها ان مفهوم المصدر
جزء من مفهوم الفعل والكل اصل بالنسبة الى الجزء وكل هذه الادلة مدخولة يمكن
الجواب عنها اما عن الاول فلانه لا يلزم من الفرعية في الاعلال الفرعية في الاشتقاق
الا ترى ان عد واخواته فرع يعد في الاعلال وليس مشتقا عنه واما على الثاني فلانه يلزم
فرعيته له في الاعراب لا في الاشتقاق واما عن الثالث لانه لا يلزم من كونه عاملا كونه
اصلا فان الحروف عاملة في الاسماء فليست اصلا لها واما عن الرابع فبان المتنازع
فيها الافعال التي وجد لها مصادر واما عن الخامس فلانه جزء والجزء مقدم على الكل
واصل لوجوه فيكون اصلا للاشتقاق قوله وان كان الاخيران اه لكن فعلهما لا
يظهر لفظهما تقول الزمه الله ذيبا وويلا وويحا اي عذابا وهلاكا ومن هنا ظهر الفرق
بين المصدر والمفعول المطلق قوله اي سماعيا يعني انه مطلق السماعي واراد السماعي مجاز
ولم يرد ان ياء النسبة محذوف اذ لم تثبت حذفها قوله اثنين وثلثين عدها المص
في الشافية وهي قتل وفسق وشغل ورحمة ونشدة وكدرة ودعوى وذكرى وبشرى وليانا
وحرمانا وغفران ونزوان وطلب وكذب وصغر وهدى وغلبة وسرقة وذهاب وكتاب
وسؤال وزهادة ودراية ودخول وقبول ووجيف وصهوبة وسهولة ومحمدة
وكراهية قوله بالقطع قيد لقوله يعمل اي يعمل المصدر عملا مقطوعا بان العمل له اذا لم يكن
مفعولا مطلقا واما اذا كان مفعولا مطلقا بدلا من اللفظ بالفعل فيحتمل ان العمل له ويحتمل انه
للفعل فليس عمله مقطوعا به كما سيجيء قوله لا باعتبار النسبة اه اذا كان عمله للاشتقاق
ولا فرق في الاشتقاق باعتبار زمان دون زمان بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل للمشابهة
الفعل لفظا ومعنى وذا لا يتحقق الا اذا كان بمعنى الحال والاستقبال اذ لو كان بمعنى
الماضي كان مشابها له معنى ومخالفا له لفظا ومشابها للمضارع لفظا ومخالفا له معنى

منقول



فسقطت قوة المشابهة فلا يعمل عمل واحد منهما هذا هو الاعو وقيل اذا كان المصدر
بمعنى الحال لا يعمل لانه انما يعمل لكونه في تقدير ان مع الفعل ولا يجى هذا التقدير اذا كان
بمعنى الحال لان المصدرية اذا دخلت على المضارع خلصه للاستقبال قوله اذا لم يكن مفعو
مط اى حقيقة واما المجازى نحو ضربت ضرب الامير اللص فيعمل قوله معموله عليه جوز بعض
الائمة تقديم المعمول اذا كان ظرفا للتوسع ولوروده نحو قولك اللهم ارزقنى من عدوك
البراءة واليك الفرار قال الله تعالى ولا تاخذكم بهما رافة وقال فلما بلغ معه السعى وتقدير الفعل
في مثله تكلف وليس كل ما اول بشئ حكمه حكم ذلك الشئ في جميع الامور قوله ولا شئ مما في حيزه
اه لانها حرف مصدرى موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذى هو صلة الحرف ومعمول
الصلة لا يتقدم على الموصول قوله او يكون الظرف اه والتقدير ح ولا يقع اضمار المستتر فيه
بان يق في مثل الزيدان اعجبنى ضربا على ان يكون الالف ضمير الفاعل المثنى قوله لا ضمير في المثنى ضربهما الزيدان اعجبنى م
اى لو اضمر في المصدر لا ضمير فيه اذا اثنى وجمع فيلزم ح اجتماع علامتى تثنية وعلامتى جمع كانك
اذا قلت اعجبنى ضرباه والالف فيه علامة لتثنية المصدر فلو اضمر الفاعل فيه وجعل مستترا احتاج
الى الف اخرى تدل على ذلك المستتر كما هى القاعدة المقررة في باب الاضمار قوله واجيب في
الحقيقة ولهذا عد من خواص الاسم التثنية والجمع قوله ولا نشبهه اه كلام مستانف يتضمن جوابا
عن سؤال مقدر وهو ان الاضمار في المصدر قد وقع في مثل ضربى زيدا حاصل فان اليا ضمير متكلم وهو
مستقر في المصدر وحاصل الجواب ان المراد بالاضمار الاستتار فانه اذا كان بارزا يق انه مضمر
ولا يق انه مضمر في المصدر ولا في غيره قوله في مفهومه بالمفهوم هو الحدث المذكور في التعريف
سابقا قوله فيه لانه قال بعض الائمة خلافا للنحاة في المفعول المطلق المحذوف الفعل مط اى
سواء كان الحذف جايزا او واجبا وهو خلاف قول المص قوله فلو اخرت اه اى لو اخرت تلك
الاحكام المصدر بقوله ولا يتقدم معموله المنتهية عند قوله واعماله باللام قليل عن القسم الثانى
لتوهم ان نسبة هذه الاحكام الى كلا القسمين فاحتاج حينئذ الى قيد بعدهما والحال اليه



تم فان امتناع تقديم المعمول مختص بالقسم الاول قوله ای حدث وهو المصدر وذلك
مبنی علی مذهب سیبویه من تسمیة المصدر فعلا احدثا وحدثانا قوله موضوعا ذلك
ام فيه تنبيه على ان لام الجارة صلة قوله اشتق بتضمينه معنى الوضع قوله ما قام اشار الى
ان المراد بمن اعم من العقلاء واعلم ان المراد بمن قام به الفعل معنى الفعل فان اسم الفاعل موضوع من قام به الفعل
لكليهما قوله وغير ذلك كالالة واسم الزمان والمكان قوله لانها لجميع اه فان اسم المفعول
لمن وقع عليه واسمی الزمان والمكان لما وقع فيه والالة لما وقع بها الفعل اى بتوسطها قوله
والظاهر ان اسم التفضيل اه اى الظاهر من قوله المصنف لمن قام به يخرج ما عدا الصفة دخول اسم
التفضيل في الجميع اى قوله ما عدا الصفة فانه يمنع لا يخرج الجميع الا الصفة قوله كما علمت
ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع فی قوله فی اول التعريف ای حدث موضوعا ذلك الاسم
ونحن اشرنا الى فائدة قوله وان كان ماضيا اى بالنسبة الى زمان نزول الاية فان زمان
اهل الكهف مقدم على زمان نبينا عليه السلام بشرط الاعتماد اه هذا عند سيبويه وسائر البصريين قوله
واما الاخفش والكوفيون فيجوزون اعماله غير معتمد على شيء مما ذكر فكانهم اعتبروا نفس الشبه
لاعماله من غير اعتماد على صاحبه والهمزة ونحوهما هذا واعلم انه قال نجم الائمة ظاهر كلام النحاة
انه يشترط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف النفي والاستفهام والاولى انه
لا يشترط ذلك لقوة معنى الفعل فيه قوله بسبب الحرفين كما يشترط ذلك فيه اذا دخله اللام لا
هذا كلامه وهو كلام قوله وجب الاضافة فرع العلماء على هذه المسئلة مسئلة في اليق
الضمان وهي ان القائل اذا قال انا قاتل عبدك وسارق مالك بالاضافة نكان ضامنا و
اذا نون الاسم لم يضمن والفرق بينهما ان اسم الفاعل في الصورة الاولى حيث لم يعمل كان
بمعنى الماضي فهو اخبار عن القتل والسرقة الواقعين في الزمان الماضي واما على التقدير الثاني
فاسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال فهو توعد منه بالقتل والسرقة لا اخبار مما وقع منه
قوله ثم يفعل مقلد قال السيد في الاجود ان يق ههنا انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني



ضرورة

ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه ضعف المفعول الاول فاكتفى في الاعمال بما في اسم الفاعل
بمعنى الماضي من معنى الفعل فالحاصل انه لا يجوز الاعمال بمعنى الماضي في غيرهما لانه لا ضرورة
ولهذا لم يوجد عاملا في المفعول الاول في موضع من المواضع مع كثرة دوره في كلامهم
قوله اللام الموصولة قيدها بها احترازا عن لام التعريف لانها اذا دخل اسم الفاعل لا يغنيه
عن شرط من شرائط العمل قوله لبعد تطرق هذا التأويل لا يجري في جمع جمع التكسير الا ان
يؤول انه حمل على ما لا يلحقه تغير طردا للباب قوله تنصبه على المفعولية اشارة الى ان اطلاق
العمل غير مستقيم لا بد له من تقييده بالنصب على المفعولية اذ لا يجوز مع عمله رفع الفاعل
لان حذفه لاستطالة الصلة بذكر المفعول قوله لتفضيل الفاعل بان يكون اسم التفضيل
بمعنى الفاعل نحو زيد اضرب الناس اي اشد ضاربية قوله او لتفضيل المفعول بان يكون
اسم التفضيل بمعنى اسم المفعول نحو زيد اشهر الناس فما عرفهم اي اكثرهم مشهورية ومعروفية
قوله اي عمل النصب قيد به لان عمله الرفع لا يتوقف على شرط كما صرح به نجم الائمة قوله واشتراط
عمله باحد الزمانين قال نجم الائمة ليس هذا كلام المتقدمين لكن المتأخرين كابي علي ومن بعده
صرحوا به جعلوه كاسم الفاعل قوله ضامر وطالق فانهما اسما فاعل فهما في الاصل
بمعنى الحدوث لكن غلب استعماله في الثبوت فلا يقال طالق الا لمن ثبت لها الطلاق لا لمن تجدد
لها انا فانا قوله من المستكن في مخالفه الضمير المستكن راجع الى الصفة والتذكير وصيغتها
مخالفة لصيغتها لكون صيغة الصفة كائنة على قدر السماع من العرب بخلاف اسم الفاعل
فان صيغته قياسية لا سماعية قوله ليست بموصول بالاتفاق بل هي حرف تعريف انما لم يكن
موصولة لان مدخول اللام الموصولة وان كان بحسب الصورة اسما كضارب الا ان ذلك الاسم
في معنى الفعل قائم مقامه لما عرفته ولا يتاتى في الصفة ذلك لانها تدل على الثبوت والفعل
لكون الزمان جزء من مفهومه يدل على التجدد فلا تقوم مقامه فلا يدخل عليها ما ينبغي ان
يدخل على الفعل قوله على التشبيه بمشابهته للمفعول لكونه فضلة مثله وانما يجيء بعد تمام الكلام



قوله عكس المعهود اه ان هذا في صورة اضافة المعرفة الى النكرة والمعهود اضافة النكرة
الى المعرفة كضارب زيد ونحوه قوله في الضرورة الشعر كما قال اقامت على ربعيهما جارتا صفا
كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما فاضاف جونتا الى المصطلى المضاف الى ضمير الجارتين
فهو مثل حسن وجهه قوله في اصل ذلك الفعل لانه المتبادر من الاطلاق وفي هذا جواب
الاعتراض الفاضل الرضي حيث قال ينتقض بنحو فاضل وزايد وغالب فان فيهما زيادة
على الغير وحاصل الجواب انه لم يقصد فيهما الزيادة في الفعل الذي اشتق هو منه اذ لم يرد
الزيادة في الفضل والزيادة والغلبة بل المراد بقولنا زيد فاضل على عمرو وانه اكثر منه
مالا او جمالا او نحوهما قوله متلبس فالباء بمعنى مع قوله ذات مبهمة فان قولك اعلم
يدل على ان ذاتا ما متصفة بالعلم ولا يدل ايضا على ذات الا بذكر الموصوف قيل نحو زيد افضل
من عمرو ولا حاجة له الى حمل الموصوف على ذلك لان اسم الزمان مثلا لم يوضع لزمان موصوف
بل لزمان فقط فقط قوله من حيث صيغته قيد هذا ليصح حمل افعل على اسم التفضيل هو الموزون فان اسم التفضيل
بافعل وهي صيغة وميزانه فكانه قال واسم التفضيل صيغته افعل قوله من الرباعي اه فانه
اذا قيل ما احرجه لم يعلم انه ماخوذ من احرج او من حرج بالتخفيف الذي هو الثلاثي المجرد
او من حرج بالتشديد الذي هو الثلاثي المزيد فيه ويحتمل ان يكون مراده لزوم الالتباس
بين كل اثنين منها مثلا لو قيل ما اخرجه لم يعلم ان المراد ما اشد خروجه او استخراجه قوله
لغير التفضيل على افعل الصفة قوله مقدم بالطبع لان تقدم الطبيعي على ما عرفت هو كون
المتاخر محتاجا الى المتقدم ولا يكون المتقدم علة لوجوده وههنا كذلك لان ما يدل على
زيادة الفعل محتاج على الدلالة على اصل الفعل وليس علة له والا لزم من حصول الدلالة
على اصل الفعل الدلالة على الزيادة قوله على هذا التقدير اي على تقدير ان المراد العيب الظاهر
بفتح صيغة احمق من غير شذوذ مع انهم حكموا عليه بالشذوذ قوله فالجواب هذا الجواب
للفاضل الهندي ولم يستحسنه ايضا فالتشنيع عليه بجواب وحاصل الجواب ان المراد بالحمق اجيب

اثاره



اثاره الظاهرة مثل تعليق الحرز ونحوها من العيوب الظاهرة والمراد بالجهل والبلادة الملكة
الراسخة في النفس التي هي منشأ هذه الاثار فهو من العيوب الباطنة قوله ففيه شائبة الفا
امّا زايدة او على توهم امّا او على تقديرها في نظم الكلام فالتقدير فامّا الجواب ففيه قوله
من حيوة ابن هبنقة فانه تكرر منه اقحام لفظ ابن والذي صحح الفاضل المحشي في المغني وصاحب القاموس
انه هبنقة من غير زيادة قال فيروز والودعات هبنقة يزيد بن ثروان قوله قياساً لانه اذا الابن
يكن بهذا الظهور كان من العيوب الباطنة وبناء فعل التفضيل منه قياسي قوله على سبيل
الشذوذ لانه يكون من العيوب الظاهرة قوله على خلاف القياس وسنده في كلام المجد
كثير اسيما في الصحيفة اعدل شاهد على موافقته للقياس والفارقة القرينة قوله الانفصال
الحقيقي اعني عدم اجتماعهما وعدم ارتفاعهما قوله بتعيين المجرور والمجرور متعلق بمتغير بمعيّن
والتقدير ان المفضل عليه في صورة استعماله باللام معين بطريق تعيين المفضل عليه اذا
كان مع غير اللام قوله وقوله صفة مذكور معين قوله كما اذا طلب مثال الذكر المفضل
عليه لفظاً ولما حكماً فكما اذا كان في البلد فاضلان معروفان واحدهما افضل من الاخر
فتقول فلان الافضل قوله وانما العزة للكاثر العزة الغلبة والكاثر من هو اكثر عدداً
في عشايره وقبايله من غيره قوله من بينهم وهذا كما تقول مثلاً اريد شخصاً من قريش افضل
من عيسى فيقول محمد الافضل من قريش اي افضل من عيسى من بين قريش وحاصل المعنى انه بعض
من قريش وهو افضل من عيسى وفيما نحن فيه اني لست بالبعض الاكثر حصى من هذه القبيلة
قوله من كل شيء وتفسيره المشهور عند ال محمد اكبر من ان يوصف قوله اي احدهما زيادة
اه الغرض من هذا التقدير دفع الاعتراض الوارد على ظاهر العبارة تقريره ان المعنى بمعنى المقصود
فالمعنيان اي المقصودان وان يقصد مصدر بمعنى القصد لتقدير احد المقصودين قصد
الزيادة فحمل فيه المصدر على المفعول وهو غير جائز وحاصل الدفع ان قوله ان يقصد مصدر
مضافاً الى الزيادة بحسب المال وهذه المصدر بمعنى المفعول والاضافة بيانية وفيه من



التكلف ما لا يخفى والاولى في الجواب ان المضاف محذوف اى بعد احدهما قوله اى
على ما ليدخل فيه اعلى الخنول اجسم الفيول قوله محققه اى تحقق المضاف اليه في ضمن
من عدا المفضل والا لو قصد به الزيادة على كل من اضيف اليه وهو من جملتهم لزم تفضيل
الشيء على نفسه اذا عرفت هذا فالاوضح في العبارة ان يقول تحققه في ضمن ما عدا المفضل لئلا
يتوهم انه يصح قصد التفضيل باعتبار اى بعض كان قوله من مشاركته اعلم ان المشاركة
اما تحقيقا نحو زيد احسن من عمرو او تقديرا نحو قول على ع ان صوموا يوما من شعبان احب الي
من ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب
عند المخالف فقدره ع محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه فكانه قال هب
انه محبوب عندي ايضا اليس صوم يوم من شعبان احب منه وقال ع اللهم ابدلني بهم خيرا منهم
اى في اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيهم ع شر ومثله قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا
كذا افاد نجم الائمة ره قوله اى ثاني معنييه اه هذا اشارة الى ما نبهناك عليه في المعنى الاول من
ان الغرض من مثله دفع الاعتراض السابق قوله يوسف احسن اخوته اى احسن من كل
احد من بين اخوته اى انه اختص بهذا الفضيلة قوله لفظا او معنى اما لفظا ففي الاسم
المذكور من في لفظه واما معنى فكالنوع الاول اى المضاف الذي قصد به الزيادة على من اضيف
اليه فانه ممتزج بمعنى من التفضيلية معنى باعتبار ذكر المفضل عليه بعده كالذي بعده من في اللفظ
قوله بابا احمر اى افعل الصفة لكان افعل التفضيل واقعا وسطا وهذا لا يجوز الفصل
بينه وبين من الا بمعموله قوله الرفع بالفاعلية وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه للظاهر
بلا شرط نحو مررت برجل افضل منه ابوه قوله في المضمر قيده نجم الائمة بالمستتر فلا يجوز
هند زيد افضل هي منه وتعليل الشارح ايضا يدل عليه قوله اى وصفا سببيا بقرينة قوله
وهو في المعنى بسبب وصف النسبي على ما عرفه وهو كونه في اللفظ صفة شيء وفي الحقيقة موصوفه
لمتعلق ذلك الشيء ويسمى الوصف بحال متعلق الموصوف تسمية الوصف بحاله قوله سبب

لا في نفس الامر
فانهم ليسوا ع خيرا
وابدلهم بي شرا
مني في اعتقادهم





نهر

في الحقيقة من

مجاله قوله ب



